

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالدقهلية

بحوث في أصول الفقه

إعداد الدكتور
سليمان عبد الوهاب الشحات بدوي

مدرس أصول الفقه بالكلية

١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ

٢٠٠٧ م - ٢٠٠٨ م

جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

بحوث في أصول الفقه

إعداد الدكتور
سليمان عبد الوهاب الشعات بطوى
مدرس أصول الفقه بالكلية
١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ
٢٠٠٧ م - ٢٠٠٨ م

المقدمة

أ - افتتاحية البحث :

الحمد لله الذي أنشأ وبرى ، وخلق الماء والثرى ، وأبدع كل شيء وذرأ ، لا يغيب عن بصره صغير النمل في الليل إذا سرى ، ولا يعتب عن علمه متقال ذرة في الأرض ولا في السماء قال تعالى : لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ الثَّرَى * وَإِنْ تَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى (١) ، خلق آدم قابله ثم اجتباه ربه قتاب عليه وهدي ، وبعث نوحا فصنع الفلك بأمر الله وجرى ، ونجى الخليل من النار فصار حرها بردا وسلاما عليه فاعتبروا بما جرى ، وأتى موسى تسع آيات فما انكر فرعون وما أرعوى ، وأيد عيسى بآيات تبهـر النورى ، وانزل الكتاب على محمد فيه البيانات والهدى أحمد على نعمه التي لا تزال تـرى . وأصلي وأسلم على نبيه محمد المبعوث في أم القرى " صلى الله عليه وسلم " وعلى صاحبه في الغار أبي بكر بلا مرا ، وعلى عمر الملمه في رأيه فهو بنور الله يرى وعلى عثمان زوج ابنتيه ما كان حديثا يفتـرى ، وعلى ابن عمه على بحر العلوم وأسد الثرى ، وعلى بقية آله وأصحابه الذين انتشر فضلهم في الورى ، وسلم تسليما كثيرا .

أما بعد :

فهذه محاضرات في أصول الفقه الإسلامي أعدتها لطلاب الفرقة الأولى بكلية الشريعة والقانون ، وقد راعيت فيها سهولة العبارات ، ودقة الألفاظ وذلك من باب التيسير على الطلاب راجيا الله عز وجل أن ينفع بها طلاب العلم ، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناتي يوم أن ألقاه فهو ولي ذلك والقادر عليه . رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١) رَبَّنَا اغْنِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ (٢) .

الدكتور / سليمان عبد الوهاب الشحات بدوي

مدرس أصول الفقه

بكلية الشريعة والقانون بالدقهلية

- من الآية ٢٠١ من سورة البقرة .
- الآية ٤١ من سورة إبراهيم .

ب - أهمية علم أصول الفقه :

إن للعلوم كلها شرفاً ومقداراً ، وأجلها وأشرفها العلوم الدينية ومن أشرف علوم الشريعة قدراً وأعظمها نفعا علم أصول الفقه ، لأنه من أهم العلوم الموصلة إلى معرفة أحكام الله تعالى واستخراجها من كتابه وسنة رسوله ، وعلم أصول الفقه هو العاصم لذهن الفقيه من الخطأ في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، والعمدة لأصحاب الخلاف المتمسكين بمذاهب أئمتهم فيما يجري بينهم من المناظرات في المسائل الشرعية لتصحيح كل منهم مذهب إمامه وإثبات بنائه على أصول صحيحة ، فضلا عن أن علم أصول الفقه من أكبر الوسائل لحفظ الدين وصون أدلته ، وحججه عن طعن الطاعنين ، وتشكيك المخالفين وتضليل الملحدين ، فبأصول الفقه يتكون المجتهد المفكر والفقيه المثمر ، وبه يقضي على أكنوبة غلق باب الاجتهاد ويذهب بأسطورة سد طرق الاستنباط إذ هو كما يقول الإمام الغزالي في المستصفى : " العلم الذي ازدوج فيه العقل والسمع وأسطحب فيه الرأي والشرع ، فأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ولا هو مبني على التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد (١) " .

١ - ينظر : المستصفى للغزالي ٣/١ .

فمن علم الأصول ، وتعرف على مصادر الفقه الإسلامي أدرك بما لا يدع مجالاً للشك أن الفقه الإسلامي صالح لكل زمان ومكان ، وأيقن أن مصادر الفقه مرنة كفيفة بالتشريع ومواجهة المتغيرات التي تجدد ، وغير عاجزة عن التقنين لكل ما تتطلبه حاجة الأمم في مختلف العصور (١) .
ومن ثم فإنه من الواجب الاهتمام بهذا العلم والعناية بفهمه وتدرسه والبحث فيه .

هذا : وقد قسمت هذا البحث إلى مقدمة ، وخمسة فصول .

أما المقدمة : فهي تشمل الافتتاحية ، وأهمية علم أصول الفقه .

أما الفصل الأول : فهو يشمل نشأة علم أصول الفقه ، وتدوينه ، وتعريفه ، وموضوعه ، وفيلنته .

الفصل الثاني : في تعريف الحكم وبيان أقسامه .

الفصل الثالث : في الحاكم ، والمحكوم عليه ، والمحكوم به .

الفصل الرابع : في الكتاب ، وتقسيمات دلالات اللفظ .

الفصل الخامس : في الحقيقة ، والمجاز .

- يراجع : غاية الوصول إلى تفهيم علم الأصول ١/٥٠٠ جلال الدين عبد الرحمن ص ٨ ، ٩ .

الفصل الأول

وفيه مباحث

- ١ - المبحث الأول : في نشأة علم أصول الفقه ، وتدوينه .
- ٢ - المبحث الثاني : في تعريف أصول الفقه .
- ٣ - المبحث الثالث : في موضوع علم أصول الفقه ، وفائده ، والفرق بينه وبين الفقه .

المبحث الأول

نشأة علم أصول الفقه ، وتدوينه

أولاً : نشأة علم أصول الفقه :

نشأ علم أصول الفقه مع علم الفقه وإن كان الفقه قد تُوْن قبله ، لأنه حيث يكون فقه يكون حتماً منهاج للاستنباط ، وحيث كان المنهاج يكون حتماً لا محالة الفقه . (١)

أولاً : عصر النبي " صلى الله عليه وسلم " :

ففي هذا العصر لم يكن الاجتهاد مصدراً تشريعياً للأحكام وإنما كان الوحي هو المصدر للتشريع سواء كان من كتاب أو سنة ، وما حدث من اجتهاد في عهد النبي " صلى الله عليه وسلم " فإن الوحي كان يُقرّ الصحيح منه ، وينقض غير الصحيح ، ومادام المصدر التشريعي في هذا العصر هو الوحي فقط فإن الفقه بالمعنى الاصطلاحي لا وجود له في هذا العصر وإنما وجد ابتداءً من عصر الصحابة رضي الله عنهم أجمعين (٢) وإليك صوراً من اجتهاده " صلى الله عليه وسلم "

١ - يُنظر : اصول الفقه للشيخ / ابو زهرة ص ٨ .

٢ - يُنظر : مباحث الحكم لمذكور ص ٤٢ .

الصورة الأولى :

ما زُوِيَ أن امرأة من خثعم جاءت إلى رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فقالت يا رسول الله إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع (١) فهذه صورة اجتهد فيها النبي " صلى الله عليه وسلم " برأيه وأقره الله عز وجل على ذلك .

الصورة الثانية :

وهي اجتهاده " صلى الله عليه وسلم " في الإذن للمعتذرين من المنافقين أن يتخلفوا عن غزوة تبوك وكان العام عام عسرة ، وشدة ، وذلك لقلة الخير ، وشدة الحر ، وقد عاتبه الله عز وجل على هذا الإذن بعقاب بداه بالعفو عنه ثم بيان ضرورة تمحيص الأعذار قبل الإذن كما يقتضيه وما تحققه المصلحة بقوله تعالى : قال تعالى : " عَا لَلَّهُ عَلَيْكَ لِمَ أَنْزِلْتَ لَهُمْ حَتَّى يَتَّبِعِنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَافِبِينَ " (٢) وفي هذه الآية إشارة لطيفة عميقة إلى أن هذا التمحيص في الأعذار سيؤدي إلى اكتشاف طائفة المنافقين ومعرفتهم حتى يحذرهم النبي " صلى الله عليه وسلم " ويتقيهم هو وجماعة المسلمين ، وإلا فإن وجودهم بين المحاربين له أضرار جسيمة قد

١ - الحديث رواه الإمام مسلم في كتاب الحج ، باب الحج عن العاجز لزمقه وهموم ونحوهما أو للموت - بظن : صحيح مسلم بشرح النووي ١١٥/٩ رقم ١٢٣٤ .
٢ - سورة التوبة الآية ٤٣ .

تكون سبباً في عدم قبول اشتراكهم في هذه الحرب التي أحاطت بها ظروف شديدة ففي هذه الصورة اجتهد النبي " صلى الله عليه وسلم " برأيه ولكنه أخطأ في اجتهداه فنزل الوحي معاتباً له ومبيناً له ما كان يجب أن يفعله في مثل هذه الأمور .

الصورة الثالثة :

ما روئي من أنه " صلى الله عليه وسلم " حرم على نفسه بعض ما أحل الله له لمصلحة رآها كما حدث في تحريمه شرب العسل على نفسه وذلك عندما كان النبي " صلى الله عليه وسلم " اعتاد في كل يوم أن يمر على زيب بنت جحش ويشرب عندها عسلاً ، عندئذ حدثت غيرة عند بعض نساؤه فاتفقت عائشة وحفصة على أن تقول كل منهما لرسول الله إذا دخل عندها أكلت مغاير اليوم إني لأجد منك ريح مغاير والمغاير هي شجرة لها رائحة كريهة ، فعندما دخل النبي عليهما قالتا له ذلك ، فيقول النبي " صلى الله عليه وسلم " ما أكلت مغاير ولكنني شربت عسلاً عند زيب فوالله لا أشربه بعد ذلك وقد حلفت لا تخبري بذلك أحداً فنزل قول الله تعالى مبيناً له ما تأمرت عليه نساؤه ومعاتباً له في تحريمه ما أحل الله له بقوله : قال تعالى: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ

غُفُورٌ رَحِيمٌ * قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَجِلَّةَ إِيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ
الْحَكِيمُ (١) .

وهناك صورٌ من اجتهد النبي " صلى الله عليه وسلم " رجع فيها
عن رأيه إلى رأي بعض أصحابه . منها ما ثبت من أنه " صلى الله عليه
وسلم " قد سار يوم بدر بجيشه حتى نزل أنى ماء من مياه بدر ، ثم قال "
أشيروا عليّ في المنزل " فقتل الحُبَابُ بن المنذر : أهذا منزل أنزلك الله إياه
فلا تعدل عنه أم هو الحرب والرأي والمكيدة ؟ قال بل هو الرأي والحرب
والمكيدة فأشار الحبيب إلى منزل آخر قاتلاً يا رسول الله أنا عالم بها وبقلبها
إني رأيت أن نسير إلى قلب قد عرفناها فهي كثيرة الماء عذبة فننزل عليها
، ونسبق القوم إليها ، ونفور ما سواها من المياه ، فوافقه الرسول " صلى
الله عليه وسلم " حتى وصلوا إليه في منتصف الليل وصنعوا الحياض ثم
غُورُوا ما عداها من المياه (٢) .

وأحياناً كان الرسول " صلى الله عليه وسلم " يأخذ برأي أصحابه بعد
استشارتهم وذلك كما حدث في أسرى بدر الكبرى ، فقد استشار النبي "
صلى الله عليه وسلم " أصحابه فيهم ، فأشار أبو بكر بإبقائهم ، وأخذ الفدية
منهم حيث قال له قومك وأهلك فاستبقهم لعل الله يتوب عليهم ، وخذ منهم

١- الآية ١ ، ٢ سورة التحريم .

٢- يُنظر : المدخل في الفقه الإسلامي ١/د/ حسن الشافعي ص ٩٦ ، ٩٨ تصوير بن كثير ٤ / ٢٨٧ -
زاد المعاد لابن القيم ١٢٦/٢ - سيرة ابن هشام ٢٠٢/٢ .

فدية تقوى بها أصحابك ، وأشار عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -
 بقتلهم ، فقال : كذبوك وأخرجوك من بلدك فاضرب أعناقهم ، هؤلاء أئمة
 الكفر ، والله أغناك عن الفداء ، ولكن النبي " صلى الله عليه وسلم " أخذ
 برأي أبي بكر وقبل منهم الفدية بعد اجتهداه ، فنزل الوحي معقبا له بقوله
 تعالى : قال تعالى : ما كان لِنبي أن يكون له اسرى حَتَّى يُبْخِنَ (١) فِي
 الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٢) ثم
 يقول الله عز وجل في الآية التالية : لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا
 أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٣) فبين الله تعالى أنه لولا حكم الله وكتابه السابق
 بإحلال الغنائم لهذه الأمة لأصاب المسلمين عذاب عظيم نتيجة الأخذ بهذا
 الرأي ولهذا قال بعدها " فقلوا مما غنمتم حلالا طيبا فيبيع ما أخذوا من فداء
 وغيره . ويتضح من ذلك أن الرسول " صلى الله عليه وسلم " استشار
 بعض أصحابه ثم أخذ بما آداه إليه اجتهداه وهو موافقة أبي بكر الصديق -
 رضي الله عنه - ولكن الله عز وجل لم يقره عليه وأنزل في ذلك ما يدل
 على أن الرأي الحق كان على خلاف اجتهداه .

ولقد روي أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - دخل على النبي
 " صلى الله عليه وسلم " بعد أخذ الفداء ونزول هذه الآيات فإذا هو وأبو

- يبخن في الأرض : أن يبالغ في قتل الأعداء بظلال الكفر ، وإعزاز الدين لله .
 - الآية رقم ٦٧ سورة الأنفال .
 - الآية رقم ٦٨ سورة الأنفال .

بكر بيكيان ، فسأله عن ذلك فقال : أبكي على أصحابك في أخذهم الفداء ، لقد عُرِضَ عليَّ عذابهم أدنى من هذه الشجرة ، وروى أيضا أنه " صلى الله عليه وسلم " قال : لو نزل من السماء عذابٌ ما نجا منه إلا عمر وسعد بن معاذ لقوله : كان الإثخان في القتل أحب إليَّ (١) .

هذا : وقد اختلف الأصوليون في جواز اجتهاد النبي " صلى الله عليه وسلم " فمنهم الناقى ، ومنهم المثبت ، حتى القائلون بجواز اجتهاده " صلى الله عليه وسلم " اختلفوا هل يجوز عليه الوقوع في الخطأ في اجتهاده أم لا .

والراجح من هذه الآراء هو جواز الاجتهاد في حقّه " صلى الله عليه وسلم " فيما ليس فيه وحى ، وأنه اجتهد فعلا في كثير من الوقائع وأنه " صلى الله عليه وسلم " قد يقع الخطأ في اجتهاده غير أنه لا يقره الله على هذا الخطأ ، لأن الله جعله أسوة للناس وهاديا .

ويتضح لنا مما سبق أن الوحي كان هو المصدر الأساسي للتشريع في عصر النبي " صلى الله عليه وسلم " سواء كان هذا عن طريق الكتاب أو السنة ، وما ثبت من طريق الاجتهاد كان إما استنباطا من الكتاب ، أو راجعا إلى الوحي (٢) .

١- يُنظر تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣١١/٢ - زاد المعاد ٩٧/٢ . المدخل للفقه الإسلامي ١٠٠ / حسن الشاذلي ص ١٠٠ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العنين ص ٩٤ .
٢- يُنظر أصول الفقه الإسلامي للدكتور بدران أبو العنين ص ٩٤ - المدخل للفقه الإسلامي ص ٩٤ .

ثانيا : عصر الصحابة

لم يكن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين في حاجة إلى معرفة هذا العلم ، وهذه القواعد ، وأن يضعوا مناهج لاستنباط الأحكام من مصادر الشريعة ، بل كانت هذه القواعد مركوزة في نفوسهم وراسخة في أفهامهم ، والأسباب التي أدت إلى رسوخ هذه القواعد في نفوس الصحابة الأجلاء هي علمهم التام باللغة العربية التي نزل بها القرآن ، وجاءت بها السنة النبوية المطهرة ، ومعرفة كاملة بأسباب نزول الآيات وورود الأحاديث ، ومعرفة الناسخ من ذلك والمنسوخ ، وبصيرة نافذة بأسرار التشريع ، ومقاصده ، ومراميهِ ، وذلك لصحبتهُم للنبي " صلى الله عليه وسلم " ومعاشرتهم له مدة حياته زيادة على ما اختصوا به من حدة الذهن ، وبقية الفهم ، وصفاء الخاطر كل ذلك أدى إلى استغناء هؤلاء الصحابة عن تعلم علوم تساعد على فهم نص في كتاب الله (١) .

وكانت طريقة الصحابة في التعرف على الأحكام التي يحتاجون إليها في شأن من شئونهم الدينية أو الدنيوية هي :

١ - يُنظر : أصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان ص ١٢ ، ١٣ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور بدر بن أبو العيين ص٦ - أصول الفقه لحسين حامد حسن ص٢٠ - مباحث الحكم لمذكور ص٤٢ .

١ - البحث أولاً في كتاب الله عن حكم المسألة التي يحتاجون إليها ، فإن وجدوه أخذوه وعملوا به ، لأن كتاب الله هو الأصل الذي يجب الرجوع إليه ، والوقوف عنده ، والأخذ بما دل عليه من أحكام .

٢ - وكثروا إذا لم يجدوا في كتاب الله بغيتهم يلجئون إلى سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهي المصدر الثاني في التشريع بعد كتاب الله .

٣ - فإذا لم يجدوا في السنة طلبهم اجتهدوا ، ويبحثون عن شبيه أو مثيل لمسألتهم التي كانوا يبحثون عن حكمها ، فإن وجدوا لها شبيهاً أو مثيلاً أخذوها به ، وسنوا بينهما في الحكم ، فإن لم يجدوا لها شبيهاً أو مثيلاً شرعوا لها الحكم المناسب الذي يحقق المصلحة واضعين نصب أعينهم المصالح التي راعتها الشريعة في تشريع الأحكام (١) .

فكثروا إذا عرضت لهم حادثة لم يجدوا لها حكماً في الكتاب أو السنة قاموا ، فأعطوا ما لم يُنص عليه حكم ما نصَّ عليه ، ومن هذا يمكن أن يقال أن أصول الفقه في ظل القيلس كان معروفاً منذ عصر الصحابة إلا أنه كان على هيئة قضايا متناثرة ، ولم يكن مدوناً .

ويؤيد ذلك ما روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال في عقوبة شارب الخمر : أنه إذا شرب سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا

١ - يُنظر : أصول الفقه الإسلامي لأزكي الدين شحان ص ١٢ - أصول الفقه الإسلامي للدكتور
يبراق أبو العيين ص ٧٠ .

هذه اقترى وعلى المفترى ثمانون (١) فقد قاس شارب الخمر على من رمي محصنة غيفة بالزنا كذباً والجامع بينهما هو الافتراء والكذب ، إذ السكر وسيلة إلى الافتراء ومقتضاه أن يسوي بينهما في العقوبة . وهو تقرير منه أيضاً لقاعدة " سد الذرائع " وهي قاعدة أصولية إذا اعتبر شرب الخمر وسيلة وذريعة للزنى فأعطاه حكمه .

وهذا هو عبد الله بن مسعود يشير إلى قاعدة التخصيص في عدة المتوفى عنها زوجها الحامل ، وأنها تتم بوضع الحمل ، مستدلاً بقوله تعالى : **وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** (٢) وهذا النص يشمل الحامل المطلقة والمتوفى عنها زوجها ، مع أن الله عز وجل يقول في سورة البقرة **قَالَ تَعَالَى: وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** (٣) وهي تشمل بعمومها الحامل وغير الحامل ، مما جعل الموضوع مختلف فيه بين الصحابة ، ولكن بن مسعود يقول لتأييد رأيه " أشهد أن سورة النساء الصغرى وهي (الطلاق) نزلت بعد سورة النساء الكبرى وهي (البقرة) وهذا يفيد عند الأصوليين أن النص المتأخر ينسخ المتقدم أو يخصه .

١ - أخرجه أبو داود في كتاب الحدود ، باب إذا تلبس الناس في شرب الخمر عن عبد الرحمن بن أذهر ، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن أيوب عن عكرمة بلفظه . ينظر سنن أبي داود ١٦٥/٤ رقم ٤٤٨٩ - مصنف عبد الرزاق ٣٧٨/٧ رقم ١٣٥٤٢

٢ - الآية رقم ٤ سورة الطلاق .

٣ - الآية رقم ٢٣٤ سورة البقرة .

وهذا : عمر بن الخطاب حينما أوقف سهم المؤلفة قلوبهم ، وقال :
 إن الله أعز الإسلام وأغناه عنكم فإن ثبتتم عليه ، وإلا فيبنتنا وبينكم
 السيف . وحينما أوقف قطع يد السارق وقال : أما والله لو لا أنني أعلم أنكم
 تستعملونهم وتجيعونهم حتى أن أحدهم لو أكل ما حرم الله عليه أحل له
 لقطعت أيديهم وأيم الله إذا لم أفعل لأغرمك غرامة توجعك " فإنه لا شك قد
 لاحظ في اجتهاده تعرف المصلحة التي لأجلها كان الحكم ، ثم جعل الحكم
 يتبع المصلحة وينزيهه عليها : فغيره تبعاً لتغير علته بحيث إذا وجدت العلة
 وجد الحكم ، وإن هذا من قبيل قول الأصوليين " العلة تدور مع المعلوم
 وجوداً وعمماً " .

فكل هذه الوقائع تدل على أن أصحاب رسول الله " صلى الله عليه
 وسلم " كانوا على علم بكثير من قواعد الأصول وعلى أن بعضهم أخذ
 بأنواع معينة من الأدلة ، لكن لا بأسائها الاصطلاحية بل بمسمياتها
 ومفاهيمها (١) .

هذا : وقد ظهر في عصر الصحابة مصدر آخر من مصادر
 التشريع ألا وهو الإجماع ، فكان الصحابة رضوان الله عليهم يلجئون إليه
 في حالة عدم وجود الحكم في الكتاب أو السنة فكانوا يجمعون كبار

١ - ينظر : مباحث الحكم لمذكور ص ٤٢ - غاية الوصول ١٠١ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٧٧ :
 أصول الفقه لحسين حامد حسن ص ٢٢ .

الصحابة وعلمائهم ويستشيرونهم في الوقائع التي جدت فإذا أجمعوا أمرهم على حكم معين أخذوا به وقضوا به في تلك الوقائع ، وسمي هذا الحكم بالإجماع ، وهو مصدر من مصادر التشريع الإسلامي . وهذه هي طريقة أبي بكر وعمر في الحكم .

يقول ابن القيم روي عن ميمون بن مهران قال : كان أبو بكر الصديق إذا ورد عليه حكم نظر في كتاب الله تعالى ، فإن وجد فيه ما يقضى به قضى ، وإن لم يجد في كتاب الله نظر في سنة رسول الله " صلى الله عليه وسلم " فإن وجد فيها ما يقضى به قضى به فإن أعياه ذلك سأل الناس هل علمتم أن رسول الله " صلى الله عليه وسلم " قضى فيه بقضاء ؛ فربما قام إليه القوم فيقولون : قضى فيه بكذا وكذا فإن لم يجد سنة سنّها النبي " صلى الله عليه وسلم " جمع رؤساء الناس وعلمائهم فاستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به .

وكان عمر رضي الله عنه يفعل ذلك ، فإذا أعياه أن يجد ذلك في الكتاب والسنة سأل هل كان أبو بكر قضى فيه بقضاء فإن كان لأبي بكر قضاء قضى به ، وإلا جمع علماء الناس واستشارهم ، فإذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به (١) وأيضاً فقد أخذ الصحابة رضوان الله عليهم بال رأي

١ - ينظر : إعلام الموقعين عن كلام رب العالمين ١/ ٩٧ ، ٨٠ .

وعملوا به في كثير من الوقائع ، عند قدّمهم الحكم في الكتاب والسنة أو الإجماع .

ويشهد لذلك ما روي عن النبي " صلى الله عليه وسلم " حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن قاضياً قال له : كيف تحكم يا معاذ إذا عرض لك القضاء قال بكتاب الله ، قال فإن لم تجد قال : فبسنة رسول الله " صلى الله عليه وسلم " قال : فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله ، قال أجتهد رأيي ولا آلوأ فضرب النبي " صلى الله عليه وسلم " صدره بيده وقال الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضي رسول الله (١) .

ولما ولي عمر بن الخطاب شريعاً قضاء الكوفة قال : " أنظر ما يتبين لك في كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً ، وما لم يتبين لك فاتبع فيه سنة رسول الله " صلى الله عليه وسلم " وما لم يتبين لك في السنة فاجتهد فيه رأيك " .

هذا إلى جانب خطابه إلى قاضيه أبي موسى الأشعري الذي ولاه قضاء البصرة فقد جاء فيه : " الفهم الفهم فيما تلجلج في صدرك مما ليس

١ - الحديث رواه أبو داود في كتاب الأقضية ، باب اجتهد الرأي في القضاء ورواه الترمذي في صحيحه في كتاب الأحكام ، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ، والإمام أحمد في مسنده كلهم عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة بلفظه - ينظر : سند أبي داود ٣٠٢/٣ - مسند أحمد ٢٤٢/٥ - سنن البيهقي ١١٤/١٠

في كتاب ولا سنة فأعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك وأعد
إلى أقربها إلى الله وأشبهها بالحق (١) .

مما تقدم يتبين لنا أن مصادر التشريع في عصر الصحابة هي
الكتاب والسنة والإجماع والرأي الذي يندرج تحته القياس وغيره .

ثالثا : عصر التابعين

في هذا العصر لم يكن التابعين أيضا بحاجة إلى تدوين قواعد
وأسس يرجعون إليها عند استنباط الأحكام من مصادرها التشريعية ، وذلك
لما كان لديهم من كتاب الله ، وسنة رسوله ، وفتاوى صحابته رضي الله
عنهم اجمعين ، فضلا عما كان لهم ما كان لأصحاب رسول الله " صلى الله
عليه وسلم " من صفاء الروح ، واستقامة اللسان ، وحجة البيان وفهم
القرآن الكريم ، فلم يُعوزهم ذلك إلى ضوابط لمعرفة الأحكام الشرعية من
أدلتها التفصيلية ، فلغتهم مازالت راسخة وفهمهم لمعاني الألفاظ وطرق
دلالتها مازال جيدا وإدراكهم لأساليبها مازال في طبيعهم ، فكانوا يلجئون
إلى كتاب الله وسنة رسوله " صلى الله عليه وسلم " ، وفتاوى الصحابة ،
ولكنهم إذا لم يجدوا نصا يتعلق بأحد الجزئيات ، فمنهم من يلجأ إلى

١ - ينظر : إعلام الموقعين عن كلام رب العالمين ٨٠/١ .

المصلحة ، ومنهم من يلجأ إلى القياس ، ومن هنا اختلف استنباطهم عند اقتقاد النص (١) .

هذا : وقد اتسعت دائرة الاستنباط في هذا العصر لما جد فيه من الحوادث التي كثرت باتساع الفتوحات الإسلامية مما دعا طائفة من هؤلاء التابعين أن يعكفوا على الفتوى كسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير بالمدينة ، وعلقمه ، وإبراهيم النخعي بالعراق . وكان لاختلاف الأمصار دخل كبير في اختلاف منهج أهل المدينة عن أهل العراق .

فكان المدنيون في غالب اجتهاداتهم يراعون المصلحة فيما استجد من قضايا ، ولا يلجئون إلى القياس إلا عند الضرورة .

وكان العراقيون يnehجون في معظم الأحكام المستجدة منهج القياس ، فالتفريعات التي كان يفرعها إبراهيم النخعي وغيره من فقهاء العراق كانت تنحى نحو استخراج علل الأقيسة وضبطها والتفريع عليها ، بتطبيق تلك العلل على الفروع المختلفة (٢) .

١ - ينظر : سلم الوصول ص ١٦ ، وغاية الوصول إلى علم الوصول ١٠٤٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٨٢ .

٢ - ينظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ٩ ، غاية الوصول ١٠٤٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٨٥ - أصول الفقه الإسلامي لأزكي الدين شعبان ص ١٣ .

رابعاً : عصر التابعين والأئمة المجتهدين

في هذا العصر ظهرت أمور لم تكن موجودة من قبل من هذه الأمور اتساع رقعة البلاد الإسلامية ، واختلاط العرب بغيرهم من الأعاجم حيث دخل كثير من الأعاجم في الإسلام ، فطغى سيل العجمة على العرب ، وضعت عربيتهم فلم تبقى سليقة لهم ، وانحرفت ألسنتهم وكثرت الاحتمالات والإشتباهات في فهم النصوص وكثر الخلاف واتسع مجاله ، وتعددت طرق المجتهدين ، وتضاربت أقوالهم وأراؤهم .

من أجل هذا واجه الفقهاء من هذا الاختلاط كثيراً من المسائل والوقائع والأوتان من المعاملات لم يكن لهم بها عهد ، فاحتاجت إلى بيان حكم الإسلام فيها ، فاستدعى ذلك التوسع في الاجتهاد وفتح ميادين جديدة من النظر ، بسببها تنوعت طرق الاستنباط وكثرت مسالكه ، فنهج كل مجتهد الطريق الذي رأى أنه حق وصواب في نظره ، فأخذت المسألة الواحدة أكثر من حكم ، وتعارضت الفتوى في المسائل ، فأدى ذلك إلى الشعور بالحاجة إلى وضع أسس وقواعد تكون أساساً لاستنباط الأحكام من مصادرها والتي بها يتحدد الاستدلال، وتتضح كلفيته الصحيحة ، وساروا في ذلك على هدى ما قرره أئمة اللغة الذين سبقوهم بالتدوين واعتمدوا على ما عندهم من معرفة بروح الشريعة والمقاصد الأصلية لتشريع الأحكام ،

واضعين نصب أعينهم العطل والحكم والأسرار التي اعتبرها الشارع ، ولما
دونوا هذه القواعد جعلوها علما مستقلا ، وأطلقوا عليه علم أصول الفقه .

لكن التدوين في أصول الفقه بدأ منتثرا في ثنايا الأحكام التي
صدرت عن المجتهدين إذ كان المجتهد في مسألة فقهية يشير إلى الحكم
ودليله ومنهج استدلاله وطريقة مأخذه ، كما كان المخالف له في المسألة
يبرهن على رأيه ويرد على دليل خصمه ، وكانت هذه الاستدلالات وتلك
الردود لا تخلو من ضوابط وقواعد أصولية ، وعلى ضوء ما سبق نستطيع
أن نقرر أن قواعد أصول الفقه عرفت في عصر الصحابة ، واتسعت في
عهد التابعين ، وكثرت في القرن الثاني الهجري عصر المذاهب الفقهية (١)

ثانيا : تدوين علم أصول الفقه

إن أول من دون في هذا هو الإمام محمد ابن إدريس الشافعي (٢)
فقد صنف كتاب الرسالة ، وهو أول كتاب صنفه في علم الأصول ، وكتاب

١ - ينظر : أصول الفقه الإسلامي لأزكي الدين شعبان ص ١٣ ، وأصول الفقه لإبراهيم أبو العيين ص ١٠ ، ١١ - أصول
الفقه لأبي زهرة ص ٩ - علم أصول الفقه لخليل ص ١٦ .

٢ - الإمام الشافعي هو : أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، من عجلون بن شافع بن السبق بن عبد العزيز بن هاشم
بن عبد المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي المطلبي ، نسيب رسول الله " صلى الله عليه وسلم " وناسر سنته ، ولد
سنة ١٥٠هـ - بغزة على الأرجح وحمل منها إلى مكة وتلقه على يد مسلم بن خالد الزنجي بمكة ، وحفظ القرآن
الكريم وهو ابن سبع سنين ، والموطأ وهو ابن عشر سنين ، ولازم الإمام مالك بالمدينة ، وأخذ عنه وأقدم بفداد سنة
١٩٥هـ - وأقام بها حولين وأرأس بها مذهبه القديم ثم خرج إلى مصر بوصف فيها كعبة الجديدة كالأم ، والأشقي
الكبرى ، والأملاء الصغير ، والرسالة ، والمسنند ، والسنن ، واختلاف الحديث وأحكام القرآن وغير ذلك من الكتب ، ولم
يزل الشافعي ملازما نشر العلم إلى أن توفي في شهر شعبان سنة ٢٠٤هـ -

ولمزيد من - معرفة ترجمة الإمام الشافعي يراجع الكتب التالية : شذرات الذهب ٩/١ ، ١٠ - طبقات الشافعية الكبرى
لابن أبي شيبة ١٩٢/١ ، تذكرة الحفاظ ٣٦٢/١ - الوافي بالوفيات ١٧١/٢ - الفتح المبين ١٢/١ الأعلام ٢٥٧/٥ - البداية
والنهاية ٧٨١/١٠ .

أحكام القرآن ، واختلاف الحديث ، وإبطال الاستحسان وكتاب جماع العلم ، وكتاب القياس الذي ذكر فيه تضليل المعتز له ، ورجوعه عن قبول شهادتهم .

ومما يؤيد ذلك ما قاله الإمام أحمد بن حنبل : " لم نكن نعرف الخصوص والعموم حتى ورد الشافعي " .

وقال الجويني في شرح " الرسالة " لم يسبق الشافعي أحد في تصانيف الأصول ومعرفتها (١) .

ولقد كان الإمام الشافعي رحمه الله تعالى جديراً بأن يكون أول من يدون ضوابط الاستنباط ، فقد أوتي علماً دقيقاً باللسان العربي حتى عُدَّ في صفوف الكبار من علماء اللغة ، وأوتي علم الحديث فتخرج على أعظم رجاله ، وأحاط بكل أنواع الفقه في عصره ، وكان عالماً باختلاف العلماء من عصر الصحابة إلى عصره وكان حريصاً كل الحرص على أن يعرف أسباب الخلاف ، والوجهات المختلفة التي تتجه إليها أنظار المختلفين .

وبهذا وبغيره توافرت له الأداة لأن يستخرج من المادة الفقهية التي تلقاها الموازين التي توزن بها آراء السابقين وتكون أساساً لاستنباط اللاحقين ، يراعونها فيقاربون ولا يباعون .

١ - ينظر : البحر المحيط للزركشي ١٠/١ طبعة دار الصفة - أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٠ - أصول الفقه لخلاف ص ١٧ - تهويل الوصول للمحلاوي ص ٢١ - أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ١٤ .

فيعلم اللسان استطاع أن يستنبط القواعد لاستخراج الأحكام الفقهية من نصوص القرآن والسنة ، وبدراسته في مكة التي كان يتوارث فيها علم عبد الله بن عباس الذي سمي بترجمان القرآن عرف الناسخ والمنسوخ ن وباطلاعه الواسع على السنة وتلقيه لها عن علمائها وموازينها بالقرآن استطاع أن يعرف مقام السنة من القرآن وحالها عند معارضة بعض ظواهرها لظواهر القرآن الكريم .

وقد كانت دراسته لفقه الرأي وللمأثور من آراء الصحابة أساسا لما وضعه من ضوابط للقياس ، وهكذا وضع الشافعي قواعد للاستنباط ، ولم تكن في جملتها ابتداءا ابتدعه ، ولكنها ملاحظة دقيقة لما كان يسلكه الفقهاء الذين اهتدى بهم من مناهج في استنباطهم لم يدونوها ، فهو لم يبتدع منهاج الاستنباط ولكن له السبق في انه جمع أشتات هذه المناهج التي اختارها ، ودونها في علم مترابط الأجزاء ، ومثله في ذلك مثل أرسطو في تدوينه لمنطق المشائين ، فما كان عمله فيه ابتداءا لأصل المناهج ، بل كان إيداعه في ضبط المناهج .

هذا هو رأى الجمهور من الفقهاء في تقريرهم الأسبقية للشافعي في تدوين ذلك العلم ، ولا أحد منهم يخالف ذلك .

ويقال : إن الإمام الشافعي وضع هذه الرسالة وهو في مكة لما طلب منه عبد الرحمن بن مهدي أن يضع له كتابا يبيّن فيه معاني القرآن والسنة

، والناسخ والمنسوخ من القرآن والسنة ، وحجية الإجماع وأخبار الأحاد والقياس والاستحسان ، وما يجوز الاختلاف فيه وما لا يجوز ، ولما كتبها أرسلها إليه ، ولهذا سميت بالرسالة ، ثم أملاها مرة أخرى على تلاميذه بمصر ، ورواها عنه صاحبه الربيع المرادي وهي التي اعتبرت مقمنة لما أملاه في الفقه في كتاب الأم (١) .

أما ما ذهب إليه بعض الأحناف من أن أول من جمع قواعد علم الأصول في كتاب مستقل هو أبو يوسف صاحب الإمام أبي حنيفة ، وادعى المتأخرون من الحنفية أن أبا حنيفة سبق أبا يوسف في ذلك ، فأبو حنيفة في رأيهم أول من دون أصول الفقه في كتاب له يسمى كتاب الراي .

وادعى الشيعة الإمامية : أن أول من دون في هذا العلم ، أي علم الأصول وضبطه هو الإمام محمد الباقر بن زيد العابدين ، وجاء من بعده الإمام أبو عبد الله جعفر الصادق وقد قال في ذلك آية الله السيد حسن الصدر : " اعلم أن أول من أسس أصول الفقه وفتح بابيه وفتح مسائله الإمام أبو جعفر محمد الباقر ثم من بعده ابنه الإمام وقد أمليا على أصحابهما قواعد ، وجمعوا من ذلك مسائل رتبها المتأخرون على ترتيب المصنفين فيه بروايات مسندة إليهما متصلة الإسناد .

١ - ينظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص ١١ - أصول الفقه لزمي الدين شعبان ص ١٤

وادعى آخرون منهم : أن هشام بن الحكم والذي هو من متكلمي الإمامية يعتبر أول من دون في الأصول .

ولكن كل هذا مردود وغير صحيح وذلك لأن ما ذكره بعض الأحناف من ادعائهم السبق في هذا المجال فهو غير صحيح ولم يصلنا شيء من ذلك يعتد به ، ولم يعرف هل كتب على طريقة علمية أم لا ؟ أما بالنسبة للشيعة وادعائهم أمر السبق فهذا المجال فهو غير صحيح أيضاً ، لأن هذان الإمامان لم يرو لنا التاريخ أنهما صنفا تصنيفاً منظماً مبوباً (١)

ومما سبق يتبين لنا : أن الإمام الشافعي هو أول من دون في هذا العلم ووضع قواعده ونظم أبوابه ، ولم يسبقه فيه أحد وهو الراجح على ما ذهب إليه الجمهور .

وتتلخص الأسباب التي دعت الشافعي إلى تدوين علم أصول الفقه فيما يأتي :

١ - وجود الشافعي في عصر اشتد فيه الجدل بين أصحاب الاتجاهات المختلفة في المسائل الفقهية ، فقد كانت المناقشات على أشدها بين فقهاء المدينة وفقهاء العراق ، وكانت هذه حافزة له على تدوين أصول

١ - يُنظر : أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٢ ، ١٣ - أصول الفقه الإسلامي لأبي زكي الدين شحبان ص ١٤ - غاية الوصول ١٠٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٩٢ ، ٩٣ .

الفقه لكي يعرف المجتهد أصوب للطرق التي يسلكها في اجتهاده ، ويترسم القواعد الصحيحة التي تعصمه عن الخطأ .

٢ - ضعف اللسان العربي ، وقصور المتكلم في فهم مقاصد الشريعة بسبب اختلاط العرب بالعجم الذين دخلوا في الإسلام مما نجم عنه تسر استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها .

٣ - بُعد العهد بين عصر الشافعي والعصر النبوي ، وكثرة الوضع في أحاديث رسول الله " صلى الله عليه وسلم " بسبب اشتداد النزاع بين مدرستي الرأي والحديث ، وظهور التعارض بين بعض الأحاديث ، فكان لابد للمجتهد أن تتضح أمامه الأسس التي تبين له طرق قبول الحديث أو رفضه ووجوه الترجيح ومتى يكون الجمع ، ومتى يكون النسخ .

٤ - تعدد حوادث ووقائع لا يستطيع الوقوف على أحكامها مباشرة من القرآن والسنة ، فكانت الحاجة ماسة إلى القيل للتعرف بواسطته على حكم تلك الحوادث (١)

طريقة التأليف بعد الإمام الشافعي

وبعد الشافعي لم يقف التدوين في أصول الفقه ، بل تتابع التأليف في هذا الفن ، فصنف الإمام أحمد بن حنبل كتاب طاعة الرسول ، وكتاب الطل

١ - يُنظر : أصول الفقه لديران أبو العنين ص ١٢ ، ١٣ .

وكتاب الناسخ والمنسوخ ، وكذلك كتب في أصول الفقه علماء الحنفية ، وعلماء الكلام وحققوا قواعده ، وأكثروا من البحث فيه ، وقد رأي هؤلاء المؤلفون أن الغرض من هذا العلم التوصل إلى استنباط الأحكام العلمية من الأدلة الشرعية فيكون هناك حكم ، ودليل للحكم ، واستنباط للحكم من الدليل ، ومستنبط للحكم من الدليل ، فنظموا أبحاثهم في الأمور الآتية :

١ - الأحكام الشرعية ، كالوجوب ، والنسب ، والحرمة ، والكراهة ، إلى آخر هذه الأحكام .

٢ - الأدلة الشرعية وهي الكتاب والسنة والإجماع وغيرها من الأدلة الشرعية والمعتبرة .

٣ - طرق استنباط الأحكام من الأدلة وهي وجوه دلالة الأدلة على الأحكام .

٤ - المستنبط ، وهو المجتهد .

إلا أن هؤلاء العلماء لم يتفقوا على منهج واحد يسيرون عليه في مباحثهم وذلك لتفرق أقطارهم واختلاف الغرض الذي يرمى إليه كل منهم فأدى ذلك إلى تعدد مناهجهم فكانت على طرق ثلاثة :

الطريقة الأولى : وهي طريقة المتكلمين : وسميت بذلك لأن أكثر المؤلفين على هذه الطريقة كانوا من علماء الكلام ، وعلماء هذه الطريقة كانوا من الشافعية والمالكية ، والحنابلة ، وأهل الكلام من المعتزلة .

وتسمى هذه الطريقة أيضا بطريقة الشافعية لأن الإمام الشافعي أول من كتب على هذه الطريقة . أهم مميزات هذه الطريقة : تتمثل هذه الطريقة بتقرير القواعد الأصولية حسبما تدل عليه الأدلة والبراهين ، فما أئنته الأدلة من القواعد أثبتوه ، وما خالف ذلك ردوه دون التفات إلى موافقة هذه القواعد للفروع الفقهية المنقولة عن الأئمة المجتهدين أو مخالفتها .

فكان المهم عندهم الوصول إلى أقوى القواعد وأضبطها ، دون النظر إلى الفروع ، فلم يجعلوا مهمهم أخذ القواعد من الفروع الفقهية ولم يربطوها ببعضها بل كانوا بعد تقريرهم القاعدة الأصولية يثبتونها وإن خالفت الأصول التي دونها أنتمت ، وبذلك كانت أصولهم موازين لضبط الاجتهاد ، وطريقة الاستنباط ، وحكمة على اجتهاد المجتهدين لا خاتمة للفروع الفقهية المذهبية . ولهذا لم يذكروا في كتبهم شيئا من تلك الفروع إلا ما كان على سبيل الإيضاح والتمثيل .

ومن أهم الكتب المؤلفة على هذه الطريقة :

١ - كتاب " البرهان " الذي ألفه أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

الجويني الشافعي المسمى بإمام الحرمين المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

٢ - كتاب " المستصغى " الذي ألفه أبو حامد محمد بن محمد

الغزالي الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .

٣- كتاب " العُمد " الذي ألفه عبد الجبار المعتزلي ، وشرحه أبو الحسين محمد بن علي البصري في كتابه (المعتمد) وأحسن هذه الكتب الثلاثة هو كتاب المستصفي للإمام الغزالي لما امتاز به من حسن الأسلوب ، ووضوح العبارة ، والإضافة التي لم يسبق يمثلها وهذه الكتب المذكورة هي أصول هذه الطريقة ، وكل ما ألف بعدها كان تلخيصاً لها مثل كتاب (المحصول) لفخر الدين محمد بن عمر الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، وكتاب (الإحكام في أصول الأحكام) لأبي الحسن علي بن محمد المعروف بسيف الدين الأمدي المتوفى سنة ٦٣١ هـ . وهذان الكتابان أختصرهما العلماء ، وتوالت عليهما الاختصارات فاختصر الأول سراج الدين الأرموي ، في كتاب " التحصيل " وتاج الدين الأرموي في كتاب " الحاصل " .

واختصر الثاني أبو عمرو بن الحاجب المالكي المتوفى سنة ٨٤٦ هـ في كتابه منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل ، ثم اختصر في كتابه " مختصر المنتهى " ثم توالت الشروح على هذه الكتب المختصرة (١)

١- يراجع : أصول الفقه لزكي الدين شعبان ١٤ ، ١٥ - مقنعة بن خلدون ص ٣١٩ ، ٣٢٠ - ط
دار بن خلدون ، أصول الفقه لبدوان أبو العينين ص ١٥ ، ١٦ - أصول الفقه لخلاف ص ١٨ -
أصول الفقه لأبي زهرة ص ١٦ ، ١٧ - الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان
ص ١٦ ، ١٧ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٣ .

الطريقة الثانية : وهي طريقة الحنفية ، وسميت بذلك لأن أكثر علمائها من الحنفية ، وتمتاز هذه الطريقة بتقرير القواعد الأصولية وتحقيقها على ضوء ما نقل عن أئمتهم من الفروع الفقهية ، ومعنى ذلك أنهم استمدوا أصول فقهم من الفروع والمسائل الفقهية المنقولة عن أئمة المذهب الحنفي ، وكانوا إذا وجدوا قاعدة من القواعد لا تتسع ببعض الفروع المقررة في المذهب تصرفوا في القاعدة وأخذوا يشكّلونها على الوجه الذي يجعلها تشمل جميع الفروع ، ولهذا كثرت الفروع الفقهية في كتب أصول الحنفية وإن كانوا يذكرونها على سبيل التفريع على القواعد ولعل السر في ذلك يرجع إلى أن أئمة الحنفية لم يتركوا لهم قواعد مدونة مجموعة كالتي تركها الشافعي لتلاميذه ، وإنما تركوا لهم فروعا ومبائل فقهية كثيرة ومتنوعة ، وبعض قواعد منثورة في ثنايا هذه الفروع . فعمدوا إلى تلك الفروع وجمعوا المتشابه منها بعضها إلى بعض واستخلصوا منها القوانين والقواعد ، وجعلوها أصولا لمذهبهم ليؤيدوا بها الفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم ولتكون سلاحا لهم في مقام الجدل والمناظرة ، وعونا لهم على استنباط أحكام الحوادث الجديدة التي لم يعرض لها أئمتهم في اجتهاداتهم السابقة .

ومن أهم الكتب التي ألقت على هذه الطريقة :

١ - كتاب " مأخذ الشرائع " لأبي منصور الماتريدي المتوفى

سنة ٣٣٠ هـ .

٢ - كتاب " تقويم الأدلة " لأبي زيد الديلمى المتوفى سنة ٤٣٠ هـ

الذي كتب في القياس بإقاضة مع الإشارة إلى بعض الأصول التي اتفق الحنفية فيها مع غيرهم .

٣ - كتاب " أصول الجصاص " لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص

المتوفى سنة ٣٧٠ هـ .

٤ - كتاب " تمهيد الفصول في الأصول " المشهور (بأصول

المرخسي) لمحمد بن أحمد بن سهل المرخسي المتوفى سنة ٤٨٣ هـ .

٥ - كتاب " أصول فخر الإسلام البيهقي " المتوفى سنة ٤٨٢ هـ

- وهو من أحسن الكتب وأوفاهها ، وقد شرحه تلميذه عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ - شرحاً وافياً في كتاب سماه " كشف الأسرار " .

٦ - كتاب " أصول أبي الحسن الكرخي " المتوفى سنة ٣٤٠ هـ -

الذي إنتهت إليه رئاسة " الحنفية في عصره " .

٧ - كتاب " المنار " وقد ألفه عبد الله بن أحمد النسفي المتوفى سنة

٧٩٠ هـ ، وقد شرح هذا الكتاب أكثر من عالم ومنها الشرح المعروف

بشرح ابن مالك وهو لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز ، وشرح

" نسمات الأسفار " لمحمد أمين المعروف بابن عابدين المتوفى سنة

١٣٥٢ هـ (١) .

الطريقة الثالثة : طريقة المتأخرين ، وهذه الطريقة تتكون من

علماء الشافعية والحنفية ، ومن مميزات هذه الطريقة أنها جمعت بين

الطريقتين السابقتين ، فعنيت بتحقيق القواعد الأصولية ، وإقامة البراهين

عليها ، كما عنيت بتطبيق هذه القواعد على الفروع الفقهية وربطها بها .

أهم الكتب التي ألفت على هذه الطريقة هي :

١ - كتاب " بدیع النظام الجامع بین کتابي البزدوي والإحكام "

لمظفر اندین أحمد بن علی الشهير بابن الساعاتي المتوفى سنة ٦٩٤ هـ -

فقد أخذ من أصول البزدوي الحنفي ، ومن أحكام الأمدي الشافعي .

٢ - " كتاب تنقيح الأصول " وشرحه " التوضيح " لصدر الشريعة

عبيد الله بن مسعود الحنفي البخاري المتوفى سنة ٧٤٧ هـ - فقد لخص فيه

أصول البزدوي ، والمحصول للرازي ، ومختصر بن الحاجب ، وقد شرح

١ - يُنظر : المراجع المذكورة في الفقرة السابقة .

هذا المؤلف سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٣ هـ - في حاشية سماها " التلويح في حل غوامض التوضيح " ، وكتب التقيح ، والتوضيح ، والتلويح ، مجموعة في مجلد واحد .

٣ - كتاب " جمع الجوامع " لنتاج الدين عبد الوهاب بن علي المبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١ هـ - الذي قال عنه مؤلفه أنه جمعه من زهاء مائة مصنف ولهذا الكتاب شروح كثيرة .

٤ - كتاب " التحرير " الذي ألفه الكمال بن الهمام ، كمال الدين محمد عبد الواحد الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ ، وقد قام بشرحه تلميذه محمد بن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٥ هـ - في كتاب سماه " التقرير والتحبير " ، كما شرح التحرير أيضاً محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسيني الحنفي في كتاب سماه " تبسير التحرير " .

٥ - كتاب " مسلم الثبوت " لمحب الدين بن عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩ هـ - ، وهو من أدق ما كتب على طريقة المتأخرين فهو أوضحها لفظاً ، وأسهلها مأخذاً وهو على النقيض من كتابي التحرير ، وجمع الجوامع الذين عُرفا بالإيجاز الذي بلغ حد الإعجاز مما يجعل الاستفادة منه غير يسيرة اللهم إلا من مرّن على أسلوبهم وعكف على دقائقهما ودر استهما .

وبعد ذلك كله جاء الإمام أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٨٧٨٠ هـ -
 فنهج منهاجاً جديداً في التأليف فوضع كتاب " الموافقات في الأصول التي
 اعتبرها الشارع في التشريع " ولقد وجه عنايته في هذا الكتاب إلى إبراز
 أسرار التشريع وتوضيح مقاصد الشارع ، وتوجيه النظر إلى اللغة ومعرفة
 البيئة التي فيها الوحي ، وسلك في تحقيق المسائل مسلكاً انفرد به حتى
 أعتبر العلماء ما جاء في هذا الكتاب نوعاً جديداً من الأصول سبق به
 الشاطبي كل من تقدمه من علماء هذا الفن (١) .

١ - يراجع في ذلك : أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ٢١ ، ٢٢ - أصول الفقه لإبراهيم أبو
 العينين ص ١٩ ، ٢٠ - مقدمة بن خلدون ص ٢٣٠ - أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢١ - أصول الفقه
 لخلاف ص ١٨ ، ١٩ - الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٧ ، ١٨ - تسهيل
 الوصول للمحلاوي ص ٢٣ .

المبحث الثاني

تعريف أصول الفقه

إن الناظر في هذا العلم المسمى بأصول الفقه يجد أن له معنيين :

أحدهما : إضافي ، وثانيهما : لقي.

وإذا أردنا أن نعرف هذا العلم فلا بد أن نعرفه بهذين المعنيين حتى نستطيع أن نقف على حقيقته .

أولاً : تعريف علم أصول الفقه بمعناه الإضافي :

إذا نظرنا إلى كلمة أصول الفقه نجد أنه مركب من كلمتين وهما كلمة أصول ، وكلمة فقه ، فعلى هذا يكون تعريفه متوقفاً على تعريف جزأي هذا المركب الذي أضيفت إحدى كلمتيه إلى الأخرى وهما كلمة أصول ، وكلمة فقه ، لأن معرفة أي مركب تتوقف على معرفة أجزائه التي تتركب منها، فيجب علينا تعريف الأصل، والفقه ، ثم تعريف أصول الفقه.

تعريف كلمة " أصول " أصول جمع أصل ، والأصل في اللغة له

عدة معاني .

أحدها : ما يبنى عليه غيره ، سواء كان هذا البناء حسيّاً كبناء السقف على

الجدار ، وسواء كان معنوياً كبناء الحكم على الدليل ، والمطول على علته .

ثانيها : المحتاج إليه .

ثالثها : ما يستند تحقق الشيء له .

رابعها : ما منه الشيء .

خامسها : منشأ الشيء ، وأقرب هذه الحدود هو الأول ، والأخير كما قال البعض .

تعريف الأصل في الاصطلاح :

الأصل في اصطلاح العلماء له أربعة معان :

الأول : الأصل بمعنى الحليل كقولهم أصل هذه المسألة الكتاب .

والسنة أي دليلها ، ومنه أيضاً أصول الفقه أي أدلته .

الثاني : الأصل بمعنى الراجح ، كقولهم الأصل في الكلام الحقيقة

أي الراجح عند السامع الحقيقة لا المجاز .

الثالث : الأصل بمعنى القاعدة المستمرة ، كقولهم : إباحة الميتة

للمضطر على خلاف الأصل أي خلاف القاعدة المستمرة ، وكقول " النحاة

" الأصل في الفاعل الرفع ، وفي المفعول النصب ، أي القاعدة المستمرة

في الفاعل هي الرفع ، وفي المفعول النصب .

الرابع : الأصل بمعنى الصورة المقيس عليها ، كقول الفقهاء الخمر

أصل النبيذ بمعنى أن الخمر مقيس عليها النبيذ ، والنبيذ مقيس (١)

١ - ينظر : نهاية السؤل للأمنوي ١٨/١ ، المصنوع للرازي ٩/١ - الإحكام للأمنوي ٧/١ - المعتمد لأبي الحسين البصري ٥/١ - شرح الكوكب المنير ٢٨/١ ، ٢٩ - إرشاد القبول للشوكلي ص ٥ - أصول الفقه للشيخ أبو النور زهير ٥/١ - أصول الفقه لبيدري أبو العنين ٢١ ، ٢٢ - البحر المحيط ١٥/١ ، ١٦ .

تعريف الفقه :

للفقه معنيان :

أحدهما : لغوي والآخر : اصطلاحي .

معنى الفقه في اللغة : يطلق الفقه لغة على الفهم مطلقاً وبه قال كثير

من العلماء لأن العلم يكون عنه .

والمراد من الفهم هو إدراك معنى الكلام لجودة الذهن من جهة تهينه

لاقتباس ما يرد عليه من المطالب .

والذهن : هو قوة النفس المستعدة لاكتساب العلوم والآراء .

جاء في لسان العرب : " والفقه في الأصل الفهم ، يقال أوتي فلان

فقهاً في الدين أي فهماً فيه ، قال الله عز وجل " ليتفقهوا في الدين " أي

ليكونوا علماء به وفقهه الله ، ودعا النبي " صلى الله عليه وسلم " لابن

عباس فقال : اللهم علمه الدين ، وفقهه في التأويل أي فهمه تأويله ومعناه ،

فاستجاب الله دعاءه ، وكان من أعلم الناس في زمانه بكتاب الله عز

وجل^(١) .

ومنه قوله تعالى فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً^(٢) فإنه

يستفاد من هذه الآية أن فهمهم حديث ولو كان واضحاً يسمى فقها وقوله

١ - يُنظر : لسان العرب ١/١٩ ، ٢٠ - المصباح المنير ص ٢٤٨ - مختار الصحاح ص ٢١٣ .

٢ - من الآية ٧٨ من سورة النساء .

تعالى : قَالُوا يَشْعَبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا نَقُولُ (١) وهذه الآية واضحة الدلالة ، لأن أكثر ما يقول شعيب عليه السلام كان واضحاً ، ومنه قوله تعالى : وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَقْضُونَ تَسْبِيحَهُمْ (٢) أي لا تفهمون ، فإن هذه الآيات تفيد أن الفقه في اللغة هو الفهم مطلقاً .

وعرفه البعض بأنه : المعرفة بقصد المتكلم من كلامه ، يقول " فهمت كلامك " أي عرفت قصدك به .

وعرفه البعض بأنه : عبارة عن فهم غرض المتكلم من كلامه ، فلا يسمى فهم لغة الطير فقها .

وعرفه البعض بأنه : فهم الأشياء الدقيقة ، فلا يقال فقهاء أن السماء فوقنا ، وأن الأرض تحتنا .

والراجح من هذه الأقوال هو : القول الأول بأن الفقه هو الفهم مطلقاً وذلك لأنه قول أكثر العلماء ، وكثرت الشواهد والآيات الدالة على ذلك ، أما باقي الأقوال فكلها مردودة بما قاله أنمة اللغة من أن الفقه هو الفهم ، وبما سبق من الآيات (٣) .

١ - من الآية ٩١ من سورة النساء .

٢ - من الآية رقم ٤٤ من سورة الإسراء .

٣ - ينظر : نهاية السؤل للأسنوي ١٩/١ ، ٢٠ ، الأحكام للأمدى ٦/١ - شرح الكوكب المنير ٤٠/١ ، إرشاد الفحول ص ٥ - البحر المحيط من ١٩/١ - المعتمد ٤/١ - المحصول ٩/١ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٣ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠/د الصبني للشيخ ص ٨ - أصول الفقه ١٠٠/د أبو النور زهير ٦/١ .

تعريف الفقه في الاصطلاح :

عرفه القاضي البيضاوي بأنه : العلم بالأحكام الشرعية العلمية المكتسب من أدلتها التفصيلية.

وعرفه الإمام الرازي بأنه : عبارة عن العلم بالأحكام الشرعية العملية المستدل على أعيانها ، بحيث لا يعلم كونها من الدين بالضرورة .
وعرفه الإمام الأمدي بأنه : العلم الحاصل بجملة من الأحكام الشرعية الفرعية بالنظر والاستدلال .

وعرفه أبو الحسين البصري في المعتمد بأنه : جملة من العلوم بأحكام (١) شرعية .

وبالنظر في هذه التعريفات نجد أن أولها بالاعتبار وأرجحها هو تعريف القاضي البيضاوي ، ولذلك فأننا نتناوله بالشرح والتفصيل .

فقوله " العلم " : جنس في التعريف يدخل فيه سائر العلوم ، سواء كان بالذات ، أو بالصفات ، أو بالأفعال ، أو بالأحكام .

وقوله " بالأحكام " : الباء يصح أن تكون أصلية ، ويكون العلم متضمناً معنى الإحاطة ، ويصح أن تكون زائدة قصد بها التقوية ، لأن المصدر المعروف بالآلف واللام ضعيف العمل ، فإذا زيد الحرف في

١ - يُنظر نهاية السؤل للأسنوي ٢٦/١ - شرح البدخشي ٢٥/١ - المحصول ١٠/١ - الإحكام للأمدي ٦/١ - المعتمد لأبي الحسين البصري ٤/١ .

معموله كان في ذلك تقوية له على العمل ، وتقيد العلم بالأحكام قيد أول
يخرج به العلم بغيزها من الذوات والصفات والأفعال .

وقوله " الشرعية " : نسبة إلى الشرع أي ما تتوقف معرفته على
الشرع وهي الأحكام التي شرعها الله تعالى فهو من نسبة العام إلى الخاص
بمعنى تحقق العام فيه . وهو قيد ثان يخرج به الأحكام العقلية كالعلم بان
الواحد نصف الإثنين ، وبأن الكل أعظم من الجزء وشبه ذلك كالطب
والهندسة ، ويخرج به العلم بالأحكام اللغوية مثل رفع الفاعل ، ونصب
المفعول وقيام زيد وعدم قيامه .

وقوله " العملية " : أي المنسوبة إلى العمل ، وهو قيد ثالث في
التعريف يخرج به الأحكام الشرعية الاعتقادية وهو ما يعرف بعلم التوحيد
كالعلم بأن الله واحد ، وأنه يرى في الآخرة .

ويحترز به عن العلم بكون الإجماع ، وخبر الواحد والقياس حجة
فإن كل ذلك أحكام شرعية مع أن العلم بها ليس من الفقه لأن العلم بها ليس
علماً بكيفية عمل .

وقوله " المكتسب " : يقرأ كالرفع على أنه صفة للعلم ، ولا يقرأ
بالجر على أنه صفة للأحكام الذي يمنع من ذلك أمران :

أحدهما : لفظي وهو أن المكتسب منكر ، والأحكام مؤنثة والصفة
يجب أن تطابق الموصوف في التنكير والتأنيث مادام النعت حقيقة .

وثانيهما : معنوي وهو أنه لو جعل المكتسب وصفاً للأحكام للزم من ذلك أن يكون علم الله بالأحكام فقهاً وأن يكون علم المقلد بها فقهاً كذلك ، لأنه يصح أن يقال : إن الله علم بالأحكام المكتسبة من الأدلة التي اكتسبها غيره وهو الحادث ، كما يصح أن يقال إن المقلد علم أحكاماً مكتسبة من الأدلة أي التي اكتسبها غيره وهو المجتهد فيكون كل منهما فقهاً وهو باطل.

ومعنى المكتسب : هو الحاصل بعد أن لم يكن .

وقيل : معناه هو المأخوذ من الأدلة .

وفائدة الإتيان بالمكتسب هي الاحتراز به عن علم الله تعالى ، وعلم الرسول "صلى الله عليه وسلم" بالأحكام عن غير اجتهد منه ، وعلم الملائكة بالأحكام الشرعية العملية ، فإن هذه العلوم الثلاثة ليست مأخوذة من الأدلة ، لأن علمه الأزلي قديم ، وكذلك علم الرسول "صلى الله عليه وسلم" مأخوذ من الوحي ، وعلم الملائكة مأخوذ من اللوح المحفوظ .

قوله " من ألفتها التفصيلية " : من الأدلة جار ومجرور متعلق بالمكتسب ، وفائدة الإتيان به في التعريف هو الاحتراز به عن علم الرسول الحاصل عن غير اجتهد ، وعن علم الملائكة بالأحكام ، لأن كل منهما ليست مكتسباً من الأدلة بل علم الرسول مكتسب من الوحي ، وعلم الملائكة مكتسب من اللوح المحفوظ.

وقوله " التفصيلية " : أي الجزئية ، فهو مقابل الإجمالية أي الكلية ، ويحترز به عن علم المقلد بالأحكام فإن علمه بها ليس مكتسباً من أدلة تفصيلية بل هو مستفاد من دليل إجمالي يستخدمه المقلد في كل حكم من الأحكام ، لأن المقلد إذا علم أن هذا الحكم أفتى به المفتي ، وعلم أن ما أفتى به المفتي فهو حكم الله تعالى في حقه ، علم بالضرورة أن ذلك حكم الله في حقه .

والحق أن التفصيلية لم يحترز به عن شيء وإنما نكر لبيان الواقع وليكون في مقابلة قوله في تعريف أصول الفقه إجمالاً ، أما علم المقلد فهو خارج بما خرج به علم الرسول " صلى الله عليه وسلم " وعلم الملائكة لأن علم المقلد بالأحكام ليس مأخوذاً من الأدلة بل هو مأخوذ من المجتهد .
بعد أن عرفنا المضاف ، والمضاف إليه ، بقي تعريف الإضافة وهي معناها : اختصاص المضاف بالمضاف إليه باعتبار مفهوم المضاف إليه ، فأصول الفقه ما يختص بالفقه من حيث كونه مبنياً عليه ومستنداً إليه (١) .

١ - ينظر في ذلك : نهاية السؤل ٢٦/١ ، ٢٧ ، وشرح البينوشي ٢٥/١ ، ٢٦ - المحصول للرازي ١٠/١ - الإحكام للأمدى ٦/١ - شرح الكوكب المنير ٤٢/١ ، ٤٣ - إرشاد القفول للشوكاني ٥/١ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٤٥ - أصول الفقه أ د / أبو النور زهير ١٩/١ : ٢٣ - بحوث في أصول الفقه أ د / الصيني الشيخ ص ٩٠ - البحر المحيط للزركشي ٢١/١ ، ٢٢ .

ثانيا : تعريف علم أصول الفقه بمعناه اللقبى :

بعد الفراغ من تعريف علم أصول الفقه بمعناه الإضافي نشرع في

تعريفه بمعناه اللقبى حيث أنه صار علما ولقبا على هذا الفن .

فقد ذكر العلماء عدة تعريفات لعلم أصول الفقه وهي :

عرفه الإمام الرازي بأنه : " مجموع طرق الفقه على سبيل الإجمال

وكيفية الاستدلال بها ، وكيفية حال المستدل بها " (١)

وعرفه الآمدي بأنه : " أدلة الفقه وجهات دلالتها على الأحكام

الشرعية وكيفية حال المستدل من جهة الجملة لا من جهة التفصيل (٢)

وعرفه الإمام الغزالي بأنه : " عبارة عن أدلة هذه الأحكام وعن

معرفة وجوه دلالتها على الأحكام من حيث الجملة لا من حيث التفصيل (٣)

وعرفه القاضي البيضاوي بأنه : " معرفة دلائل الفقه إجمالا وكيفية

الاستفادة منها وحال المستفيد " (٤)

وعرفه ابن النجار : " القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام

الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية " (٥)

١- يُنظر : المحصول للرازي ١١/١ - البحر المحيط للزركشي ٢٤/١ .

٢ - يُنظر : الأحكام للآمدي ٧/١ .

٣ - يُنظر : المستقصى للغزالي ٥/١ .

٤ - يُنظر : منهاج الوصول مع نهاية السؤل ١٦/١ ، ١٧ - جمع الجوامع مع حاشية الطائر ٤٥/١ - الإبهاج

شرح للمنهاج ١٩/١ .

٥ - يُنظر : مختصر المنتهى مع شرح الحنبد ١٨/١ إرشاد القصول للشوكلي ص ٥ - شرح

الكوكب المنير ٤٤/١ .

وبالنظر في هذه التعريفات نجد أن أوضح هذه التعريفات وأشملها هو تعريف القاضي البيضاوي لذا فإننا نتناوله بالشرح والتفصيل .
تعريف البيضاوي : " معرفة دلائل الفقه إجمالاً وكيفية الاستفادة منها وحال المستفيد .

شرح التعريف :

قوله : " معرفة " جنس في التعريف يشمل معرفة الأدلة ، ومعرفة الأحكام ، ومعرفة غيرهما (١) وقد عبر القاضي البيضاوي بلفظ " المعرفة " دون لفظ " العلم " لمناسبتها للمسائل الأصولية ، إذ يكفي فيها الدليل الظني ، فيكون التصديق بها أعم من أن يكون قطعياً أو ظنياً .
بخلاف العلم فالغالب إطلاقه على الدليل القطعي (٢)

قوله : " دلائل الفقه " دلائل : جمع دليل .

والدليل في اللغة هو المرشد للشيء ، والكاشف عن حقيقته (٣)
وفي الاصطلاح : ما يمكن بصحيح النظر فيه الوصول إلى مطلوب خبري سواء كان قطعياً أو ظنياً (٤) .

١ - ينظر نهاية السؤل للأصفوي ١٠/١ - أصول الفقه ١٠١/١ / أبو النور زهير ١١/١

٢ - غاية الوصول ١٠١/١ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٣٩ .

٣ - ينظر : المصباح المنير ص ١٠٥ .

٤ - ينظر : منهاج العقول للبدخشي ١٩/١ - حاشية السعد على شرح المعتمد ٢٦/١ - الإحكام للأمدى

٩/١ - المحصول ١٥/١

ودلائل جمع مضاف إلى الفقه فيفيد العموم ؛ لأن الفقه معرفة وبذلك يكون معناه جميع أدلة الفقه فيشمل الأدلة المتفق عليها والأدلة المختلف فيها .

والمقصود من معرفة دلائل الفقه : معرفة الأحوال المتعلقة بهذه الأدلة مثل أن يعرف أن الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس أدلة يحتج بها ، وأن الأمر يفيد الوجوب عند عدم القرينة الصارفة عنه ، وأن الإجماع يفيد الحكم قطعاً أو ظناً ، وأن القياس يثبت الحكم ظناً ، وليس المراد من معرفة الأدلة تصورها كأن يعرف الكتاب بأنه هو القرآن المنزل على محمد " صلى الله عليه وسلم " المتعبد بتلاوته المعجز للبشر ، وأن السنة هي أقواله " صلى الله عليه وسلم " - وأفعاله وتقريراته ، وأن الإجماع هو اتفاق مجتهدي أمة محمد " صلى الله عليه وسلم " في عصر من العصور على أمر من الأمور ، وأن القياس هو إلحاق فرع بأصل في علة حكمه ، لأن تصورات الأدلة ليست من مقاصد علم الأصول ، وإنما هي من المبادئ التصويرية (١) .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٢٠/١ ، ٢١ - منهاج العقول ١٨/١ ، ١٩ - أصول الفقه ١٠١ / د / أير
النور زهير ١٠/١ ، ١١ .

وإضافة الدلائل إلى الفقه تفيد العموم ؛ لأنه جمع مضاف فيعم
الأدلة المتفق على حجيتها والمختلف في حجيتها كالاستحسان والمصالح
المرسلة.

ويحترز بدلائل الفقه عن ثلاثة أشياء :

- ١ - معرفة غير الأدلة كمعرفة الفقه والخلاف ونحوه .
- ٢ - معرفة بعض أدلة الفقه كالباب الواحد من أصول الفقه فإنه جزء من
أصول الفقه ، ولا يكون أصول الفقه ، ولا يسمى العارف به أصولياً لأن
بعض الشيء لا يكون نفس الشيء .
- ٣ - معرفة أدلة غير الفقه كأدلة النحو والكلام (١)
قوله " إجمالاً " أشار به إلى أن المعتبر في حق الأصولي إنما هو معرفة
الأدلة من حيث الإجمال ككون الإجماع حجة ، وكون الأمر للوجوب .
ويحترز به أيضاً عن علم الفقه وعلم الخلاف ، لأن الفقيه يبحث عن
الدلائل من جهة دلالتها على المسألة المعينة ، والمناظر أن ينصب كل
منهما الدليل على مسألة معينة .
" وإجمالاً " يُعرب حال من الأدلة ، واغتر فيه التذكير لكونه مصدراً ،
ولا يصح أن يجعل حالاً من المعرفة لفساد المعنى .

٢ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ١ / ٢١ - غية الوصول ١٠٠ د / جلال الدين عبد الرحمن ص ٤١ -
أصول الفقه ١٠٠ د / أبو النور - زهير ١ / ١١ .

قوله : " وكيفية الاستفادة منها " هو مجرور بالعطف على دلائل الفقه أي معرفة دلائل الفقه ، ومعرفة كيفية استفادة الفقه من تلك الدلائل ، أي استنباط الأحكام الشرعية منها ، وذلك يرجع إلى معرفة شرائط الاستدلال كتقديم النص على الظاهر

والمؤاتر على الأحاد ونحوه ، كما سيأتي في كتاب التعادل والترجيح فلا بد للأصولي من معرفة تعارض الأدلة ، ومعرفة الأسباب التي يرجح بها بعض الأدلة على بعض ، وإنما جعل ذلك من أصول الفقه لأن المقصود من معرفة أدلة الفقه هو استنباط الأحكام منها ، ولا يمكن الاستنباط منها إلا بعد معرفة التعارض والترجيح ، لأن دلائل الفقه مفيدة للظن غالباً والمظنونات قابلة للتعارض محتاجة إلى الترجيح فصار معرفة ذلك من أصول الفقه .

وقوله " وحال المستفيد " هو مجرور أيضاً بالعطف على دلائل ، أي ومعرفة حال المستفيد وهو طلب حكم الله تعالى فيدخل فيه المقلد والمجتهد ، لأن المجتهد يستفيد الأحكام من الأدلة والمقلد يستفيدها من المجتهد (١)

الاعتراضات الواردة على التعريف :

اعترض الإمام الأسنوي على هذا التعريف بعدة اعتراضات نذكر منها ما يأتي :

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٢٢/١ ، ٢٣ - أصول الفقه ١٠٤/١ - لبو النور زهير ١١/١ : ١٤ .

الاعتراض الأول : أن هذا التعريف مباين للمعرف ، لأن أصول الفقه شيء ثابت في نفسه سواء وجد العارف به أو لم يوجد ، والتعريف يقتضي أن الأصول هو معرفة الأشياء الثلاثة ، والمعرفة تستدعي وجود عارفاً فإن وجد وجدت ، وإن لم توجد فلا يكون أصول الفقه شيئاً ثابتاً في نفسه وهو باطل .

يجاب عن ذلك

بأننا لا نسلم أن أصول الفقه بالمعنى العلمي شيء ثابت في نفسه ، لأنه لا يخرج عن واحد من ثلاثة هي المسائل أو التصديق بتلك المسائل أو الملكة الحاصلة من مزاولة تلك المسائل ، وهذه الأشياء الثلاثة ظاهرة أنها ليست ثابتة في نفسها بل هي متوقعة على غيرها فإن وجد وجدت وإلا فلا ، والثابت في نفسه هو أصول الفقه باعتبار كونه مركباً إضافياً وهو الأدلة ، والتعريف ليس له فالاعتراض لا وجه له ويكون باطلاً .

الاعتراض الثاني : أن هذا التعريف غير جامع لكل أفراد المعرفة ، لأن الله تعالى عالم بأصول الفقه ضرورة أن علمه تعالى محيط بجميع الأشياء ومن جملة أصول الفقه ، لأنها إما المسائل أو التصديق بها أو الملكة الحاصلة من مزاولتها وهذه الأشياء منكشفة له سبحانه وتعالى ، ولكن علمه بأصول الفقه ليس داخلاً في التعريف لأنه أخذ فيه المعرفة وهي لا تطلق على الله تعالى لاستدعاتها سبق الجهل .

الاعتراض الثاني : أن هذا التعريف غير جامع لكل أفراد المعرف ،
لأن الله تعالى عالم بأصول الفقه ضرورة أن علمه تعالى محيط بجميع
الأشياء ومن جعلتها أصول الفقه ، لأنها إما المسائل أو التصديق بها أو
الملكة الحاصلة من مزاولتها وهذه الأشياء منكشفة له سبحانه وتعالى ،
ولكن علمه بأصول الفقه ليس داخلاً في التعريف لأنه أخذ فيه المعرفة وهي
لا تطلق على الله تعالى لاستدعائها سبق الجهل .

ويجب عن ذلك :

بأن الله تعالى وإن كان عالماً بأصول الفقه إلا أن علمه بها لا يسمى
أصول الفقه لأن أصول الفقه وضع لأشياء خاصة هي المسائل أو الملكة أو
التصديق بالمسائل وهذه أمور كلها من شأن الحوادث ، فعلم الله بأصول
الفقه ليس داخلاً في المعرفة فلا يضر خر وجه عن التعريف .

الاعتراض الثالث : أن هذا التعريف غير مانع ، لأن تصور دلائل
الفقه يصدق عليه أنه معرفة بها أي علم ، لأن العلم ينقسم إلى تصور
وتصديق ، ومع ذلك فليس هذا التصور من علم الأصول ، لأن الأصول هو
العلم التصديقي لا التصوري فيكون قد دخل في التعريف ما ليس داخلاً في
المعرف .

ويجاب عن ذلك :

بأن إضافة المعرفة إلى الدلائل التي هي المسائل قرينة على أن
المراد من المعرفة التصديق بها لا التصور فمقام التعريف يعين ذلك (١) .

١ - "نظر : نهاية السؤل للأصنوي ٢٤/١ - أصول الفقه أ د / أبو النور زهير ١٥/١ : ١٧ -
غاية الوصول أ د / جلال الدين عبد الرحمن ص ٤٤ .

المبحث الثالث

في موضوع أصول الفقه واستمداده ، فالتقته ، والفرق بينه وبين الفقه

أولاً : موضوع علم أصول الفقه واستمداده

كل علم لابد له من موضوع ومسائل

فموضوع كل علم هو الشيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله

العارضة لذاته ، ومسائله هي معرفة تلك الأحوال .

فمثلاً علم الطب موضوعه هو بدن الإنسان ، لأنه يبحث فيه عن الأمراض

اللاحقة له .

ومسائله هي معرفة تلك الأمراض .

أمّا علم أصول الفقه فقد اختلف العلماء في موضوعه على عدة

أقوال :

القول الأول : أن موضوعه هو الأدلة السمعية مجملة من حيث

إثبات الأحكام الشرعية بجزئياتها بطريق الاجتهاد بعد الترجيح عن

تعارضها . وبه قال جمهور الأصوليين .

والأحكام إنما تذكر في الأصول استطراداً ، لأن الظاهر أن الأصولي لا

يبحث إلا من جهة دلالة الدليل على المنلول والدلالة حال الدليل وهذا هو

الحق .

القول الثاني : أن موضوعه الأحكام الشرعية من حيث ثبوتها بالأدلة ، وهي الوجوب ، والنسب ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة ، والمسببية ، والشرطية ، والمناعية ، والصحة والفساد . وبه قال بعض الحنفية .

القول الثالث : أن موضوعه الأدلة والأحكام ، لأن جميع مباحث أصول الفقه راجعة إلى إثبات أعراض ذاتية للأدلة والأحكام من حيث إثبات الأدلة للأحكام وثبوتها بها ، وبه قال صدر الشريعة .

القول الرابع : أن موضوعه الأدلة والاجتهاد والترجيح ، وعلى هذا القول ترجع مباحث الأحكام إلى الأدلة ، لأن معنى قولنا هذا الحكم ثابت بدليل كذا ، هذا الدليل يثبت هذا الحكم ، والبحث عن الترجيح بحث عن أعراض الأدلة باعتبار ترجيح بعضها على بعض عند التعارض أو تساقطها به لعدم المرجح والبحث عن الاجتهاد باعتبار أن الأدلة إنما يستنبط المجتهد منها الأحكام لا غيره (١)

والراجع : من هذه الأقوال هو القول الأول وذلك للإتفاق عليه ، ولأنه مذهب الجمهور من الأصوليين .

١ - راجع : الأحكام للأمدى ٧/١ - نهاية السؤل ٢٥/١ - البحر المحيط ٣٠/١ - تسهيل الوصول ١٨/١ ، ١٩ - غاية الوصول ١٠٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٥٢ - التوضيح على التنقيح ٤٢/١ - تيسير التحرير ١٨/١ - إرشاد الفحول ص ٨ - أصول الفقه لأبي زهرة ص ٠

استمداد علم الأصول :

علم أصول الفقه يستمد من ثلاثة علوم وهي :

- ١ - علم الكلام • ٢ - علم العربية • ٣ - علم الأحكام •

أما علم الكلام : فوجه استمداده منه هو توقف العلم بكون أدلة الأحكام مفيدة لها شرعاً ، على معرفة الله تعالى وصفاته وصدق رسوله فيما جاء به وغير ذلك مما لا يعرف في غير علم الكلام •

وأما علم العربية : فتوقف معرفة دلالات الأدلة اللفظية من الكتاب والسنة ، وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغة من جهة الحقيقة والمجاز ، والعموم والخصوص والإطلاق والتقييد ، والحذف والإضمار ، والمنطوق والمفهوم ، والاختصاص ، والإشارة ، والتنبيه ، والإيماء وغيره ، مما لا يعرف في غير علم العربية •

وأما الأحكام الشرعية : فمن جهة أن الناظر في هذا العلم إنما ينظر في أدلة الأحكام الشرعية ، فلا بد أن يكون عالماً بحقائق الأحكام ليتصور القصد إلى إثباتها ونفيها ، وأن يتمكن بذلك من إيضاح المسائل بضرب الأمثلة وكثرة الشواهد، ويتأهل بالبحث فيها للنظر والاستدلال (١)

١ - ينظر : الأحكام للأمدى ٧/١ ، ٨ - البحر المحيط للزركشي ٢٨/١ ، ٢٩ - شرح الكوكب المنير ٤٨/١ ، ٤٩ - إرشاد الفحول ص ٩ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٠ •

ثانيا : الغاية من دراسة علم أصول الفقه

إن كل علم من العلوم لابد له من فائدة تعود على الباحث من دراسة هذا العلم وإلا كان الاشتغال به ضرباً من العبث ، لذا فإن دراسة علم الأصول لها الكثير من الفوائد منها :

١ - الوصول إلى معرفة الأحكام الشرعية التي هي مناط السعادة الدنيوية والأخروية ، وذلك بتطبيق قواعده على الأدلة التفصيلية التي تستنبط منها الأحكام .

٢ - هذا العلم يعطي للمجتهد القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية بواسطة القياس أو الاستحسان أو الاستصحاب أو المصالح المرسلة أو غيرها . وذلك فيما يجد من الوقائع التي لم يعرف لها حكم ظاهر مع البعد عن المظنة والسلامة من الخطأ بالقدرة على فهم النصوص بطريق العبارة أو الإشارة أو الدلالة ، وغير المؤول ، ومعرفة طريق إرالة الخفاء أو الإشكال أو الإجمال إذا وجد في النص شيء من ذلك والقدرة على الترجيح بين النصوص المتعارضة في الظاهر .

٣ - هذا العلم يعطي القدرة على معرفة طريق استنباط أئمة المذهب للأحكام والوقوف على مأخذهم حتى تفهم أحكامهم التي استنبطوها فهماً صحيحاً ويمكن الترخيص عليها والترجيح بينها .

٤ - هذا العلم يعطينا القدرة على الموازنة بين أدلة الأنمة السابقين

لتطمئن النفوس إلى ما قلنت فيه من الأحكام .

٥ - هذا العلم من أكبر الوسائل لحفظ الدين وصون أدلته وحججه

عن طعن الطاعنين وتشكيك المخالفين وتضليل الملحدين ، فالدارس لهذا العلم يستطيع الرد على قول الهاشمية " لا دلالة في القرآن على حلال وحرام " وقول بعض الحشوية " إن في القرآن ألفاظا مهمة لا دلالة لها على شيء بالكلية " ، وقول بعض المعتزلة " لا حجة في أخبار الأحاد " فهذا ونحوه مما يوجب حفظ قواعد هذا العلم وتدوينها .

فيأصول الفقه يكون المجتهد المفكر ، والفقيه المثمر ، وبه يقضى

على أكتوبة غلق باب الاجتهاد ، ويذهب بأسطورة سد طريق الاستنباط (١)

ثالثا : الفرق بين الفقه وأصول الفقه :

بعد أن تكلمنا على تعريف الفقه ، وتعريف أصول الفقه ، وبين

الفائدة من دراسة هذا العلم وموضوعه نستطيع أن نبين الفرق بينهما .

١ - يُنظر : الإحكام للأمدى ٧/١ - شرح العنبد على مختصر مختصر المنتهى ٣٢/١ - شرح الكوكب المنير ٤٦/١ - إرشاد الفحول للشوكاني ص ٧٠ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٠ - البحر المحيط ٢٨/١ - غاية الوصول ١٠٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٦٠ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠ / الحسيني الشيخ ص ١٦ - مبحث الحكم عند الأصوليين لمذكور ص ٣٢ - أصول الفقه الإسلامي للزحيلي ص ٢٩ .

أولاً : من حيث التعريف نجد أن أصول الفقه هو إدراك القواعد التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية .

أما الفقه فهو إدراك الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية كوجوب الصلاة ، وحرمة القتل ، وحل البيع ، وحرمة الربا . فإن مثل علم أصول الفقه بالنسبة للفقه كمثل علم المنطق بالنسبة لاسائر العلوم الفلسفية فهو ميزان يضبط العقل ويمنعه من الخطأ في الفكر ، وكمثل علم النحو بالنسبة للنطق العربي والكتابة العربية فهو ميزان يضبط القلم واللسان ويمنعهما من الخطأ ، كذلك علم الأصول فهو ميزان بالنسبة للفقيه يضبط الفقيه ويمنعه من الخطأ في الاستنباط (١)

ثانياً : من حيث الموضوع : فموضوع أصول الفقه الأدلة الإجمالية ، وحدها أو الأدلة والأحكام أو الأحكام وحدها على ما بيناه قبل ذلك .
أما الفقه فموضوعه أفعال العباد من حيث ما ثبت لها من أحكام شرعية ومقتضى ذلك أن الأصولي مدار بحثه الأدلة الإجمالية وتقرير قواعد كلية فهو يبحث في القرآن من حيث حججه وإثباته للأحكام ، وفي السنة والإجماع من حيث حجية كل منهما ، وكون الأمر يفيد الوجوب ، والنهي يفيد التحريم .

١ - ينظر : أصول الفقه ١/٢٠٠ بدر بن أبو العونين ص ٢٩ - أصول الفقه لأبي زهرة ص ٥٥ .

أما الفقيه : فيبحث في الأدلة الجزئية ليتوصل بالنظر فيها إلى أحكام جزئية متعلقة بفعل المكلف مستعينا في ذلك بتلك القواعد الكلية التي قررها الأصولي فهو يبحث عن حكم بيع الناس وإجارتهم ، وحكم صلاتهم وزكاتهم ، وحكم جنائيتهم ووصاياهم .

ثالثا : من حيث ما يستمد منه العلم مباحثه : فأصول الفقه يستمد مباحثه من علم اللغة العربية ، وعلم الكلام ، وعلم الأحكام كما ذكرنا سابقا أما الفقه فيستمد مباحثه من الأدلة الشرعية كالكتاب ، والسنة ، والقياس . ومن أفعال المكلفين وما يصدر عنهم من تصرفات باعتبارها المادة التي يبحث لها عن أحكام .

رابعا : من حيث الفائدة والثمرة المرجوة من كل منهما : فنجد أن الغاية من أصول الفقه هي تطبيق القواعد الكلية على الأدلة التفصيلية لاستنباد الأحكام الشرعية العملية من تلك الأدلة ، أو الموازنة والترجيح بين آراء الفقهاء في المسائل الاجتهادية ومقارنة بعضها ببعض . أما الفقه فالغاية من دراسته هي الفوز بالسعادة في الدارين باتباع الأوامر واجتناب النواهي ، والفوز برضا الله سبحانه بسبب الامتثال والعمل بالأحكام (١) . هذا : وبعد أن تكلمنا عن نشأة علم الأصول ، وتكوينه ، وتعريفه ، وموضوعه ، وفائدته ، كان لا بد من بيان حقيقة الأحكام الشرعية وأقسامها

١ - ينظر : أصول الفقه أ/د/ بدران أبو العنين ص ٣٩ ، ٤٠ - مباحث الحكم لمذكور ص ٣٩ .

، لأن هذه الأحكام هي التي يجري عليها الاستدلال ، وبمقتضى الدلائل يكون الوصف الذي يعطاه فعل المكلف ، وذلك الوصف هو الحكم على ما سنين ، ولذلك كان لابد من بيان معاني الحكم وأقسامه ، وأن لهذه الأحكام مصدراً يُعد هو الحاكم عليها ، فهو الذي يعطيها الوصف الذي يعتبر حكمها ، ثم لابد من الكلام في موضوع التكليف وهو أفعال الناس ثم لابد من بيان من هم المكفون .

ولذلك كانت موضوعات أصول الفقه مقسمة على أربعة أبواب وهي:

١ - الحكم الشرعي ، وهو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء أو التخيير أو الوضع .

٢ - الحاكم ، وهو الله سبحانه وتعالى ، وطرق معرفة حكم الله هي الأدلة أو المصادر الشرعية لمعرفة حكم الشرع الإسلامي فيها .

٣ - والمحكوم فيه ، وهو أفعال المكلفين .

٤ - والمحكوم عليه ، وهو المكلف .

وسنبداً الكلام عن الحكم لأنه هو الأصل الذي لا يمكن تصور غيره إلا به فلا يمكن تصور الحاكم أو المحكوم فيه أو المحكوم عليه إلا بتصور الحكم الذي هو جزء في مفهوم كل منها ، وتصور الجزء سابق على تصور

الكل ، وإن كان البعض بدأ بالحاكم لشرفه ، ولأنه مُصدر الأحكام ، وقد سلك هذا المسلك الأمدى وتبعه في ذلك بعض العلماء ولكل وجهة (١) .

١ - يُنظر: أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢١، ٢٢ - مباحث الحكم المذكور ص ٥٥ - أصول الفقه
لأبدران أبو العنين ص ٤٤ .

الفصل الثاني

في

- تعريف الحكم ، وأقسامه ، وفيه مباحث .**
- المبحث الأول : تعريف الحكم لغة ، واصطلاحاً .**
- المبحث الثاني : في أقسام الحكم الشرعي وفيه مطلب .**
- المطلب الأول : في بيان أقسام الحكم والفرق بينهما .**
- المطلب الثاني : في بيان أقسام الحكم التكليفي ومتعلقاته .**
- المطلب الثالث : في بيان أقسام الحكم الوضعي ومتعلقاته .**

المبحث الأول

في تعريف الحكم في اللغة ، والاصطلاح

أولاً : تعريف الحكم لغة :

يطلق الحكم في اللغة على إطلاقات كثيرة منها :

١ - الحكمة من العلم : فقد جاء في " لسان العرب " : الحكم :

الحكمة من العلم ، والحكيم : العالم وصاحب الحكمة (١) ومنه قوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام " ففَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي
حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُزْسَلِينَ " (٢) .

قال الإمام الرازي (٣) في تفسير هذه الآية " واختلفوا في الحكم
والأقرب إنه غير النبوة ، لأن المعطوف غير المعطوف عليه ، والنبوة
مفهومة من قوله تعالى " وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُزْسَلِينَ " فالمراد بالحكم العلم ،
ويدخل في العلم: العقل والرأي والعلم بالدين الذي هو التوحيد ، وهذا

١ - يُنظر : لسان العرب مادة (حكم) ١٢/١٤٠ ط - دار صادر بيروت - مختار الصحاح مادة (ح ك م) ص ٦٢ .

٢ - الآية ٢١ سورة الشعراء .

٣ - الإمام الرازي : هو محمد بن الحسن بن الحسين أبو عبد الله فخر الدين الرازي القرشي البكري التميمي ، والطبرستاني الأصل أوجد زمانيه في المتنول والمعتول ، المضمر المتكلم ، ولد في رمضان سنة ٥٤٤ هـ ، اشتهل على والده أولاً ، وأتقن علوماً كثيرة وبرز فيها ، له مصنفات كثيرة منها (التفسير الكبير) المسمى مفاتيح الغيب - المحصول في أصول الفقه - نهضة العقول - المنتخب (وغير ذلك من المصنفات ، توفي رحمه الله يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦ هـ ،

يُنظر : طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٨١/٨ - الإعلام ٣١٣/٦ - شذرات الذهب ٢١/٥ - البداية والنهاية ٩/١٣ .

أقرب، لأنه لا يجوز أن يبعثه الله تعالى إلا مع كماله في العقل والرأي والعلم بالتوحيد (١)

٢ - العلم والفقه ، أي : الفهم للشريعة ، فقد جاء في لسان العرب :
" والحكم : العلم والفقه قال تعالى " يَخِىْ خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَأْتِنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا (٢) أي علماً وفقهاً (٣) ، والمراد يحيى بن زكريا عليهما السلام (٤)
والمعنى : آتيناها الفهم في التوراة ، والفقه في الدين .

٣ - القضاء : فنقول : حَكَمَ حُكْمًا ، بمعنى قضى قضية ، ومنه قوله تعالى " وَكَيْفَ يُحْكُمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ " (٥) .
وقيل هو القضاء بالعدل خاصة (٦) .

-
- ١ - من الآية ١٢ سورة مريم .
 - ٢ - يُنظر : لسان العرب مادة (حكم) ١٤٠/١٢ - المعجم الوجيز ص٦٥ ط - مجمع اللغة العربية .
 - ٣ - يُنظر : التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي ١٩١/٢١ .
 - ٤ - من الآية ٤٣ سورة المائدة .
 - ٥ - يُنظر : لسان العرب مادة (حكم) ١٤١/١٢ - المصباح المنير مادة (ح ك م) ص٧٨ ط - المكتبة العصرية - مختار الصحاح مادة (ح ك م) ص ٦٢ ط : مكتبة لبنان - المعجم الوجيز مادة (حكم) ص ١٦٥ .
 - ٦ - يُنظر : لسان العرب مادة (حكم) ١٤١/١٢ - المصباح المنير مادة (ح ك م) ص ٧٨ .

٤ - المنع : جاء في لسان العرب : " حكمت وأحكمت وأحكمت بمعنى منعت ورددت ، ومن هذا قيل : للحاكم بين الناس حاكم ، لأنه يمنع الظالم من الظلم " .

وجاء في المصباح المنير " الحكم : القضاء وأصله المنع ، يقال : حكمت عليه بكذا إذا منعته من خلافه فلم يقدر على الخروج من ذلك ، وحكمت بين القوم فصلت بينهم فأنا حاكم (١)

ثانياً : تعريف الحكم في الاصطلاح

يختلف تعريف الحكم في الاصطلاح باختلاف المعرف له ، فالمناطق اصطلاح في تعريف الحكم ، وللأصوليين اصطلاح آخر يخالف اصطلاح المناطق ، وللفقهاء اصطلاح ثالث يخالف اصطلاح المناطق والأصوليين .

ويرجع السبب في هذا الاختلاف إلى ما لاحظته كل فريق من هؤلاء . فالمناطق نظروا إلى الحكم على أنه مجرد إسناد أمر إلى آخر إيجاباً أو سلباً ، من غير نظر إلى مصدر الحكم أو متعلقه .

أما الأصوليون : فقد نظروا إلى الحكم من ناحية مصدره ، وهو الله تعالى ، وإن الحكم صفة من صفاته ، فيوصف سبحانه وتعالى بأنه الحاكم.

وأما الفقهاء : فقد نظروا إلى الحكم من ناحية متعلقه ومحلّه وهي الأفعال الصادرة من المكلفين ، لأن غرضهم بيان الصفات الشرعية التي توصف بها هذه الأفعال من ناحية طلب الشارع لقطعها ، أو تركها ، أو تخييرها بين الفعل والتترك (١) وبناءً على ذلك فقد عرف كل فريق منهم الحكم بتعريف يتفق مع اصطلاحه .

أولاً : تعريف الحكم عند المناطقة

عرف المناطقة الحكم بثلاثه : إسناد أمر إلى أمر آخر إيجاباً أو سلباً (٢) وعرفوه أيضاً بأنه التصديق أي : إدراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة (٣) ثانياً : تعريف الحكم الشرعي عند الأصوليين :

عرف الأصوليون الحكم الشرعي بتعريفات كثيرة أنكر منها ما يلي :

- ١ - تعريف الإمام سيف الدين الآمدي (٤) ، حيث عرف الحكم الشرعي بأنه " خطاب الشارع المفيد فائدة شرعية " (٥) .

١ - ينظر : أصول الفقه الإسلامي ١/٥٠ / زكي الدين شعبان ص ١٨٢ ط - دار الكتب العلمية - غاية الوصول إلى تدقيق علم الأصول ١/٥٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ١٤٥ .

٢ - ينظر : الرسالة التسمية في المنطق أنجم الدين عمر القزويني مع شرح لطلب الدين محمود بن محمد لارزي ٥٥/١ ط - المطبعة الأميرية .

٣ - ينظر : شرح الخبيصي مع شرح لفظار ص ٢٠ ط - المكتبة الأزهرية للتراث - المختار من شرح المسلم ص ١ ط - الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدروسة - فتح الخفار بشرح المنار لابن تيمون الحنفي ١٢/١ ط - مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .

٤ - الآمدي : هو سيف الدين أبو الحسن علي بن أبي علي الحنفي ثم الشافعي ، ولد بعد الخمسين وخمسائة بمدين أمد ، وقرأ بها القرآن ، حفظ المستصفى في أيام يسيرة ، كان حسن الخلق ، سليم الصدر ، كثير البكاء رقيق القلب ، وكان من انكباء العالم من مؤلفاته كتاب " الأفكار في أصول الدين - الأحكام في أصول الحكم - ومتممها السؤل وغير ذلك توفي سنة ٦٣١ هـ - ينظر طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٣٠٦/٢ - البداية والنهاية ١١٢/١٢ - وفيات الأعيان ٢٩٣،٣ - ذخرات الذهب ١٣٤/٥ .

٥ - ينظر الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ٩٦/١ ط - المكتب الإسلامي .

ويرد على هذا التعريف أنه غير مطرد ^(١) ، لأنه يخرج عنه إخبار الشارع بالكثير من المغيبات كقوله تعالى " وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " ^(٢) فهو خطاب من الشارع مفيد فائدة شرعية وليس بحكم ^(٣) .

٢ - تعريف حجة الإسلام الغزالي ^(٤) :

عرّف الغزالي الحكم فقال : " الحكم عندنا عبارة عن خطاب الشرع إذا تعلق بأفعال المكلفين " ^(٥) .

قال الإمام الأمدي ^(٦) بعد أن ذكر هذا التعريف في الإحكام وهو فاسد، لأن قوله تعالى " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ " ^(٧) ، وقوله " خَالِقُ كُلِّ

١ - الأطراد : هو التلازم في الثبوت ، أي متى وجد المعرفة وجد المعرفة ، ويقبله الإنعكاس وهو التلازم في الانتقاء أي متى انتقى المعرفة انتقى المعرفة وقول المناطقة : لا بد أن يكون التعريف جملعاً متعاً يُرَدِّف قولهم مطرباً منعكماً - يراجع : شرح قطب الدين الرازي على الرسالة الشمسية في المنطق ٢٢٨/١ .

^٢ - من الآية رقم ٣ سورة الروم .

٣ - يُنظر : نشأة الجرجاني على شرح العبد على مختصر المنتهى لابن الحلبي ٢٢٢/١

٤ - الغزالي : هو محمد بن محمد بن أحمد حجة الإسلام الغزالي ، ولد بطوس سنة ٥٤٥ هـ - وأخذ عن إمام الحرمين ولازمه حتى صار أنظر أهل زمانه وافقه أقرانه ، برع في الخلاف والجدل ، له مصنفات كثيرة منها " إحياء علوم الدين - والمستصفى بالمنقول ، وشفاء الخليل " وغير ذلك كثير ، توفي رحمه الله تعالى في سنة ٥٠٥ هـ .

يُنظر : طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٩١/٦ وفيت الأعيان ٢١٦/٤ - البدلية والنهاية ٦٧١/١٢ - منارات الذهب ١٠/٤ .

٥ - يُنظر : المستصفى للغزالي ٥٥/١ ط - دار الفكر .

٦ - الأمدي : طبقت ترجمته في ص ٤ .

٧ - الآية رقم ٧ سورة الصافات .

٣ - تعريف الإمام الرازي (١) ، والقاضي البيضاوي (٢) ،
والإمام الأسنوي (٣) والإمام الزركشي (٤) فقد عرف هؤلاء جميعاً الحكم
الشرعي بلفظه :

خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالانقياض أو التخيير (٥) .

١ - للرازي : سبقت ترجمته .

٢ - القاضي البيضاوي : هو عبد الله بن محمد بن علي الشيرازي أبو سعيد ، أو أبو الخير ناصر الدين البيضاوي ، قاضي مفسر ، علامة ، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شیراز ، وولي قضاء شیراز مدة وصرف عن القضاء فرحل إلى تبريز له مؤلفات عدة منها " منهاج الوصول إلى علم الأصول - شرح المطالع في المنطق - أنوار التنزيل وأسرار التأويل " وغير ذلك كثير ، توفي سنة ٦٨٥ هـ - ١٢٨٦ م ينظر : طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٥٩/٥ - الأعلام ١١٠/٤ - شذرات الذهب ٣٩٢/٥ - البداية والنهاية ٣١٣/١٢ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٩١/٢ - أصول الفقه تاريخه ورجاله لشعبي محمد إسماعيل ص ١٤٨ .

٣ - الأسنوي : هو جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمرو ابن إبراهيم القرشي الأموي الأسنوي المصري ، ولد بسنة ٧٠٤ هـ ، ثم قدم القاهرة ، وقد حفظ التنبيه ولم يجاوز المسابعة عشرة من عمره ، برع في سائر العلوم وخاصة الأصول ، والعربية وكنت له شهرة في الفقه اعترف بها شيوخه وقرناؤه ، من مصنفاته (نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول - التمهيد في تخريج القروع على الأصول - والأشباه والنظائر في فقه الشافعية) ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٧٢ هـ - بمصر ، ودفن قرب مدافن الصوفية .

ينظر : الأعلام ٣٤٤/٣ - شذرات الذهب ٢٢٣/١ - الفتح المبين ١٩٢/٢ ، ١٩٤ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٩٧ .

٤ - الزركشي : هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبو عبد الله بدر الدين ولد سنة ٧٤٥ هـ - ١٣٤٤ م ، عالم بلفقه الشافعية والأصول ، وسمي بالزركشي نسبة إلى الزركشة ، لأنها كانت مسكنه ، أخذ العلم عن الأسنوي ، وسراج الدين البلقيني ، من مؤلفاته " البحر المحيط في الأصول - وتشتيف المسامع في الأصول أيضا ، وغير ذلك كثير " توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٩٤ هـ - ١٣٩٢ م .
ينظر : الأعلام ٦٠/٦ - شذرات الذهب ٣٣٥/٦ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٢١٧/٢ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٤٢١ .

٥ - ينظر : المحصول للرازي ١٥/١ - منهاج البيضاوي مع شرح الأسنوي ٤١/١ - التمهيد للسنوي ص ٤٨ - البحر المحيط للزركشي ١١٧/١ - نفائس الصول للقرافي ٢١٦/١ - فتح الخفائر بشرح المنار ١٢/١ .

ويؤخذ على هذا التعريف :

انه غير جامع لأفراد المعرف وذلك لأنه يخرج عنه أحد نوعي الحكم الشرعي ، وهو الحكم الوضعي كجعل الشيء سبباً ، أو شرطاً ، أو مانعاً ، أو صحيحاً ، أو فاسداً . وذلك كجعل زوال الشمس سبباً لإيجاب الصلاة ، والزني سبباً لإيجاب الحد ، والطهارة شرطاً لصحة الصلاة ، والنجاسة مانعة من صحتها ، والقتل مانعاً من الفيراث ، واعتبار الصلاة صحيحة إذا أقيمت مستوفية لأركانها وشروطها ، واعتبار البيع صحيحاً وتترتب عليه آثاره الشرعية متى جرى بين المتعاقدين مستوفياً لشروطه وأركانه ، واعتبار الصلاة باطلة أو فاسدة إذا أختل ركن أو شرط ، واعتبار البيع باطلاً أو فاسداً إذا جرى بين المتعاقدين مع انعدام ركن أو شرط فإن هذه كلها أحكام شرعية ، لأن لم نستفدها إلا من الشارع ومع ذلك فهي خارجة عن التعريف ، لأنه لا طلب فيها ولا تخيير (١) .

هذا : وقد أجاب الإمام الأسنوي (٢) على هذا الاعتراض تبعاً للقاضي البيضاوي (٣) فقال " لا نسلم أن الموجبية والمانعية من الأحكام بل من

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٤٦/١ ، ٤٧ - الأحكام للأمدى ٩٥/١ - مهلكت الحكم للأستاذ

الدكتور محمد سلام مذكور ص ٥٦ .

٢ - الأسنوي : مبحث ترجمته في ص ٣٠ .

العلامات على الأحكام ، لأن الله تعالى جعل زوال الشمس علامة على وجوب الظهر ، وجوب النجاسة علامة على بطلان الصلاة والبيع ، وإن سلمنا أنهما من الأحكام قليلا خارجين من الحد ، لأنه لا معنى لكون الزوال موجبا إلا طلب فعل الصلاة ، ولا معنى لكون النجاسة مائعة إلا طلب الترك ، ولا نسلم أيضاً أن الصحة والبطلان خارجان عن الحد ، فإن المعنى بالصحة إباحة الانتفاع ، والمعنى بالبطلان حرمة ، فاندرجا في قولنا " بالاقتضاء أو التخيير " (٢) غير أن هذا الجواب لم يعجب الإمام الأسنوي ورده بقوله : " واعلم أن في موجبية الدلوك ثلاثة أمور :

أحدها : وجوب الظهر ، ولا إشكال في أنه من الأحكام .

وثانيها : نفس الدلوك وهو زوال الشمس ، وليس حكماً بلا نزاع بل

علامة عليه .

وثالثها : كون الزوال موجبا في الشرع وأنه لا معنى للشرعي إلا

ذلك وإذا كان كذلك فكيف يحسن الجواب بأنه علامة على الحكم إنما

العلامة هو نفس الزوال ، وكذلك القول في المانعية ، وأما دعواه أن المعنى

بهما اقتضاء الفعل والترك فممنوع أيضاً ، لأن الموجبية غير الوجوب

والمانعية غير المنع قطعاً كما بيناه ، وأما دعواه أن الصحة هي الإباحة

٢ - البيضاوي : سبقت ترجمته في ص ٣٢ .

١ - ينظر : نهاية السؤل للأسنوي ٥٢/١ .

فينتقض بالمبيع إذا كان الخيار فيه للبائع فإنه صحيح ولا يباح للمشتري الانتفاع به ، وأيضاً يقال له : صحة العبادات داخله في أي الأحكام الخمس ؟
فالأصواب : ما سلكه ابن الحاجب (١) وهو زيادة قيد آخر في الحد وهو الوضع ، فيقال : **بالاقتضاء ، أو التخيير ، أو الوضع (٢) .**
٤ - التعريف المختار للحكم والذي عليه جمهور الأصوليين هو "
خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء ، أو التخيير ، أو
الوضع (٣) .

١ - ابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يوسف ، يلقب بجمال الدين ويكنى بأبي عمرو وشهرته ابن الحاجب ، فقيه مالكي من كبار العلماء بالعربية ، ولد بإبسا من صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ - ثم انتقل ولده به إلى القاهرة فاشتغل بالقرآن ثم الفقه على مذهب مالك ثم بالعربية ثم بالقرآيات ، ومن مصنفاته " الكافية في النحو - والشافية في الصرف - مختصر المنتهى في الأصول - ومنتهى السؤل والأمل في الأصول وغير ذلك كثير " توفي رحمه الله تعالى بالأسكندرية سنة ٦٤٦ هـ يراجع : الأعلام ٢١١/٤ ط - دار العلم للملايس - بغية الروعة ١٢٤/٢ ط - عيسى البابي الحلبي وشركاه - البداية والنهاية ١٥٥/١٣ .

٢ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٥٣/١ .

٣ - هذا التعريف قل به الإمام ابن الحاجب في مختصره ، وابن همام الدين الاسكندري في " التحرير " وضد الشريعة في " التنقيح " ومحب الله بن عبد الشكور في " مسلم الثبوت " ، والإمام القرافي في " شرح تنقيح الفصول " ، والشيخ زكريا الأنصاري في " غاية الوصول شرح لب الأصول " واختاره الشوكفي في " إرشاد القبول " وقال به أيضاً الكثير من الأصوليين المحدثين كالشيخ عبد الوهاب خلاف ، والشيخ محمد أبو زهرة ، وحسين حامد حسن وغيرهم .

يُنظر : مختصر المنتهى بشرح المضد ٢٢٢/١ - تيسير التحرير ١٢٠/٢ ، ١٣١ - التنقيح مع شرح التلويح على التوضيح ٢٢/١ - فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مع المستصفى ٥٤/١ - شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٧٠ - غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٦ - إرشاد القبول للشوكفي ص ١٠ - علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ١٠٠ - أصول الفقه للشيخ أبو زهرة ص ٢٢ - أصول الفقه لحسين حامد حسن ص ٣٥ - مباحث الحكم عند الأصوليين للدكتور منكور ص ٥٦ .

وهذا التعريف هو أوفى التعريفات السابقة وأشملها ، وهو الذي اختاره وأسير عليه وسأتناوله بالشرح والتفصيل .

شرح التعريف :

قولهم : " خطب الله " الخطاب جنس في التعريف وهو مصدر
خطب ، يخاطب ، خطاباً ، ومخاطبة .

فالخطاب هو توجيه الكلام نحو الغير للإفهام (١) .

وعرفه الأمدي (٢) : فقال " والحق إنه اللفظ المتواضع عليه

المقصود به إفهام من هو متهم لفهمه (٣) .

وبإضافة الخطاب إلى الله يخرج خطاب غيره من الملائكة والجن والأنس

إذ لا حكم إلا لحكمه سبحانه وتعالى (٤) ، والرسول والسيد إنما وجب

طاعتهما بإيجاب الله تعالى إياها .

١ - ينظر : شرح المضد على مختصر المنتهى ٢٢١/١ - نهاية السؤل ٤١/١ - شرح التلويح على التوضيح ٢٢/١ - شرح الكوكب المنير ٣٢٤/١ - حاشية البناني ٤٧/١ - مرآة الأصول شرح مرقاة الوصول ٢٨٨/٢ .

٢ - سبق ترجمته .

٣ - ينظر : الإحكام للأمدي ٩٥/١ .

٤ - ينظر : شرح المضد على مختصر المنتهى ٢٢١/١ - شرح الكوكب المنير ٣٣٥/١ - مرآة الأصول ٢٨٨/٢ - نهاية السؤل للأسنوي ٤١/١ ، ٤٢ - أصول الفقه أ د محمد أبو النور زهير ٣٦/١ .

قولههم : " المتعلق " معناه المرتبط ، والمراد من الارتباط الدلالة

على ما يدل عليه دلالة معنوية ، أي قبل التعبير عنه بالألفاظ ، وهذا يتعلق
تجزئي قديم وليس متعلقاً صلوحياً (١) .

والمراد بالتعلق الذي شأنه أن يتعلق من باب تسمية الشيء بما يزول

إليه ، أي إذا وجد مستجمعاً لشروط التكليف كان متعلقاً به (٢) .

قولههم : " بأفعال المكلفين " :

'الأفعال جمع فعل ، والمراد به : ما قابل الذات والصفات من

الأحداث التي تصدر من المكلف وتحثها جوارحه الظاهرة والخفية بمعنى

أي شيء تتعلق به قدرة المكلف فيشمل الأفعال القلبية كالاعتقاد ، والكف

عن المحرم ، والنية ، والأفعال القولية كقراءة الفاتحة في الصلاة ، وتحريم

الغيبة ، وفعل سائر الجوارح كالقيام والركوع والسجود في الصلاة (٣) .

والمكلفين ، جمع مكلف ، والمراد بالمكلف هو البالغ العاقل الذي

بلغه الدعوة ولم يوجد به مانع من تعلق الخطاب به كالغفلة والإكراه (٤) .

٥ - يُنظر : أصول الفقه ١٠٠ / د / محمد أبو النور زهير ٣٧ / ١ .

١ - يُنظر : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٦ - مناهج العقول للبختي ١ / ٤٢ - حاشية البناني على
جمع الجوامع ١ / ٤٨ - حاشية الطاهر على جمع الجوامع ١ / ٦٧

٢ - يُنظر : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٧ - تيسير التحرير ٧ / ١٢٩ - فوائح الفرصوت ١ / ٥٤ -
أصول الفقه ١٠٠ / د / محمد أبو النور زهير ١ / ٣٧ - غاية الوصول ١٠٠ / د / جلال الدين عبد الرحمن
ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

٣ - يُنظر : شرح الكوكب المنير ١ / ٣٣٨ - أصول الفقه ١٠٠ / د / محمد أبو النور زهير ١ / ٣٧ .

ومعنى تعلق الخطاب بأفعال المكلفين ، الصحيح هو تعلق الخطاب بفعل المكلف وإلا لم يوجد حكماً أصلاً ، إذ لا خطاب يتعلق بجميع أفعال المكلفين فدخل في الحد خواص النبي " صلى الله عليه وسلم " كإباحة ما فوق الأربع من النساء (١)

وقوله " المتعلق بأفعال المكلفين " قيد في التعريف يخرج به خمسة أشياء الخطاب المتعلق بذات الله ، وصفته ، وفعله ، وبذات المكلفين ، والجناد .

فالأول : خطاب الله تعالى المتعلق بذاته الكريمة كقوله تعالى " شهد الله أنه لا إله إلا هو " (٢) .

والثاني : خطاب الله تعالى المتعلق بصفته تعالى ، كقوله تعالى " الله لا إله إلا هو الحي القيوم " (٣) .

والثالث : خطاب الله تعالى المتعلق بفعله تعالى ، كقوله تعالى " الله خالق كل شيء " (٤) .

١- يُنظر : شرح التلويح على التوضيح ٢٣/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٢٢١/١ -

تيسير التحرير ١٣٣/٢ .

٢- من الآية ١٨ سورة آل عمران .

٣- من الآية ٢ سورة آل عمران .

٤- من الآية ٦٢ سورة الزمر .

الرابع : خطاب الله تعالى المتعلق بذات المكلفين كقوله تعالى " قال تعالى: وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ " (٢) وقوله تعالى " خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ " (٣) .

الخامس : خطاب الله تعالى المتعلق بالجماد ، كقوله تعالى " وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ " (٤) فهذه الخطابات لا تعتبر حكماً شرعياً ، لأنها لا تتعلق بأفعال المكلفين (٥) .

قوله : " بالاقضاء أو التخيير "

وبالاقضاء : جار ومجرور متعلق بقوله " المتعلق ، والتخيير معطوف على الاقضاء ، أي أن تعلق الخطاب بأفعال المكلفين يكون على جهة الاقضاء أو التخيير .

والاقضاء معناه : الطلب مطلقاً ، سواء كان طلب فعل ، أو طلب

ترك .

١- من الآية ١١ سورة الأعراف .

٢- من الآية ١٨٩ سورة الأعراف .

٣- من الآية ٤٧ سورة الكهف .

٤- يراجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٣/١ - تفسير التحرير ١٢٩/٢ - مرآة الأصول

٢٨٨/٢ - نهاية السؤل للأسنوي ٤٢/١ - مناهج العقول للبخشي ٤١/١ - شرح الكوكب المنير

٢٣٥/١ - حاشية الجرجاني على شرح المعتمد ٢٢٢/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٦٨ - أصول

الفقه للشيخ زهير ٢٨/١ - غاية الوصول ص ١٥١ .

وطلب الفعل إما أن يكون طلباً جازماً وهو الإيجاب ، وإما أن يكون طلباً غير جازم وهو النذب .

وطلب الترك أيضاً : إما أن يكون جازماً وهو التحريم ، وإما أن يكون غير جازم وهو الكراهة ، فيشمل بذلك الأحكام التكليفية الأربعة وهي : الإيجاب ، والنذب ، والتحريم ، والكراهة .

أما التخيير فمعناه : التسوية بين الفعل والترك وهو الإباحة وبذلك يكون التعريف شاملاً للأحكام التكليفية الخمسة وهي : الإيجاب ، والنذب ، والتحريم ، والكراهة والإباحة (١)

وقوله " بالانقضاء أو الإباحة " قيد في التعريف يخرج به الخطاب المتعلق بفعل المكلف لا على جهة الانقضاء والتخيير وإنما على جهة الخبر مثل قوله تعالى " وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ " (٢) وقوله تعالى " وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ " (٣) فليس فيهما طلب ولا تخيير، وإنما هما إخبار بفعل المكلف (٤)

١ - يراجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٤/١ ، وشرح تنقيح القصول ص ٦٨ - المحصول للرازي ١٥/١ - الأحكام للآمدي ٩٦/١ - نهاية السؤل ٤٢/١ - مناهج العقول ٤٢/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٢٨/١ .

٢ - لية ٩٦ سورة الصافات .

٣ - من الآية ٣ سورة قروم .

٤ - ينظر : نهاية السؤل ٤٢/١ - حاشية الجرجاني على شرح المعتمد ٢٢٢/١ - أصول الفقه للشيخ

قوله " أو الوضع " المراد به خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً ، أو فاسداً (١) .

الاعتراضات الواردة على التعريف والرد عليها

لم يسلم هذا التعريف كغيره من التعريفات من الاعتراضات فقد وردت عليه اعتراضات كثيرة نكتفي بذكر البعض منها والرد عليها .
الاعتراض الأول :

اعترض على هذا التعريف للحكم بأنه غير جامع لجميع أفراد الحكم ، لأنه يخرج منه الكثير من الأحكام الشرعية التي تعلقت بفعل غير المكلف ، وهو الصبي فإنه يشاب على صلاته وصومه وحجه ، وذلك لوجود الأحاديث الكثيرة المشهورة التي تفيد ذلك ، والإثابة على صحة - هذه الأعمال دليل على أنها عبادة قد أمر الشارع بها ، والأمر بها حكم تكليفي تعلق بفعل غير مكلف وهو الصبي .

الجواب على الاعتراض : وأجيب عن هذا الاعتراض : بأن صحة عبادة الصبي كصلاته ، وصومه وإثابته عليها ليس لأنه مأمورٌ بها كالبالغ العاقل ، بل ليعتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى (٢) .

١ - يراجع التوضيح مع التتبع لصدر الشريعة ٢٤/١ - مباحث الحكم المذكور ص ٧٥ .
٢ - يراجع : فواتح الرحموت بشرح مبهم الثبوت مع المنتصفي ٥٥/١ - شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار - نهاية السؤل للأمنوي ٤٤/١ ، ٤٥ - مناهج العقول ٤٣/١ - غاية الوصول ص ١٥٥ .

الاعتراض الثاني :

أن هذا التعريف غير جامع ، وذلك لأنه لا يشمل الأحكام المتعلقة بفعل مكلف واحد مثل الأحكام الخاصة بالرسول " صلى الله عليه وسلم - كتزويجه بأكثر من أربع نسوة ، ووجوب صلاة الضحى عليه ، والأحكام الخاصة بخزيمة بن ثابت الأنصاري (١) كجعل شهادته بشهادة رجلين ، وكاختصاص أبي بردة (٢) بإجزاء العناق (٣) في الأضحية .

ووجه عدم شمول التعريف لهذه الأحكام : أن التعريف ذكر فيه لفظ " المكلفين " مضافاً إلى " أفعال " ولفظ " المكلفين " جمع محلي بالألف واللام فإن كانت " أل " للاستغراق اقتضى ذلك أن الحكم هو الخطاب المتعلق بأفعال جميع المكلفين ، لأن الجمع المضاف يفيد العموم ، ومن ثم

١ - خزيمة : هو خزيمة بن ثابت بن الفلكه بن ثعلبة بن عامر الأنصاري الأوسي من السابقين في الإسلام ، شهد بدرًا وما بعدها ، وقيل أول مشاهدة أحد ، قتل مع علي بصفين ، قال رسول الله " صلى الله عليه وسلم " في حقه : " من شهد له خزيمة فهو حصبه " فجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - شهادته بشهادة رجلين وذلك خصوصية له ولم تكن لأحد غيره .
يُنظر : الإصابة ٢٧٨/٢ ط - دار الجبل ، وأسد الغابة ١/٦٩٦ ط - دار الفكر تهذيب التهذيب ١٤٠/٣ ط - دار صادر .

٢ - أبو بردة : هو الصحابي هاشم بن نوار الأنصاري ، خال البراء بن عازب ، شهد بدرًا وما بعدها ، وروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مشهور بكفّته ، شهد مع علي حروبه كلها ، وتوفي في أول خلافة معاوية سنة ٤١ هـ ، وقيل ٤٢ ، وقيل ٤٣ ، وخصوصيته أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال له " أنجبها ولا تصلح لغيرك " .

يُنظر : الإصابة ٣٦٧/٧ ، ٣٧ - أسد الغابة ١/٢٢٣ ط - دار إحياء التراث العربي .

٣ - العناق : هي الأنثى من ولد الغنم قبل استكمالها الحول ، وقيل هي التي استكملت السنة .
يُنظر : لسان العرب ١/٢٧٥ - المصباح المنير ص ٢٢٢ .

فيخرج الخطاب المتعلق بفعل مكلف واحد عن الحكم ، لأنه ليس كل المكلفين .

وإن كانت " أل " للجنس فأقل جنس الجمع ثلاثة ، وبذلك يكون الحكم هو الخطاب المتعلق بفعل ثلاثة من المكلفين ، ولم يقل به أحد ، وإن سلم فيكون الخطاب المتعلق بفعل مكلف واحد ليس حكماً وذلك هو ظاهر البطلان .

الجواب على الاعتراض :

ويجاب عن هذا الاعتراض بأن أل للجنس ، والمختار عند العلماء أن أل الجنسية إذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية ، وبصير في معنى المفرد ، وبذلك يكون الحكم هو الخطاب المتعلق بأفعال جنس المكلف فيتحقق الجنس في واحد كما لو قيل " فلان يركب الخيل " وهو لم يركب منها إلا واحداً ، فيكون المكلف الواحد داخلاً في تعريف الحكم ، والخطاب المتعلق بفعله حكماً والتعريف شاملاً له (١) .

١ - تراجع : نهاية السؤل ٤٤/١ - مناهج القول ٤٤/١ - حاشية الطائر على شرح المطي على جمع الجوامع ٧٣/١ ، ٧٤ - تيسير التحرير ١٣٣/٢ - أصول الفقه للشيخ زهير ٤١/١ .

الاعتراض الثالث : وهذا الاعتراض للمعتزلة (١) ، فقد اعترضوا

على تعريف الحكم بما يأتي إن هذا التعريف تعريف بالمباين ، لأنه تعريف الحكم وهو حادث " بالخطاب " وهو قديم تعريف للشيء بمباينه ،
والتعريف بالمباين باطل .

أما قدم الخطاب فلا يحتاج إلى دليل لأن خطاب الله كلامه النفسي
وكلامه النفسي قديم عند الأشاعرة (٢) .

وأما حدوث الحكم فالجواب عليه من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الحكم يوصف بالحدوث كقولنا " حلت المرأة أن لم تكن
حلالاً ، وحرمت بعد أن كانت حلالاً ، والحل والحرمة من الأحكام
الشرعية وقد وصف بالوجود بعد العدم فيكون الحكم حادثاً .

ثانيها : أن الحكم يكون صفة لفعل المكلف كقولنا هذا وطء حلال
وهذا وطء حرام ، فالحل والحرمة حكمان شرعيان وقد وقعا صفة للوطء

١ - المعتزلة : هم فرقة شذت عن أهل السنة بأراء منها نفي الصفات ، وإن العبد يخلق أفعال نفسه ،
ورأسهم واصل بن عطاء ، خالف الحسن البصري في القدر ، وفي المنزلة بين المنزلتين ، وانضم
إليه عمرو ابن لبيد فطردهم الحسن من مجلسه فاعتزلاه إلى سارية من سواري المسجد
فلطلق عليهما وأتباعهم المعتزلة . يراجع المال والنحل للشهرستاني ٥٧/١ : ٥٨ ط - دار المعرفة ،
الفرق بين الفرق ص ٤٠ ط - مكتبة دار التراث .

٢ - الأشاعرة : هم أصحاب أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المنتسب إلى أبي موسى
الأشعري رضي الله عنهما ، ومن عجيب الاتفاق أن أبا موسى الأشعري كان يقرر عين ما يقرر
الأشعري أبو الحسن في مذهبه ومن أرائهم ، أنهم أجمعوا على حدوث العالم ، ووجود الباقي تعالى ،
وأنه قديم وسائر صفات الجلال وغير ذلك من الآراء كثيرة .
يراجع : المال والنحل ١٠٦/١ - تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٥١ ط - دار الفكر العربي .

الذي هو فعل من أفعال المكلف ، وفعل المكلف حادث ، وتكون صفة وهي الحل والحرمة حادثة كذلك بل أولى بالحدوث ، لأن الصفة أما مقارنة للموصوف إن كانت لازمة له كالسواد والبياض أو متأخرة عنه إن كانت مفارقة كالحرفة والصناعة ، وبذلك يكون الحكم حادثاً.

ثالثها : أن الحكم الشرعي يقع معللاً بفعل العبد كقولنا : حلت المرأة بالنكاح ، وحرمت بالطلاق ، فالنكاح علة الحل ، والطلاق علة التحريم ، وكلا من النكاح والطلاق أمر حادث لأنهما من فعل المكلف ، وإذا كان النكاح والطلاق حادثين وقد وقعا علة للحكم الشرعي الذي هو الحل والحرمة فيكون الحكم الشرعي حادثاً بطريق الأولى ، لأن المعلوم إما مقارنة لعلة أو متأخر عنها ، وإذا ثبت حدوث الحكم فيكون تعريفه بالخطاب القديم تعريف بالمباين والتعريف بالمباين باطل، فيكون التعريف باطلاً^(١).

الجواب على الاعتراض : أجاب الإمام الرازي وأتباعه عن هذا الاعتراض بما يأتي : بأننا لا نسلم أن الحكم حادث ، وإنما هو قديم ، وحينئذ

١ -راجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٤/١ ، شرح تنقيح الفصول ص ٦٩ - المحصول للرازي ١٥/١ - فواتح الرحموت ٥٥/١ - نهاية السؤل ٤٦/١ - تيسير التحرير ١٣١/٢ - مناهج العقول ٤٥/١ - بحث في أصول الفقه أود الصيني يوسف الشيخ ص ٢٦ - غية الوصول ص ١٥٦ أصول الفقه للشيخ زهير ٤٣/١ : ٤٤ .

فلا يمتنع تعريفه بالخطاب القديم ، وما ذكرتموه من الاستدلال على حدوث الحكم فمردود بما يلي :

أولاً : قولكم : إن الحكم يوصف بالحدوث غير صحيح ، لأن الذي وصف بالحدوث إنما هو تعلق الحكم بفعل المكلف ، لأن معنى قولنا ، : حلت المرأة بعد إن لم تكن حلالاً ، وحرمت بعد أن كانت حلالاً ، أنه تعلق الحل والحرمة بها بعد أن لم يكن متعلقاً ، والتعلق حادث ، لأنه إنما وجد عند وجود فعل المكلف ، أما الحكم نفسه ، فهو قديم ، لأنه عبارة عن قول ، الله تعالى في الأزل أننت لفلان أن يطأ فلانة إذا جرى بينهما النكاح ، وحرمت على فلان أن يطأ فلانة إذا وقع بينهما الطلاق فيكون الحل والحرمة قديمان ، والحدوث إنما يكون في تعلقهما بفعل المكلف ، فالحكم قديم ، والحدوث إنما هو في تعلقه ، وحينئذ فلا مانع من تعريف الحكم بالخطاب .

ثانياً : لا نسلم لكن قولكم : بأن الحكم يقع صفة لفعل المكلف في قولنا هذا وطء حلال وهذا وطء حرام ، لأنه لا معنى لكون الفعل حلالاً إلا قول الله تعالى " رفعت الحرج عن فاعله " ولا معنى لكون الفعل حراماً إلا قول الله تعالى " حرمت هذا الفعل " فالحكم هو هذا القول وهو متعلق بفعل المكلف ، ولا يلزم من كون القول متعلقاً بشيء أن يكون صفة لذلك الشيء ، لأننا نقول : شريك الباري معدوم ، فهذا القول الوجودي قد تعلق بشريك

الباري وهو معدوم ، ومع هذا لا يصح أن يكون صفة للشريك إذا لو كان صفة له لكان الشريك المعدوم متصفاً بالصفة الوجودية وهو محال ، لأن ثبوت الصفة فرع ثبوت الموصوف.

ثالثاً : لا نسلم لكم قولكم : بأن الحكم حادث ، لأنه يقع معللاً بفعل العبد كقولهم : حلت المرأة بالنكاح ، وحرمت بالطلاق وفعل العبد حادث فيكون الحكم حادثاً .

وذلك لأن النكاح والطلاق وغيرهما من أفعال المكلفين ليست عللاً مؤثرة في الأحكام الشرعية ، وإنما هي علامات وأمارات عليها ومعارف لها ، لأن المراد من العلة في الشرعيات إنما هو المعروف للحكم ، ولا مانع من أن يكون الحادث معرفاً للحكم القديم ، فإن العالم وهو حادث معرف للصانع وهو قديم (١) .

وإذا بطلت الأدلة الثلاثة التي استدللتم بها على حدوث الحكم بطل كون الحكم حادثاً ، وثبت أنه قديم فتعريف الحكم بالخطاب وهو قديم ليس تعريفاً بالمباين كما زعمتم ، فيبطل الاعتراض ويثبت صحة التعريف .

١ - تراجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٤/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٦٩ - المحصول للرازي ١٦/١ - نهاية السؤل ٤٨/١ : ٤٩ - مناهج العقول ٤٨/١ - فواتح الرحموت ٥٥/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٤٤/١ : ٤٥ بحوث في أصول الفقه أود الصنفي يوسف الشيخ ص ٢٧ - غاية الوصول ص ١٥٧ .

الاعتراض الرابع :

إن هذا التعريف ذكرت فيه كلمة " أو " وهي موضوعة للشك والتردد ، وهو يناقـي التعريف ، لأن المقصود من التعريف إنما هو تبيين المعرف وإيضاحه ، والشك والتردد يتنافى مع هذا الغرض فيكون التعريف باطلا .

الجواب على الاعتراض :

وأجيب على هذا الاعتراض : بأن لا نسلم أن " أو " المذكورة في التعريف للشك والتردد ، وإنما هي لتقسيم المحدود وتنويعه ولا مانع من ذكرها في التعريف بهذا المعنى ، لأنه ليس فيه إخلال بالغرض المقصود من التعريف (١) .

وإذا انتفت الاعتراضات سلم التعريف وهو المختار عند جمهور الأصوليين .

ثالثا : تعريف الحكم الشرعي عند الفقهاء :

سبق لنا أن ذكرنا أن الفقهاء لم ينظروا إلى الحكم من ناحية مصدره وهو الله سبحانه تعالى وأنه صفة من صفاته ، وإنما نظروا إلى الحكم من

١ - يراجع : شرح القلوبيع على التوضيح ٢٤/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٦٨ - المحصول للرازي ١٦/١ ، ١٧ - نهاية السؤل ٥٣/١ - مناهج القول ٥١/١ بحوث في أصول الفقه ١٠٤ الحسيني الشيخ ص ٢٨ .

ناحية متعلقة ، وأنه صفة يتصف بها الفعل الصادر من المكلف كالوجوب ، والحرمة ، والكراهة ، والإباحة ، والسببية ، والشرطية ، والماتعية (١) ، فإنها صفات يتصف بها الفعل الصادر من المكلف فيقال : أداء الصلاة واجب ، وتركها حرام ، وترك صلاة ركعتين قبل الجلوس في المسجد مكروه ، والاصطياد بعد التحلل من الإحرام مباح ، والزنا سبب لوجوب الحد ، والوضوء شرط لصحة الصلاة ، والقتل مانع من الميراث وهكذا .

وعلى هذا فقد عرف الفقهاء الحكم الشرعي بأنه : ما ثبت بخطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء ، أو التخيير ، أو الوضع (٢) .

وعلى ذلك فالفرق بين اصطلاح الفقهاء والأصوليين يكمن في أن الحكم عند الأصوليين هو نفس كلام الله تعالى النفسي الأزلي القديم المبين لصفات الأفعال الصادرة من المكلفين كالإيجاب والتحريم ، والإباحة

١ - يُنظر : ص ٥ من هذا البحث .

٢ - هذا التعريف مستنبط من تعريف القاضي صدر الشريعة حيث عرف الحكم عند الفقهاء بعد أن ذكر تعريفه عند الأصوليين بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء ، أو التخيير ، وقد زاد البعض أو الوضع ليندخل الحكم بالسببية والشرطية ونحوهما ثم قال : والفقهاء يطلقونه على ما ثبت بالخطاب كالوجوب والحرمة مجازاً وهو مشتق أيضاً من تعريف ابن التجار في شرح الكوكب المنير حيث قال : " الحكم الشرعي في اصطلاح الفقهاء : مدلول خطاب الشرع " .
يُنظر : التتبع مع شرح التلويح على التوضيح ٢٢/١ ، ٢٢ - شرح الكوكب المنير ٢٢٢/١ - مرآة الأصول في شرح مرآة الوصول في أصول الفقه ٢٨٨/٢ - أصول الفقه الإسلامي لـ زكي الدين شعلان ص ١٨٥ .

وغيرها (١) . أمّا الحكم عند الفقهاء فهو الأثر المترتب على كلام الله تعالى
النفسى الأزلي القديم المتعلق بأفعال المكلفين على أنه صفة لها (٢) .

فمثلاً : إيجاب الوفاء بالعقود الذي دلّ عليه قوله تعالى " يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (٣) هو الحكم عند الأصوليين أمّا عند الفقهاء
فالحكم هو ما ثبت بهذا الإيجاب وكان أثراً له وهو وجوب الوفاء بالعقود ،
لأن الوجوب هو الذي يكون وصفاً للفعل الصادر من المكلف حيث يقال
الوفاء بالعقود واجب ، أمّا الإيجاب فإنه فعل الموجب وهو الله تعالى .

وتحريم الزنى الذي دلّ عليه قوله تعالى " وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْنَى " (٤)
هو الحكم عند الأصوليين ، أمّا عند الفقهاء : فالحكم هو ما ثبت بهذا
التحريم وكان أثراً له وهو حرمة الزنى ، لأن الحرمة هي التي تكون وصفاً
للفعل الصادر من المكلف حيث يقال الزنى حرام ، أمّا التحريم فهو فعل
المحرم وهو الله عز وجل .

وجعل الدلوك سبباً لوجوب الصلاة هو الحكم عند الأصوليين أمّا
عند الفقهاء : فالحكم هو ما ثبت بهذا الجعل ، وكان أثراً له وهو مسببية
الدلوك لوجوب الصلاة .

١ - يُنظر أصول الفقه الإسلامي ، أ. د. زكي الدين شعبان ص ١٨٦ .

٢ - يُنظر : المرجع السابق .

٣ - من الآية رقم ١ من سورة المائدة .

٤ - من الآية رقم ٣٢ من سورة الإسراء .

وجعل الطهارة شرطاً لصحة الصلاة هو الحكم عند الأصوليين ، أما
عند الفقهاء : فالحكم هو ما يثبت بهذا الجعل ، وهو شرطية الطهارة لصحة
الصلاة (١)

٢- يُنظر: أصول الفقه الإسلامي أ. د. زكي الدين شعبان ص ١٨٦ .

المبحث الثاني : في أقسام الحكم الشرعي

وفيه مطلب

المطلب الأول : في بيان أقسامه والفرق بينهما .

المطلب الثاني : في بيان أقسام الحكم التكميلي ، ومتعلقاته .

المطلب الثالث : في بيان أقسام الحكم الوضعي ، ومتعلقاته

المطلب الأول -

في " بيان أقسام الحكم الشرعي ، والفرق بينهما -

أولاً : أقسام الحكم الشرعي :

بعد أن عرفنا الحكم الشرعي بأنه خطاب الله ، ورأينا أن الخطاب إما أن يقتضي من المكلف فعلاً أو كفاً ، أو تخييراً بين الفعل والكف ، إما أن يجعل الشيء سبباً لشيء أو شرطاً له أو مانعاً منه .

فقد اصطلاح علماء الأصول على تسمية الخطاب المقتضي للفعل أو الكف أو المخير بين الفعل والكف بالحكم التكليفي ، وعلى تسمية الخطاب بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً بالحكم الوضعي أو الجعلي (١)

وبناء على ذلك نجد أن الحكم الشرعي ينقسم إلى قسمين أساسيين

وهما :

١ - الحكم التكليفي .

٢ - الحكم الوضعي .

واليك تعريف كل منهما :

١ - تعريف الحكم التكليفي :

١ - ينظر: شرح الكوكب المنير ١/ ٣٤٠: ٣٤٢ - نهاية السؤل للأسفوي ١/ ٥٤ أصول الفقه لزكي الدين شمعان ص ١٨٣ ، ١٨٤ - أصول الفقه لصين حامد حسان ص ٣٩ - علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٠١ .

عرفه الأصوليون بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

علي جهة الاقتضاء أو التخيير^(١) .

وسمي الحكم التكليفي بهذا الاسم ، لأن المقصود منه تكليف المكلف

بالفعل أو الترك أو التخيير بين الفعل والترك ، وأيضا : لأن التكليف به فيه

كلفة ومشقة علي الإنسان^(٢) .

٢ - تعريف الحكم الوضعي

عرفه الأصوليون بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سببا

، أو شرطا ، أو مانعا ، أو صحيحا أو فاسدا^(٣) .

وسُمي الحكم الوضعي لأنه شيء وضعه الله في شرائعه لإضافة

الحكم إليه لتعرف به الأحكام تسهيلا علينا ولولا جعل الشارع الشيء سببا ،

أو شرطا ، أو مانعا لما وجد الحكم الوضعي^(٤) .

١ - ينظر التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة مع شرح الفتاوى علي التوضيح ٢٤/١ المنهاج البيضاوي مع نهاية السؤل للأسنوي ٤١/١ - البحر المحيط للزركشي ١١٧/١ - تنقيح الأصول للقرافي ٢١١/١ - أصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان من ١٨٣ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٠١ .

٢ - ينظر : أصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان من ١٨٣ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٠٢ شرح تنقيح الفصول للقرافي من ٧٩ - أصول الفقه لصين حماد ص ٤٢ .

٣ - ينظر : شرح الكوكب المنير ٢٤٢/١ - تسهيل الوصول إلي علم الأصول للمحلاوي ص ٢٤٧ - التوضيح شرح التنقيح لصدر الشريعة مع شرح الفتاوى ٧/١ .

٤ - ينظر : شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٧٩ تصنيف السامع بجمع الجوامع للزركشي ١٦٢/١ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٤٧ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ١٨٤ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٠٣ .

ثانياً : الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي

بعد أن عرفنا كلاً من الحكم التكليفي ، والحكم الوضعي نجد أنهما يشتركان في أن كلا منهما •

خطاب الشرع بمعنى كلامه النفسي الأزلي الذي دلّ عليه الكلام اللفظي وغيره من الأدلة ، ويختلفان في أمور وهي :

الأول : أن المقصود من الحكم التكليفي طلب الفعل من المكلف ، أو الترك ، أو التخيير بينهما •

أما الحكم الوضعي ، فليس المقصود منه طلباً ولا تخييراً • وإنما المقصود منه بيان أن هذا الشيء سبباً لهذا الشيء أو شرطاً له ، أو مانعاً منه ليعرف المكلف متى يثبت الحكم الشرعي ، ومتى ينتفي فيكون على بينة من أمره (١)

الثاني : أن الحكم التكليفي لا بد وأن يكون مقدوراً للمكلف وفي استطاعته أن يفعله ، وأن يكف عنه كالصلاة والزكاة ، لأنه لا تكليف إلا بمقدور ، ولا تخيير إلا بين مقدور ومقدور •

١ - يراجع تصنيف المسامع بجمع الجوامع للإمام الزركشي ١٦٢/١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ١٨٦ - أصول الفقه لصين حامد ص ٤٢ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٠٢ - مباحث الحكم لمذكور ص ٦١ •

أما الحكم الوضعي فلا يشترط فيه أن يكون مقدوراً للمكلف فقد يكون أمراً في مقدور المكلف بحيث إذا باشره ترتب عليه أثره ، وقد يكون أمراً ليس في مقدور المكلف بحيث إذا وجد ترتب عليه أثره .

فمثال : ما جعل سبباً وهو مقدور للمكلف : السرقة ، فإن الشارع جعلها سبباً لقطع يد السارق بقول تعالى " وَالسَّارِقُ وَالْمَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (١) ، فالسرقة مقدورة للمكلف وفي استطاعته أن يسرق وإن يمنع نفسه من السرقة وكذلك الزنا ، وسائر الجرائم فإن الشارع جعلها أسباباً للعقوبات المقدرة لكل منها . ومن هذا أيضاً : العقود فإنها أسباباً للأثار الشرعية التي تترتب عليها ، فالبيع سببٌ للملك ، والزواج سببٌ للحل بين الزوجين وترتب الحقوق لكل منهما .

ومثال ما جعل سبباً وهو غير مقدور للمكلف : دلوك الشمس ، فإن الشارع جعله سبباً لوجوب الصلاة وشغل نعمة المكلف بها بقوله سبحانه وتعالى " أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُلُوكَ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ " (٢) فإن الدلوك أمراً ليس في مقدور المكلف .

١ - الآية رقم ٣٨ من سورة المائدة .
٢ - من الآية رقم ٧٨ سورة الإسراء .

ومن ذلك أيضاً حلول شهر رمضان ، فإن الشارع جعله سبباً لوجوب الصيام ، وهو أمر غير مقدور للمكلف ، وكذلك القرابة فإنها سبباً للإرث وهي غير مقدورة للمكلف .

ومثال ما جعل شرطاً وهو مقدور للمكلف :

الطهارة فإن الشارع جعلها شرطاً لصحة الصلاة ، بقوله " صلى الله عليه وسلم : " لا يقبل الله صلاة بغير طهور " (١) والطهارة في مقدور المكلف وفي استطاعته أن يفعلها وأن لا يفعلها .

ومن ذلك أيضاً : إحصار الشاهدين في عقد الزواج فإنه شرط في صحة الزواج ، لقوله " صلى الله عليه وسلم " : لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل (٢) وإحصار الشاهدين في مقدور المكلف .

ومثال ما شرطاً وهو غير مقدور للمكلف :

١ - الحديث رواه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة ، باب وجوب الطهارة للصلاة من حيث ابن عمر قال : بني سمعت رسول الله " صلى الله عليه وسلم " يقول : " لا تقبل صلاة بغير طهور ، ولا صدقة من غلول " كما رواه البخاري ، ومسلم أيضاً من حيث أبي هريرة بلفظ " لا تقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ "

راجع صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٣ : ١٠٤ رقم ٢٢٤ ، ٢٢٥ ط - مكتبة الدعوة - فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣١٨/١ رقم ١٣٥ ط - مكتبة الإيمان .

٢ - الحديث أخرجه الدارقطني في كتاب النكاح عن ابن عباس قال : قال رسول الله ط صلى الله عليه وسلم : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل ، وإنما امرأة أتكحها ولي مسخوط عليه فتكحها باطل " .

الحديث رواه أبو داود في كتاب النكاح عن أبي موسى ، وابن ملجم عن ابن عباس .
يراجع : سنن الدارقطني ٢٢١/٣ ، ٢٢٢ ، سنن أبي داود ٦٢٥/٢ رقم ٢٠٨٥ ، سنن ابن ملجم ٦٥٠/١ رقم ١٨٨٠ .

بلوغ الحلم ، فإنه شرط لانتهاء الولاية على النفس وهو أمر ليس بمقدور المكلف ، وكذلك الرشد ، فإنه شرط لتنفيذ بعض العقود والتصرفات وهو أمر ليس مقدوراً لأحد .

ومثال ما جعل متعاً وهو مقدور للمكلف :

قتل الوارث مورثه فإن الشارع جعله متعاً من الميراث لقوله " صلى الله عليه وسلم " القاتل لا يرث " (١) والقتل مقدور للمكلف وفي استطاعته أن يفعله وأن يمنع نفسه منه .

ومثال ما جعل متعاً وهو غير مقدور للمكلف :

وجود الحيض أو النفاس ، فإن الشارع جعله متعاً من وجوب الصلاة على الحائض والنفساء ، وهو أمر غير مقدور للمكلف (٢) .
الثالث : أن الفعل المكلف به في الحكم التكليفي يشترط فيه أن يكون معلوماً للمكلف ، ويدل على اشتراط العلم في التكليف قوله تعالى " وَمَا كُنَّا

١ - الحديث أخرجه الترمذي في كتاب الفرائض ، باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل ، وابن ملجه في كتاب الديات ، باب القتل لا يرث ونكره المنوي في بعض التقدير بالنظر قريب .
يراجع : سنن الترمذي ٤٢٥/٤ رقم ٢١٠٩ - ط - دار الحديث ، سنن ابن ملجه ٩١٢/٢ رقم ٧٧٣٥ - ط - دار الحديث - بعض التقدير للمنوي ٣٧٧/٥ - رقم ٧٦٥ .
٢ - يراجع : البحر المحيوط ١٢٩/١ ، شرح تنقيح الوصول ص ٧٨ رقم ٧٦٥ ، الفروق للقرافي ٢٩٢١ - مباحث الحكم المذكور ص ٦١ ، نفائس الأصول للقرافي ٢٢٠/١ : ٢٢٦ ، علم أصول الفقه لخلاف ص ١٠٣ ، أصول الفقه لمصين حماد ص ٤٢/٢ ، أصول الفقه الإسلامي لأبي زكي الدين شعبان ص ١٨٦ .

مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعِثَ رُسُلًا" (١) فَقَدْ نَفَى اللَّهُ التَّعْذِيبَ حَتَّى يَحْصِلَ الْعِلْمُ
بِالتَّبْلِيغِ لِلْسَامِعِ .

وَقَوْلُهُ تَعَالَى " رُسُلًا مَبْعُوثِينَ وَمُنْذِرِينَ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ
حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ " (٢) فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْحُجَّةَ مِنْ جِهَةِ الْجَهْلِ
بِعَدَمِ التَّبْلِيغِ .

أَمَّا الْحُكْمُ الْوَضْعِيُّ ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِخُطَابِ الْوَضْعِ ، فَإِنَّهُ لَا
يَشْتَرِطُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا لِلْمَكْلُفِ ، فَقَدْ يَكُونُ مَعْلُومًا ، وَقَدْ لَا يَكُونُ
مَعْلُومًا .

فَمِنْ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَشْتَرِطُ فِيهَا الْعِلْمُ بِهَا ، كُلُّ مَا كَانَ فِيهِ جُنَايَةٌ
كَالْقَتْلِ ، وَالزَّانَا ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا جَعَلَ سَبَبًا لِلْعُقُوبَةِ فَإِنَّ
الْقَتْلَ قَدْ جَعَلَ سَبَبًا لِإِجْبَابِ الْقَصَاصِ أَوْ الدِّيَةِ .

وَالزَّانَا وَشَرْبِ الْخَمْرِ جَعَلَ كُلُّ مِنْهُمَا سَبَبًا لِإِجْبَابِهِ الْحَدِّ عَلَى الزَّانِي
، وَالشَّارِبِ ، لِأَنَّ قَوَاعِدَ الشَّرْعِ تَقْتَضِي أَنْ لَا يُعَاقَبَ مَنْ لَمْ يَقْصِدِ الْمَفْسَدَةَ
وَلَمْ يَشْعُرْ بِهَا إِذَا وَقَعَتْ بِغَيْرِ كَسْبِهِ .

أَمَّا الْأَسْبَابُ الَّتِي لَا يَشْتَرِطُ فِيهَا الْعِلْمُ بِهَا ، فَهِيَ نَحْوُ التَّوْرِيثِ
بِالْأَسْبَابِ ، فَإِنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ قَرِيبَ لَهُ يَرِثُ مِنْهُ دَخَلَ نَصِيبٌ مِنْ تَرَكَّتْهُ

١ - مِنَ الْآيَةِ رَقْم ١٥ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ .

٢ - مِنَ الْآيَةِ رَقْم ١٦٥ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ .

في ملكه وإن لم يعلم ولا ذلك بقدرته وكذلك يجب الضمان لإتلاف وإن لم يعلم المتلف ما أتلفه لكونه غافلاً أو مجنوناً ولا قدرة على التحرز من ذلك^(١) .

الرابع : أن الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بالكسب بخلاف الحكم الوضعي فإنه قد يتعلق بغير الكسب ، ولهذا لو قتل خطأ وجبت الدية على العاقلة ، وإن لم يكن القتل مكتسباً لهم ، فوجوب الدية على العاقلة ليس من باب التكليف ، لاستحالة التكليف بفعل الغير بل معناه : أن فعل الغير سبب لثبوت هذا الحق في نمتهم^(٢) .

الخامس : أن خطاب التكليف هو الأصل ، أما خطاب الوضع فهو على خلاف الأصل .

فخطاب التكليف الذي هو الأصل كأن يقول الشارع : أوجب عليكم كذا ، أو حرمت عليكم كذا .
أما خطاب الوضع الذي هو على خلاف الأصل كأن يجعل الزنا والسرقه علماً على الرجم والقطع^(٣) .

١- يراجع : شرح تنقيح الأصول ٧٨ : ٨٠ - تصنيف المسامع بجمع الجوامع لابن السبكي ١٦٢/١ ، ١٦٣ - تنقيح الأصول ٢٢٠ : ٢٢٦ - الفروق للقرافي ٢٩١/١ : ٢٩٦ ط - دار الكتب العلمية .
٢ - ينظر : البحر المحيط ١٢٨/١ - الفروق للقرافي ٢٩٣/١ .
٣ - يراجع : البحر المحيط ١٢٩/١ .

تنبيه :

قد يتوهم متوهم من التفرقة بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي
أنهما لا يجتمعان في نص واحد ، ولكن الأمر على خلاف ذلك لأنهما قد
يجتمعان في نص واحد ، وقد لا يجتمعان.

فمثل اجتماع الحكم التكليفي والحكم الوضعي في نص واحد هو :
قول الله تعالى " وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءَ بِمَا كَسَبَا تَكْلًا
مَنْ اللَّهَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ " (١) فإن فيه حكماً تكليفاً وهو وجوب القطع ،
وحكماً وضعياً وهو جعل السرقة سبباً لوجوب القطع .

ومن ذلك أيضاً : قوله تعالى " أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ
اللَّيْلِ وَقُرْآنِ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا " (٢) . فإن فيه حكماً تكليفاً
وهو وجوب الصلاة ، وحكماً وضعياً وهو جعل الدلوك سبباً لوجوب
الصلاة (٣).

ومنه أيضاً : قوله تعالى " وَإِذَا حُلِلْتُمْ فَاصْطَبِئُوا " (٤) ففي هذه الآية
حكماً تكليفاً وهو إباحة الاصطيد بعد الإحلال من الحرام ، وحكماً وضعياً
وهو جعل الإحلال من الإحرام سبباً لحل الاصطيد .

١ - الآية رقم ٢٨ سورة المائدة .

٢ - الآية رقم ٧٨ من سورة الإسراء .

٣ - ينظر : الفروق للقرافي ٢٩٦/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٨٠ - نفقاص الأصول ١/٢٢٨ .

٤ - من الآية رقم ٢ سورة المائدة .

ومثال انفراد الحكم التكليفي : قوله تعالى " قال تعالى: وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ " (١) فإن فيه حكماً تكليفاً فقط وهو وجوب الصلاة ، والزكاة وليس فيهما حكماً وضعياً إذ ليس فيه جعل شيء سبباً لشيء آخر أو شرطاً له أو مانعاً منه .

وقوله سبحانه وتعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (٢) فإن فيه حكماً تكليفاً فقط وهو وجوب الوفاء بالعقود .

ومثال انفراد الحكم الوضعي هو : قول النبي " صلى الله عليه وسلم "لا يقبل الله صلاة بغير طهور " (٣) وقوله أيضاً " القاتل لا يرث " (٤) فإن في كل منهما حكماً وضعياً فقط وهو شرطية الطهارة لصحة الصلاة في الحديث الأول ، ومناعية القتل للإرث في الحديث الثاني ، وليس فيهما حكماً تكليفاً (٥) .

١ - من الآية رقم ٣ من سورة البقرة .

٢ - من الآية رقم ١ من سورة المائدة .

٣ - سبق تخريجه في ص ٢٢ .

٤ - سبق تخريجه في ص ٢٤٠ .

٥ - يراجع : شرح تنقيح الفصول ص ٨٠ - شرح الكوكب المنير ١/ ٢٤٢، ٢٤٤ - الفروق للقرافي

١/ ٢٩٦ - تنقيح الأصول ١/ ٢٢٨ - أصول الفقه الإسلامي لزمكي الدين شعبان ص ١٨٨ .

المطلب الثاني : في بيان أقسام الحكم التكليفي ومتعلقاته

وفيه فروع

الفرع الأول : في أقسام الحكم التكليفي

الفرع الثاني : في متعلقات الحكم التكليفي

الفرع الثالث : تقسيم الحكم من حيث التخصيص والتفويض

الفرع الرابع : تقسيم الحكم باعتبار وقوع الفعل في الوقت المحدد له أو خارجه

الفرع الخامس : تقسيم الحكم باعتبار كونه على وفق الخليل أو على خلاف الخليل

الفرع الأول : في أقسام الحكم التكليفي :

سبق أن عرفنا الحكم التكليفي بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير ، وذلك عند ذكر أقسام الحكم الشرعي ، والكلام الآن في أقسامه وسوف أتكلم عن كل قسم على حدة بإيجاز شديد مكتفياً بتعريف كل قسم مع التمثيل له وذلك نظراً لضيق المقام

أقسام الحكم التكليفي :

ينقسم الحكم التكليفي إلى أقسام متعددة باعتبارات مختلفة :

أولاً : باعتبار ذاته ، أي باعتبار ما تضمنه من طلب أو تخيير فإنه ينقسم إلى خمسة أقسام عند جمهور الأصوليين :

- | | | |
|---------------|---------------|---------------|
| ١ - الإيجاب . | ٢ - النذير . | ٣ - التحريم . |
| ٤ - الكراهة . | ٥ - الإباحة . | |

ثانياً : باعتبار الحسن والقيح إلى تحسين وتقييح .

ثالثاً : باعتبار وقوع الفعل في الوقت المحدد له أو خارجه ينقسم إلى

أداء ، وإعادة ، وتعجيل ، وقضاء .

رابعاً : باعتبار كونه على وفق الدليل أو على خلاف الدليل ينقسم

إلى رخصة ، وعزيمة .

التقسيم الأول للحكم التكليفي باعتبار ذاته أي باعتبار ما تضمنه

من طلب أو تخيير .

ينقسم الحكم التكليفي بهذا الاعتبار إلى خمسة أقسام عند جمهور

الأصوليين وهي :

- ١ - الإيجاب •
- ٢ - الندب •
- ٣ - التحريم •
- ٤ - الكراهة •
- ٥ - الإباحة •

وجه التقسيم : أن خطاب الشارع إما أن يقتضي طلب فعل من

الكلف ، أو طلب ترك منه للفعل ، أو يجعله مخيراً بين الفعل والترك •

فإن كان الخطاب يقتضي طلب الفعل فإمّا أن يكون هذا الطلب للفعل

على وجه الجزم والإلزام وحينئذ يسمّى إيجاباً ، وإمّا أن يكون هذا الطلب

للفعل ليس على وجه الجزم والإلزام فيسمّى ندباً ، وإن كان الخطاب

يقتضي طلب الترك للفعل ، فإمّا أن يكون طلب الترك على وجه الجزم

والإلزام فحينئذ يسمّى تحريماً ، وإن كان طلب الترك للفعل ليس على وجه

الجزم والإلزام فيسمى كراهة •

وإن كان خطاب الشارع يقتضي تخيراً بين الفعل والترك فهو

الإباحة (١) •

١ - تراجع شرح تنقيح الفصول ص ٢٠ - المصنوع للرازي ١٧/١ ، ١٨ - نفقس الأصول ٢٦٢/١
- مختصر المنتهى مع شرح المضد ٢٢٥/١ - تصنيف المسامع ١٦٠/١ - شرح الكوكب المنير
٢٤٠/١ - الأحكام للأمدى ٩٦/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٥٤/١ - مناهج العقول ٥٤/١ - أصول
الفقه الإسلامي لأزكي الدين شعبان ص ١٨٩ •

هذا : وقد زاد الحنفية على هذه الأقسام قسمين آخرين وهما
(الافتراض - وكراهة التحريم)

وعلاوا هذه الزيادة : بأن خطاب الشارع الطالب للفعل طلبا جازما
إن كان ثابتا بدليل قطعي سمي افتراضا ، وإن كان ثابتا بدليل ظني سمي
إيجابا .

وإن كان الخطاب الطالب للترك طلبا جازما ثابتا بدليل قطعي سمي
تحريما ، وإن كان ثابتا بدليل ظني سمي كراهة تحريم .
وعلى هذا فتكون الأقسام عندهم سبعة أقسام (١) .

هذا : وسأتناول هذه الأقسام بشيء من التفصيل وفقا لمذهب جمهور
الأصوليين ، مكتفيا بتعريف كل قسم والتمثيل له .

القسم الأول : " الإيجاب "

شرح التعريف : وهو خطاب الله تعالى الطالب للفعل طلبا جازما .
قولهم : " خطاب الله " جنس في التعريف يشمل خطاب الله تعالى
ويشمل خطاب غيره ويشمل الأحكام الخمسة .
وقولهم : " الطالب " قيد أول في التعريف يخرج به الإباحة لأنه لا
طلب فيها أصلا .

١ - فوائح الرحمن للأخصاري ٥٨/١ - تفسير التحرير ١٣٥/٢ .

وتعلق الطلب بالفعل : قيد ثاني يخرج به التحريم والكراهة ، لأن الطلب فيهما متعلق بالترك.

وقولهم : " جازماً " قيد ثالث يخرج به الندب لأنه وإن كان فيه طلباً للفعل إلا أنه طلباً غير جازم (١) .

ومن أمثلة الإيجاب : خطاب الله تعالى الطالب للصلاة والزكاة المدلول عليهما بقوله تعالى " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ " (٢) .

وكالخطاب الطلب للصيام المدلول عليه بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ " (٣) .

وكالخطاب الطالب للحج المدلول عليه بقوله تعالى " والله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً " (٤) .

وكالخطاب الطالب من المكلفين الوفاء بالعقود المدلول عليه بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " (٥) .

١- يراجع المحصول للرازي ١٧/١ - شرح الكوكب المنير ٢٤٠/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٥٤/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول للشيخ زكريا الأنصاري ص ١١ - مختصر المنتهى مع شرح المعتمد ٢٢٥/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٥٠/١ - تصنيف المسامع بجمع الجوامع ١٦٠/١ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠/١ الحسيني للشيخ ص ٢٩ .
٢- من الآية ٤٣ من سورة البقرة .
٣- الآية ١٨٣ من سورة البقرة .
٤- من الآية رقم سورة .
٥- من :آية رقم ١ من سورة المائدة .

القسم الثاني: " النذب "

وهو خطاب الله تعالى الطالب للفعل طلباً غير جازم .

شرح التعريف: " الخطاب " جنس في التعريف يشمل كل خطاب

سواء كان للنذب أو لغيره .

وقوله: " الطالب للفعل " قيد يخرج به الإباحة ، لأنه لا طلب فيها

أصلاً وتعلق الطلب بالفعل قيد يخرج به التحريم والكرامة ، لأن الطلب فيهما متعلق بالترك وليس بالفعل .

وقوله: " طلباً غير جازم " قيد يخرج به الإيجاب ، لأن الطلب

فيه طلبٌ جازماً (١) .

ومن أمثلة النذب: خطاب الله تعالى الطالب لكتابة الدين المؤجل

المطلوب عليه بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَّسْمُومٍ

فَاكْتُبُوهُ " (٢) والصارف لهذا الخطاب عن الوجوب إلى النذب هو قوله

تعالى: فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُمْ بِغَضٍّ فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَلَتُهُ " (٣) .

١- يراجع المحصول للرازي ١٨/١ - شرح الكوكب المنير ٢٤٠/١ - نهاية السؤل للأمنوي ٥٤/١

- مختصر المنتهى مع شرح المضد ٢٢٥/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١١ - أصول

الفقه للشيخ زهير ٥٠/١ - أصول الفقه لزمكي الدين شعبان ص ١٨٩ - بحوث في أصول الفقه ٥٠/١

الحسيني الشيخ ص ٣٠ .

٢ - من الآية ٢٨٢ سورة البقرة .

٣ - من الآية ٢٨٣ سورة البقرة .

وكالخطاب الطالب من السيد مكتبة عبده المدلول عليه بقوله تعالى
 " فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا " (١) والقرينة التي صرفت الأمر عن
 الإيجاب إلى التنب كونه السيد له حرية التصرف في ماله ، والعبد جزء من
 ماله فله أن يكتبه وألا يكتبه .

القسم الثالث : التحريم

وهو خطاب الله تعالى الطالب للترك طلباً جازماً .

شرح التعريف :

الخطاب : جنس في التعريف يشمل التحريم وغيره من الأحكام
 الخمسة وقوله " الطالب " يخرج به الإباحة إذ لا طلب فيها .
 فقوله " خطاب الله تعالى الطالب " سبق شرحه عند تعريف
 الإيجاب والتنب .

وتعلق الطلب بالترك : قيد في التعريف يخرج به الإيجاب والتنب
 لأن التنب فيها متعلق بالفعل .
 وقوله " طلباً جازماً " قيد يخرج به الكراهة ، لأن طلب الترك فيها
 طلباً غير جازم (٢) .

١ - من الآية ٢٢ سورة النور .
 ٢ - برآء مع الموصول للرازي ١٨/١ - شرح الكوكب المنير ٢٤١/١ - الأحكام للأمني ٩٦/١ - نهاية
 السؤل لأسنوي ٥٤/١ - تشنيف المسلمع بجمع الجوامع ١٦٢/١ - مختصر المنتهى مع شرح العنبد
 ٢٢٥/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٥٠/١ - أصول الفقه لأزكي الدين شعيل ص ١٨٩ - بحث في أصول
 الفقه ص ٢٠١ الحسيني الشيخ ص ٣٠ .

ومن أمثلة التحريم : الخطاب الطالب لترك الزنا طلباً جازماً المدلول عليه بقوله تعالى " وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا " (١) .

وكالخطاب الطالب للكف عن قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق طلباً جازماً المدلول عليه بقوله تعالى " وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ " (٢) .
وكالخطاب الطالب لترك الربا طلباً جازماً المدلول عليه بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا " (٣) .

القسم الرابع : الكراهة

وهي خطاب الله تعالى الطالب للترك طلباً غير جازم

شرح التعريف

" فالخطاب " جنس في التعريف يشمل الكراهة وغيرها من بقية الأحكام الخمسة .

وقوله " الطالب " قيد يخرج به الإباحة ، لأنه لا طلب فيها أصلاً وتعلق الطلب بالترك : يخرج به الإيجاب ، والنذب ، لأن الطلب فيهما متعلق بالفعل .

١ - الآية ٣٢ من سورة الإسراء .
٢ - من الآية ١٥١ سورة الأنعام .
٣ - من الآية ١٣٠ سورة آل عمران .

وقوله " طلباً غير جازم " يخرج التحريم ، لأن طلب الترك فيه

طلباً جازماً (١) .

ومن أمثلة الكراهة :

الخطاب الطالب من المكلف الكف عن الجلوس إذا دخل المسجد

حتى يصلي ركعتين المدلول عليه بقوله - صلى الله عليه وسلم - إذا دخل

أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين (٢) .

وَالخطاب الطالب من المكلفين ترك التشابك بين الأصابع بعد

الوضوء المدلول عليه بحديث النبي - صلى الله عليه وسلم - " إذا توضأ

أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى المسجد فلا يشبك بين أصابعه

فإنه في صلاة "

القسم الخامس الإبلحة "

وهي خطاب الله تعالى المخير بين الفعل والترك

١ - يراجع المحصول للرازي ١٨/١ - شرح الكوكب المنير ٢٤١/١ - الأحكام للأمندي ٩٦/١ - نهاية السؤل للسنوي ٥٤/١ - تصنيف المسلم بجمع الجوامع ١٦٢/١ - مختصر المنتهى مع شرح المضد ٢٢٥/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٥٠/١ - أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ١٨٩ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠/١ الحسيني الشيوخ ص ٣١ .

٢ - أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتابه الصلاة ، باب استحباب تحية المسجد بركعتين وكراهة الجلوس قبل صلاتهما ، عن أبي قتادة ، ورواه أبو داود في سننه في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد .

يراجع: صحيح مسلم بشرح النووي ٢٣٤/٥ رقم ٧١٤ - سنن أبي داود ١٨٠/١ رقم ٤٦٧ - ط - مؤسسة الكتب الثقافية .

شرح التعريف :

" الخطاب " جنس في التعريف يشمل الإباحة وغيرها من الأحكام الخمسة .

وقوله " المخير بين الفعل والتترك " قيد يخرج به الوجوب ، والنذب ، والتحريم ، والكراهة ، لأنه لا تخير في شيء منها (١) .
ومن أمثلة الإباحة :

الخطاب المبيح للسعي في الأرض وطلب الرزق والانتشار في الأرض بعد انتهاء صلاة الجمعة المدلول على إباحته بقوله تعالى " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واكثروا الله كثيرا لعلكم تفلحون " (٢) .

وأيضاً : الخطاب المبيح للأكل من الطيبات وإباحة الأكل من طعام أهل الكتاب المدلول عليه بقوله تعالى " اليوم أحل لكم الطيبات وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم " (٣) .

١- يُنظر : المحصول ١/١٨ - الإحكام للأمدى ١/٩٦ - شرح الكوكب المنير ١/٣٤٢ - مختصر المنتهى مع شرح العبد ١/٢٢٥ - غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٠٥ - أصول الفقه للشيخ زهير ١/٥١ - بحث في أصول الفقه ٥٠/١ الحسيني للشيخ ص ٣١ .
٢ - الآية ١٠ سورة الجمعة .
٣ - من الآية ٥ من سورة المائدة .

وأيضاً : الخطاب المبيح للتعرض بخطبة النساء المدلول عليه بقوله تعالى " وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ " (١) .

الفرع الثاني : في متعلقات الحكم التكليفي :

سبق أن بينا أن جمهور الأصوليين قد قسموا الحكم التكليفي باعتبار ذاته أي باعتبار ما تضمنه من طلب أو تخيير إلى خمسة أقسام وهي : الإيجاب ، والنذب ، والكراهة ، والتحرير ، والإباحة ، وبناءً على ذلك فقد قسموا متعلقات الحكم التكليفي إلى خمسة أقسام أيضاً وهي : الواجب ، والمنسوب ، والحرام ، والمكروه ، والمباح .

وذلك ، لأن فعل المكلف الذي تعلق به الخطاب الدال على الإيجاب يسمى واجباً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على النذب يسمى مندوباً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على التحريم يسمى حراماً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الكراهة يسمى مكروهاً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الإباحة يسمى مباحاً (٢) .

١ - من الآية ٢٣٥ من سورة البقرة .

٢ - راجع نهاية السؤل للاستوي ٥١/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٥١/١ - أصول الفقه لصين حمد حسن ص ٤٥ .

أما الحنفية فكما قسموا الحكم التكليفي باعتبار ذاته إلى سبعة أقسام وهي : الافتراض ، والإيجاب ، والندب ، والتحريم ، وكراهة التحريم ، وكراهة التنزيه ، والإباحة .

وبناء على ذلك فقد قسموا متعلقات الحكم التكليفي إلى سبعة أقسام أيضا وهي :

الفرض ، والواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه تحريماً ، والمكروه تنزيهاً ، والمباح ، وذلك لأن الفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الإيجاب يسمى واجباً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الندب يسمى مندوباً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على التحريم يسمى حراماً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الكراهة التحريمية يسمى مكروه تحريماً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الكراهة التنزيهية يسمى مكروه تنزيهاً ، والفعل الذي تعلق به الخطاب الدال على الإباحة يسمى مباحاً (١) .

ومأعرض متعلقات الحكم التكليفي وفق منهج جمهور الأصوليين

مع الإشارة إلى ما فيه خلاف بين الحنفية والجمهور .

القسم الأول : الواجب

الواجب في اللغة : يطلق على اللازم ، والثابت .

١ - يراجع أصول الفقه لصحاح حماد ص ٤٥ .

جاء في لسان العرب " وجب الشيء يجب وجوباً أي لزم .

ويقال : وجب الشيء يجب وجوباً إذا ثبت ولزم .

ويطلق أيضاً على الماقت فيقال : وجب الحائط أي سقط ووجب

الشمس أي سقطت وغابت ومنه قوله تعالى " فَلِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا " (١) أي سقطت (٢)

واصطلاحاً :

عرفه الأصوليين بتعريفات كثيرة منها :

تعريف القاضي البيضاوي (٣) : بأنه الذي يذم شرعاً تاركه قصداً

مطلقاً ، وهذا التعريف هو أوفى التعريفات (٤) .

وعرفه الأمدى (٥) في " الأحكام " بأنه عبارة عن خطاب الشارع

بما ينتهض تركه سبباً للذم شرعاً في حالة ما (٦) .

١ - من الآية ٣٦ من سورة الحج .

٢ - ينظر : لسان العرب مادة (وجب) ٧٩٢/١ - المصباح المنير مادة (و ج ب) ص ٢٣٤ - مختار الصحاح مادة (و ج ب) ص ٢٩٥ - المعجم الوجيز مادة (وجب) ص ٦٦٠ - الفصول ١٨/١ - المستصفي ٦٦/١ - شرح تنقيح الفصول ٥٦/١ - مختصر المنتهى مع شرح العبد ٢٢٨/١ .

٣ - القاضي البيضاوي سبقت ترجمته في ص ٥ .

٤ - يراجع : منهاج الوصول مع نهاية السؤل للأسنوي ٥٦/١ - شرح الكوكب المنير ٢٤٥/١ - المحصول ١٨/١ - المستصفي ٦٦/١ - شرح تنقيح الفصول ٥٦/١ - مختصر المنتهى مع شرح العبد ٢٢٨/١ .

٥ - الأمدى سبقت ترجمته .

٦ - ينظر : الأحكام للأمدى ٩٨/١ .

ولا يخفى أن هذا التعريف تعريف للإيجاب لا الواجب الذي هو فعل المكلف الذي تعلق به الخطاب الدال على الإيجاب ، ولعل الأمدي عبر عن الواجب بالإيجاب من باب المساهلة أو المسامحة .

وعرّف الواجب أيضاً بأنه : الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً (١) .

ومثال الواجب : إقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة المدلول على طلبهما طلباً جازماً بقوله تعالى " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ " (٢) . وكالحج المدلول على طلبه طلباً جازماً بقوله تعالى " والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً " (٣) .

حكم الواجب : هو لزوم الإتيان به ، واستحقاق الثواب على فعله ، والعقاب على تركه من غير عذر ، والحكم بالكفر على من أنكره إذا كان ثابتاً بدليل قطعي (٤) .

-
- ١ - غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ١٩٠ - أصول الفقه لحسين حامد حسان ص ٤٥ - علم أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٠٥ .
 - ٢ - الآية ٤٣ من سورة البقرة .
 - ٣ - من الآية رقم ٩٧ سورة .
 - ٤ - ينظر : البحر المحیط للزركشي ١٨١/١ .
 - ينظر : صحيح البخاري مع فتح الباري ٢٨٥/٢ رقم ٧٥٦ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٤/٤ رقم ٣٩٤ .
 - ويراجع : الفرق بين الفرض والواجب بالتفصيل في المراجع الآتية : المحصول للرازي ١٩/١ - المستصفى للقرطبي ٦٦/١ - البحر المحیط للزركشي ١٨١/١ - شرح الكوكب المنير ٢٥١/١ - ٣٥٢ - الأحكام للأمدي ٩٩/١ - تنقيح المسامع بجمع الجوامع ١٦٥/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٦١/١ - شرح الأصفهاني على المنهاج ٥٧/١ - مختصر المنتهى مع شرح المضد ٢٣٢/١ - أصول السرخسي ١١٠/١ - تيسير التحرير ١٣٥/٢ - رفع الحجاب ٤٩٤/١ .

هذا : وللواجب أسماء كثيرة منها المحتوم ، والمكتوب ، والفرض
(١) وبناءً على ذلك فليس هناك فرق بين الفرض والواجب عند جمهور
الأصوليين .

وقد اختلف العلماء في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأصوليين من الشافعية
والمالكية والحنابلة ، أن الغرض والواجب لفظان مترادفان معناهما واحد
وهو الفعل الذي ينم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً .

أو هو الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً ، ولا فرق بينهما عند
الجمهور في طريق الثبوت سواء كان ثابتاً بدليل قطعي كالقرآن والسنة
المتواترة ، أو كان ثابتاً بدليل ظني كخبر الواحد والقياس .

واستدلوا على ذلك بحديث النبي " صلى الله عليه وسلم " للأعرابي
عندما سأله عن الإسلام ، فقال رسول الله " صلى الله عليه وسلم " خمس
صلوات في اليوم والليلة ، فقال : هل عليَّ غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع (٢)

١ - يرجع : أصول الفقه الإسلامي لزمكي الدين شعبان ص ١٩ .

٢ - الحديث رواه البخاري في كتاب الإيمان باب الزكاة من الإسلام عن أبي هريرة بن مالك عن أبيه أنه سمع طلحة بن
عبيد الله يقول : " جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أهل نجد ثقل الرأس يسمع دوي صوته ولا يفقه
ما يقول حتى دنا فبذا هو يسأل عن الإسلام ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : خمس صلوات في يوم والليل .
فقال هل عليَّ غيرها ؟ قال : لا إلا أن تطوع - قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : وصيام رمضان ، قال هل عليَّ
غيره ؟ قال : لا ، إلا أن تطوع . قال : وذكر له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - الزكاة فقال هل عليَّ غيرها قال :
لا إلا أن تطوع - قال فذكر الرجل وهو يقول : والله لا أزيد على هذا ولا أنقص . قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
الطلع بن صدق - ورواه الإمام مسلم في كتاب الإيمان عن طلحة بن عبيد الله أيضاً - يرجع فتح الباري بشرح صحيح
البخاري ٤٥٩ - رقم ٤٦ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٦٣/١ - رقم ١١ .

فلم يجعل بين الفرض والتطوع واسطة بل الخارج عن الفرض داخل في التطوع (١)

المذهب الثاني : وهو مذهب الحنفية ، فقد فرقوا بين الفرض والواجب فهما لفظان متغايران عندهم ، لأن الفرض عندهم هو ما ثبت بدليل قطعي ، أو هو الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً بدليل قطعي وذلك كقراءة القرآن في الصلاة ، فإنه ثابت بقوله تعالى " فاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ " (٢) .

وكالصلاة ، والزكاة فإن كلا منهما ثابت بدليل قطعي وهو قوله تعالى " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَبُوا مَعَ الرَّاكِبِينَ " (٣) والواجب عندهم هو ما ثبت بدليل ظني أو هو الفعل الذي طلبه الشارع طلباً جازماً بدليل ظني ، وذلك كتعيين قراءة الفاتحة في الصلاة الثابت بقوله - صلى الله عليه وسلم : " لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب " (٤)

١ - تراجع : المحصول ١٩/١ - المستصفي ٦٦/١ - البحر المحيط ١٨١/١ - شرح الكوكب المنير ٣٥١/١ : ٣٥٢ - الأحكام للأمدى ٩٩/١ - تصنيف المسلم بجمع الجوامع ١٦٥/١ - نهاية السؤل ٦١/١ - شرح الأصفهاني على المنهاج ٥٧/١ - مختصر المنتهى مع شرح العنبد ١٢٢/١
٢ - من الآية ٢٠ سورة المزمل .
٣ - الآية ٤٢ من سورة البقرة .
٤ - الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم عن عبادة بن الصامت - ورواه الإمام مسلم في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة عن عبادة بن الصامت أيضاً .
تراجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٢٨٥/٢ رقم ٧٥٦ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٠٤/٤ رقم ٣٩٤ .

فقراءة الفاتحة في الصلاة مدلول عليها بهذا الحديث وهو ظني ، لأنه خبر
أحاد (١) .

وعلل الحنفية هذه التفرقة : بأن اللغة والشرع قد فرقا بينهما
فالفرض في اللغة معناه القطع ، لأنه مأخوذ من فرض الشيء بمعنى حزه
أي قطع بعضه .

جاء في لسان العرب : " الفرض الحز في الشيء والقطع " ويطلق
الفرض في اللغة أيضاً على التقدير ، ومنه قوله تعالى " فَيَصْنَعُ مَا فَرَضْتُمْ
" (٢) أي قدرتم (٣) .

وما فرضه الله علينا لا يمكن علمه إلا إذا كان ثابتاً بدليل قطعي .
والواجب في اللغة : هو الساقط ، لأنه مأخوذ من وجب بمعنى سقط
ومنه قوله تعالى فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا " (٤) أي سقطت (٥) .

والذي أوجب الله علينا بدليل ظني ما لم يعلم يقيناً فرضه وتقديره
علينا كان ساقطاً ، أي ليس معدوداً من القسم الذي يتعلق به العلم ، لأنه

١ - يراجع : فوائح الرحموت ٥٨/١ - أصول السرخسي ١١٠/١ - تيسير التحرير ١٣٥/٢ -
شرح الأصفهاني على المنهاج ٥٧ : ٥٨ - المحصول ١٩/١ - المستقصى ٦٦/١ - رفع الحجاب
٤٩٤/١ - مختصر المنتهى مع شرح للضد ٢٣٢/١ .

٢ - من الآية ٢٣٧ سورة البقرة .

٣ - يراجع : لسان العرب ٢٠٥/٧ - مختار الصحاح ٢٠٩ - الصحاح للجوهري ٢٣٨٧/٥ .

٤ - من الآية ٣٦ سورة الحج .

٥ - يراجع : لسان العرب ٧٩٢/١ - المصباح المنير ٢٣٤ - مختار الصحاح ٢٩٥ .

خاص بالمقطوع به ، ومن هنا سمّو ما ثبت بقطعي بالواجب علماً وعملاً ،
وما ثبت بظني بالواجب عملاً فقط .

وبناءً على ذلك فتارك الفرض عند الحنفية بلا عذر فاسق ومنكره
كافر ، لأنه موجب للعلم والاعتقاد معاً .

وأما الواجب فهو موجب للعمل فقط غير موجب للاعتقاد بمعنى أن من
تركه يكون أثماً ولا يكفر إلا إذا كان الترك استخفافاً بأوامر الشرع وعليه
فيكفر بالاستخفاف لا بالترك (١) .

والراجع : هو مذهب الجمهور بأن الفرض والواجب لفظان
مترادفان ، ولا فرق بينهما وأن الخلاف بين الجمهور والحنفية إنما هو
خلاف لفظي وذلك لما يأتي :

أولاً : إذا كان الفرض قد ورد في اللغة بمعنى التقدير ، فإن التقدير
قد يثبت بطريق قطعي ، وقد يثبت بطريق ظني .

وأيضاً : جاء الفرض في اللغة بمعنى الوجوب ، فقد جاء في " لسان
العرب " " الفرض ما أوجبه الله عز وجل " سمي ذلك ، لأن له معالم
وحدود ، وفرض الله علينا كذا وكذا وافترض أي أوجب (٢) . وإذا كان

١ - راجع : شرح القلوبيج على التوضيح ٢٥٩/٢ - المحصول ١٩/١ - شرح الأصفهاني على
المنهاج ٥٩/١ - البحر المحيط ١٨٢/١ - أصول السرخسي ١١١/١ - كشف الأسرار للبخاري

٢٣٩/٢
٢ - ينظر : المرجع السابق

الواجب قد ورد في اللغة بمعنى الساقط ، فإن مصدره الوجبة لا الوجوب ،
فيقال : وجب وجبة أي سقط سقطة (١) .

وأما الواجب الذي مصدره الوجوب فإن معناه الثبوت واللزوم كما
سبق أن بينا في معنى الواجب لغة ، ويظهر من ذلك أن كلا من الفرض
والواجب قد ورد في اللغة بمعنى الثبوت واللزوم ومن ثم فلا وجه
لتخصيص أحدهما بما ثبت بقطعي والآخر بما ثبت بظني .

وإن سلمنا وجود التفاوت بين مدلوليهما في اللغة ، فلا يلزم من ذلك
التفاوت بين الفرض والواجب في طريق إثبات الحكم (٢) .

ثانياً : أن الإمام الرازي (٣) ضعف الفرق بينهما فقال في " المحصول " :
" وهذا الفرق ضعيف ، لأن الفرض هو المقدر لا أنه الذي ثبت كونه مقدراً
علماً أو ظناً ، كما أن الواجب هو الساقط ، لأنه الذي ثبت كونه ساقطاً علماً
أو ظناً وإن كان كذلك كان تخصيص كل واحد من هذين اللفظين بأحد
القسمين تحكماً محضاً " (٤) وقد استنكر الأمدى (٥) الفرق بين الفرض
والواجب فقال في " الإحكام " " كيف وأن الشارع قد أطلق اسم الفرض

—

٢ - اراجع شرح التلويح على التوضيح ٢/٢٥٩ ، ٢٦٠ - أصول البرخسي ١/١١١ - المحصول

١٩/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول .

٣ - الرازي سبقت ترجمته ص ٩ .

٤ - ينظر : المحصول ١/١٩ .

٥ - الأمدى سبقت ترجمته ص ٥٥ .

على الواجب في قوله تعالى " فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ " (١) "أي أوجب " ،
والأصل أن يكون مشعرا به حقيقة وأن لا يكون له مدلول سواء (٢) .

كل ذلك يضعف ما ذهب إليه الحنفية من التفريق بين الفرض

والواجب .

ثالثا : أن الحنفية قد نقضوا أصلهم وخالفوا اصطلاحهم فاستعملوا
الفرض فيما ثبت بظني كقولهم " الوتر فرض ، ومسح ربع الرأس فرض "
ولم يثبت شيء من ذلك بقاطع واستعملوا الواجب أيضا فيما ثبت بدليل
قطعي " كقولهم الصلاة واجبة ، والزكاة واجبة " (٣) .

رابعا : أنه يلزم من التفريق بينهما أن لا يكون شيئا مما ثبت بالسنة
غير المتواترة فرضاً كدية الأصابع والعينين ، والأسنان ، وميراث
العصيات والجدات وغير ذلك مما ثبت بالسنة ومجمع على فرضيته (٤) .

وبناءً على ذلك : فالحنفية ليس لهم مستند من الشرع يزيد
اصطلاحهم ويلزم غيرهم ، فتخصيصهم الفرض بالقطعي ، والواجب
بالظني تخصيص من غير دليل ، وهو مجرد اصطلاح لهم ولا مشاحه في

١ - من الآية ١٩٧ سورة البقرة .

٢ - ينظر : الإحكام للآمدي ٩٩/١ .

٣ - يراجع : حاشية البناني على جمع الجوامع ٨٩/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١٢ -

شرح التلويح على التوضيح ٢٦٠/٢ - غاية الوصول ١٠١ / جلال الدين عبد الرحمن .

٤ - ينظر : البحر المحيط ١٨٣/١ .

الاصطلاح ، فالنزاع بين الحنفية والجمهور لفظي لا يترتب عليه اختلاف في الأحكام (١) .

القسم الثاني : " المندوب "

للمندوب لغة : مأخوذ من الندب ، وهو الدعاء إلى أمر مهم .
جاء في لسان العرب " الندب أن يندب إنسان قوماً إلى أمر أو حرب أو معونة أي يدعوهم إليه فينتدبون له أي يحبون ، ويسارعون " .

وفي مختار الصحاح : " ندبه لأمر فانتدب له أي دعاه فأجاب " (٢) .
وإصطلاحاً : عرفه البعض بأنه ما يحمد فاعله ولا ينم تاركة (٣) .
وعرفاً أيضاً : بالفعل الذي طلبه الشارع طلباً غير جازم (٤) .
وقد عرفه الحنفية بأنه : المطلوب فعله شرعاً من غير نم على تركه مطلقاً (٥) .

١ - يراجع أصول السرخسي ١١١/١ - ، تصنيف المسامع ١٦٦/١ - الأحكام للأمدى ٩٩/١ - راجع الحاجب ٤٩٤/١ - البحر المحيط ١٨٢/١ - نهاية السؤل ٦٢/١ - غاية الوصول ١٠٤/١ - جلال الدين عبد الرحمن ص ١٨١ - مختصر المنتهى ٢٣٢/١ .

٢ - يراجع : لسان العرب مادة (ندب) ٧٥٤/١ - مختار الصحاح مادة (ن د ب) ص ٢٧١ .
٣ - يراجع تعريف المندوب في : المنهاج مع نهاية السؤل ٦٢/١ - لمحصل ٢٠/١ - المستصفي ٦٦/١ - الأحكام للأمدى ١١٩/١ - المنخل إلى مذهب أحمد ص ٦٩ ط - دار الكتب العلمية - شرح تنقيح الفصول ص ٧١ -

٤ - يراجع : غاية الوصول شرح لب الأصول ص ١١ - أصول الفقه لصين حامد حسن ص ٦٠ - أصول الفقه لأزكي الدين شعبي ص ١٩ - أصول الفقه لخلاف ص ١١١ .

٥ - يراجع كشف الأسرار لأحمد العزيز البخاري ٤٣٩/٢ ط - دار الكتب العلمية .

هذا : وللمندوب أسماء كثيرة، فيسمى سنة ، ومستحبا ، وتطوعا ،
وطاعة ، ونفلا ، وقربة (١)

ومن أمثلة المندوب : كتابة الدين المؤجل المدلول عليها بقوله تعالى
" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مَّعَيَ فَاكْتُبُوهُ " (٢) فالأمر في
هذه الآية للندب لا للوجوب والقرينة الصارفة له عن الوجوب إلى الندب
هي قوله تعالى " فَإِنْ آمَنَ بَعْضُكُم بِغُضٍّ فَلْيَؤُودَ الَّذِي أَوْثَمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ
رَبَّهُ " (٣) فإن هذه الآية تدل على أن للدائن أن يثق بمدينه ولا يكتب الدين .
وأیضا : مكتبة السيد لعبده المدلول عليها بقوله تعالى " فَكُتِبُوا لَهُمْ إِنْ
عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا " (٤) فالأمر بمكتبة الرقيق هنا للندب ، والصارف له عن
الوجوب إلى الندب ، مبدأ حرية التعاقد بناء على ما هو مقرر في الشريعة
من أن المالك حر في التصرف في ملكه ، والعبد من أملكه ، ولا يجوز أن
يجبر على تصرف معين إلا إذا وجدت الضرورة أو الحاجة التي تدعوا إلى
ذلك (٥) .

١ - يراجع المحصول ٢٠/١ - شرح الكوكب المنير ٤٠٣/١ - نهاية السؤل ٦٢/١ .

٢ - من الآية ٢٨٢ سورة البقرة .

٣ - من الآية ٢٨٣ سورة البقرة .

٤ - من الآية ٢٣ سورة النور .

٥ - يراجع : أصول الفقه لزمكي الدين شعبان ص ١٩٦ - أصول الفقه لصين حامد حسان ص ٦١ -

علم أصول الفقه لخلاف ص ١١١ - غاية الوصول ص ١٥٠ / جلال الدين عبد الرحمن ص ١٨٤ .

وحكم المنحوب أنه : يستحق الثواب والمدح على الفعل ، ولا يستحق الندم ولا العقاب على الترك (١) .

القسم الثالث : الحرام

الحرام في اللغة : نقض الحلال، إذ يقال هذا حلال، وهذا حرام كما في قوله تعالى "ولا تقولوا لما تصف أئمتكم الكذب هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ" (٢) .

والحرام أيضاً في اللغة هو : الممتنع فعله .

جاء في " المصباح المنير " حَرُمَ الشيء بالضم حُرْماً وحُرُوماً مثل عُسْر ، وعُسُرَ امتنع فعله (٣) .

واصطلاحاً :

عرفه البعض بأنه ما ينم شرعاً فاعله (٤) .

وعُرفَ أيضاً : بأنه الفعل الذي طلب الشارع من المكلف الكف عنه طلباً جازماً (٥) .

١ - انظر المراجع السابقة .

٢ - من الآية ١١٦ سورة النحل .

٣ - ينظر : لسان العرب مادة (ح ر م) ج ١٢ ص ١١٩ - المصباح المنير مادة (ح ر م) ص ٧٢ - شرح الكوكب المنير ٣٨٦/١ .

٤ - يراجع : منهاج الوصول مع نهاية السؤل ٦٢/١ - المحصول ١٩/١ - القلوبيج على التوضيح ٧٦٣/٢ - شرح الكوكب ٣٨٦/١ - الإحكام للأمني ١١٣/١ - البحر المحيط ٢٥٥/١ - أصول الفقه للشيخ زهير ٥٧/١ .

٥ - يراجع : أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ١٦٨ - أصول الفقه لصين حامد ص ٦٣ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١١٣ .

والحرام أسماء كثيرة : فهو يسمى (محظورا ، وممنوعا ،
ومزجورا ، ومعصية ، ونبأ ، وقيحة ، وسينة ، وفاحشة ، وإثما ، وحرجا
، وتحريجا ، وعقوبة) (١) .

ومن أمثلة الحرام : الزنا المدلول على طلب الكف عنه طلبا جازما
بقوله تعالى " وَلَا تَقْرَبُوا الزَّوْجَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَاءً سَبِيلًا " (٢) .

وكذلك قتل الأولاد المدلول على طلب الكف عنه طلبا جازما بقوله
تعالى " وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ
خِطْئًا كَبِيرًا " (٣) .

ومنه أيضا : النهي عن أكل أموال الناس بالباطل ، والنهي عن قتل
النفس التي حرم الله إلا بالحق المدلول على تحريمهما بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ
مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا " (٤) .

١ - يراجع : الإحكام للأمندي ١١٣/١ - المحصول ١٩/١ - البحر المحيط ٢٥٥/١ - شرح الكوكب
المنير ١/ ٣٨٠ .

٢ - الآية ٣٢ من سورة الإسراء .

٣ - الآية ٣١ من سورة الإسراء .

٤ - الآية رقم ٢٩ من سورة النساء .

وحكم الحرام : هو استحقاق العقاب على فعله ، وأن من أنكر

تحريمه يحكم بكفره وردته ، ومن فعله مع اعتقاد حرمة كان فاسقاً (١)

هل الحرام ، والمكروه تحريماً مترادفان أم لا ؟

اختلف الأصوليين في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأصوليين من الشافعية ،

والمالكية ، الحنابلة : أن الحرام والمكروه تحريماً مترادفان ، فهما اسمان

لمسمى واحد وهو ما يذم شرعاً فاعله ، أو هو الفعل الذي طلب الشارع من

المكلف الكف عنه طلباً جازماً ، سواء كان ثابتاً بدليل قطعي وبدليل ظني ،

وذلك لأن اختلاف إثبات طرق الحرام بالقطع أو الظن غير موجب

لاختلافه في نفسه من حيث هو حرام (٢) .

المذهب الثاني : وهو مذهب الحنفية فقد فرقوا بين الحرام ،

والمكروه تحريماً .

فالحرام عندهم : ما طلب الشارع من المكلف الكف طلباً جازماً

بدليل قطعي كالكتاب والسنة والمتواترة مثل القتل ، والزنا ، والسرقه .

وحكمه يعاقب فاعله ويكفر جاحده .

١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢٠٠ - غاية الوصول د/د جلال الدين عبد الرحمن ص ١٩١ - بحوث في أصول الفقه د/د الحسيني الشنقي ص ٢٨٥ .

٢ - يراجع : بالتفصيل في المحصول ١٩/١ - ٢٠٠ - المستصفى ٦٧/١ - البحر المحیط ٥٥/١ - شرح الكوكب المنير ٣٨٦/١ - نهاية السؤل للأستوي ٦٢/١ - أصول الفقه لصين حامد حسان ص ٦٣ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢٠٠ - غاية الوصول د/د جلال الدين عبد الرحمن ص ١٩٣ .

وأما المكروه : تحريماً فهو ما طلب الشارع من المكلف الكف عنه طلباً جازماً بدليل ظني كخبر الواحد والقياس ، مثل لبس الحرير ، والتختم بالذهب بالنسبة للرجال .

وحكم المكروه تحريماً : يعاقب فاعله ، ولم يكره جاحده (١) .

والراجع : هو مذهب الجمهور وهو أن الحرام والمكروه تحريماً لفظان مترادفان فهما أسمان لمسمى واحد ، وهو ما يذم شرعاً فاعله ، سواء كان ثابتاً بدليل قطعي أم بدليل ظني ، وأن الخلاف بين الجمهور والحنفية خلاف لفظي ، وما يؤكد أن الخلاف لفظي ما نقله ابن الهمام (٢) في التحرير عن محمد بن الحسن (٣) أنه قال : " كل مكروه حرام " (٤) ويُقِل

١ - يراجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٦٤/١ - تيسير التحرير ١٢٥/٢ - فواتح الرحموت ٥٨/١ - أصول الفقه لحسين حماد حسن ص ٦٢ - أصول الفقه لأبي القاسم الدين شعبان ص ٢٠٠ .
٢ - ابن الهمام : هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود بن حميد الدين المعروف بابن الهمام ، إمام من علماء الحنفية ، أصله من سيواس من آسيا الصغرى ، ولد بالأسكندرية ٧٩٠ هـ - ١٣٨٨ م ، وتعلم بالقاهرة له مؤلفات عدة منها : التحرير في أصول الفقه ، فتح القدير ، وزاد القدير في الفقه ، وكتب المسيرة في التوحيد ، بالرسالة في النحو ، توفي رحمه الله في علم ٨٦١ هـ - ١٤٥٧ م يراجع : شذرات الذهب ٢٩٨/٧ - الأعلام ٢٥٥/٦ - الفتح المبين ٣٦/٣ - ٣٩ - ، أصول الفقه وتاريخه ورجاله ص ٤٥٧ .

٣ - محمد بن الحسن هو : محمد بن الحسن بن ولقد أبو عبد الله الشيباني كان أبوه أصله من الشام قدم أبوه من العراق فولد محمد بواسط ، ولد عام ١٣١ هـ - ٧٤٨ م صاحب أباً حنيفة وأخذ عنه الفقه ، وكان أعلم الناس بكتاب الله ، ماهراً في العربية ، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة قول : أنه صنف تسميته وتسعين كتاباً كلها في العلوم الدينية منها " المبسوط ، والجامع الكبير ، والجامع الصغير ، والمسير الكبير " توفي سنة ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م .

يراجع : الأعلام ٨٠/٦ - الفوائد البهية ص ١٦٣ - أصول الفقه وتاريخه ورجاله ص ٥٥٥ .
٤ - ينظر : تيسير التحرير ١٣٥/٢ .

أيضاً : عن أبي حنيفة (١) وأبي يوسف (٢) أنهما قالاً عن المكروه " إنه إلى الحرام أقرب " (٣) .

هذا : وقد نقل الإمام الغزالي (٤) في المستصفى ، والإمام الرازي (٥) في " المحصول " عن الإمام الشافعي (٦) أنه كثير ما يقول :
" أكره كذا وهو ما يريد به التحريم " (٧) .

١ - أبو حنيفة : هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت التميمي بالولاء ، الكوفي ، الفقيه المجتهد إمام الحنفية ، وصاحب المذهب المشهور ، وهو أحد الأئمة الأربعة ، ولد بالكوفة سنة ٨٠ هـ - ونشأ بها وتلقه على حماد بن سليمان ، من مؤلفاته : له مسند في الحديث جمعه تلاميذهم بالمخرج في الفقه رواه عنه تلميذه أبو يوسف ، توفي رحمه الله تعالى سنة ١٥٠ هـ - ببغداد .

يراجع : وفیات الاعيان ٤٠٥/٥ - البداية والنهاية ٣٢٢/١٣ - الأعلام ٣٦/٨ - شذرات الذهب ٢٢٧/١ .

٢ - أبو يوسف : هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف ، القاضى كان صاحب حديث حافظاً ، لازم أبا حنيفة ، وغلب عليه الرأي ، وولّى القضاء لثلاثة من الخلفاء المهدي ، والهادي ، والرشد ، وكان أبو يوسف هو المقدم من أصحاب الإمام ، وأول من وضع الكتب على مذاهب أبي حنيفة وأملى المسائل ونشرها ، ومن مؤلفاته الأمالي والنوادر ، وكتاب الخراج توفي سنة ١٨٢ هـ - وقيل ١٨٣ هـ - ينظر شذرات الذهب ٢٩٨/١ - الأعلام ١٩٣/٨ - الفتح المبين ١١٣/١ - الفوائد البهية ص ٢٢٥ .

٣ - ينظر : تيسير التحرير ١٣٥/٢ - فواتح الرحموت ٥٨/١ .

٤ - الإمام الغزالي : سبقت ترجمته ص ٩ .

٥ - الإمام الرازي : سبقت ترجمته ص ٩ .

٦ - الإمام الشافعي : هو أبو عبد الله محمد بن إدريس ابن عباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبد العزيز بن هشام بن عبد المطلب نسيب رسول الله " صلى الله عليه وسلم " وناصر سنته ، ولد سنة ١٥٠ هـ - بغزة على الأرجح وحمل منها إلى مكة ، تلقه على يد مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة ومن - مؤلفاته : (الأم - الرسالة - والأمالى الكبرى) وغير ذلك كثير توفي في شعبان سنة ٢٠٤ هـ .

يراجع : طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ١٩٢/١ - الأعلام ٢٦/٦ - البداية والنهاية ٧٨١/١٠ - شذرات الذهب ٩/٢ - تذكرة الحفاظ ٣٦٢/١ .

٧ - يراجع المستصفى ٦٦/١ - المحصول ٢١/١ - مختصر المنتهى مع شرح العضد ٥/٢ - غاية الوصول ٥٠١/د - جلال الدين عبد الرحمن ١٩٣ .

كل هذا يدل على أن الخلاف بين الجمهور والحنفية في هذه المسألة خلافاً لفظياً وأن ما ذهب إليه الحنفية من التفريق بينهما إنما هو مجرد اصطلاح لهم ، ولا مشاحة في الاصطلاح .

القسم الرابع : " المكروه "

والمكروه في اللغة : ضد المحبوب ، وهو مأخوذ من الكراهة وقيل : من الكريهة وهي الشدة في الحرب (١) .

واصطلاحاً : عرفه البعض بأنه : ما يمدح تاركه ولا ينم فاعله (٢) وعُرف أيضاً بأنه : الفعل الذي طلب الشارع من المكلف الكف عنه طلباً غير جازم (٣) .

ومن أمثلة المكروه :

كراهية الجلوس لمن دخل المسجد قبل أن يصلي ركعتين المندلول على طلب تركه طلباً غير جازم بقوله " صلى الله عليه وسلم " : " إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين " (٤) .

١ - يراجع : لسان العرب مادة (كره) ٥٣٥/١٢ - المصباح المنير مادة (كر هـ) ص ٢٧٤ -

مختار الصحاح مادة (كر هـ) ص ٢٢٧ .

٢ - يراجع : منهاج الوصول مع نهاية السؤل ٦٢/١ - شرح الكوكب المنير ٤١٢/١ - المدخل إلى مذهب أحمد ص ٧٠ - إرشاد الفحول ص ١١ .

٣ - يراجع أصول الفقه للشيخ أبو زهرة ص ٧٠ - أصول الفقه لصين حامد حسان ص ٦٨ - أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ١٩٩ - أصول الفقه لخلاف ص ١١٤ - بعوث في أصول الفقه ١٠٠/١ الحسيني الشيخ ص ٣٩ .

٤ - الحديث سبق تخريجه ص ٣٢ .

ومن ذلك أيضاً : كراهية الذهاب إلى المسجد والمقتديات العامة لمن
أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو فليعتزل مساجدنا وليقعد في بيته (١) .
حكم المكروه : إن فاعله لا يستحق العقاب ولا الذم ، ولكنه يكون
فاعلاً لخلاف الأولى والأفضل ، وقد يكون فيه عتاب ولوم ، ويثاب المرء
على تركه (٢) .

القسم الخامس : المباح

والمباح في اللغة : مشتق من الإباحة وهي الإعلان والإظهار يقال
: باح الشيء ظهر ، وباح بسرّه أي أظهره .
ويأتي المباح أيضاً بمعنى الإذن والإطلاق ، فيقال : أباح الرجل ما له أي ما
أذن فيه بالأخذ والتترك وجعله مطلق الطرفين ، وأباح الشيء أي أطلقه ،
والمباح خلاف المحظور (٣) .

واصطلاحاً : عرفه البعض بأنه ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا
نم (٤) وعُرف أيضاً :

١ - الحديث سبق تخريجه ص ٣٣ .

٢ - ينظر : المراجع السابقة .

٣ - ينظر : لسان العرب مادة (بوح) ٤١٦/٢ - مختار الصحاح مادة (بوح) ص ٢٨ - المصباح المنير مادة
(بوح) ص ٣٩ .

٤ - يراجع : منهاج الوصول مع نهاية السؤل ٦٢/١ - والإحكام للأمدى ١٢٢/١ - روضة الناظر ١٩٤/١ -
المحصل ٢٠/١ - شرح الكوكب المنير ٤٢٢/١ - البحر المحيوط ٢٧٥/١ - المستمضي ٦٦/١ - إرشاد
الفتوح ص ١١ .

بأنه الفعل الذي خيّر الشارع فيه المكلف بين الفعل والتترك (١) ومن أسماء المباح (الحلال والمطلق والجائز) (٢) .
ومن أمثلة المباح :

الأكل والشرب في ليالي رمضان المدلول على إباحتها بقوله تعالى : " وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ " (٣) .
وكالمسعى في الأرض وطلب الرزق بعد الفراغ من صلاة الجمعة المدلول على إباحته وجوازه بقوله تعالى " فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ " (٤) .
وحكم المباح : أنه لا ثواب ولا عقاب على فعله أو تركه ، بل فعله وتركه سواء ، لكن قد يحصل الثواب بفعل المباح بناءً على النية والقصد كمن يتناول الطعام والشراب ليتقوى على الطاعة ، ومن يتزوج ليعف نفسه عن الحرام ، ومن يمارس الرياضة البدنية ليتقوى على محاربة الأعداء (٥) .
أختلف الأصوليين في المباح هل هو حكم شرعي أم لا ؟ على

مذهبين :

- ١- يراجع : أصول الفقه للشيخ أبو زهرة ص ٤١ - أصول الفقه لحسين حماد ص ٧٠ - أصول الفقه لزكي الدين شحان ص ٢٠١ - أصول الفقه لخلاف ص ١١٥ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠/د/ الحسيني للشيخ ص ٤٠٠ - ٣٩٨ .
- ٢- يراجع : المحصول ٢٠/١ - البحر المحيط للزركشي ٢٧٦/١ - شرح الكوكب ٤٢٦/١ .
- ٣- من الآية ١٨٧ سورة البقرة .
- ٤- الآية ١٠ سورة الجمعة .
- ٥- يراجع : أصول الفقه لزكي الدين شحان ص ٢٠٢ - غاية أود/د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ١٩٨ .

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأصوليين أن المباح من الأحكام الشرعية، لأن المباح عبارة عن خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك ، وخطاب الشارع هو الحكم الشرعي ، والإباحة الأصلية نوع من الخطاب بالتخيير .

المذهب الثاني : وهو مذهب بعض المعتزلة فقد ذهبوا إلى أن المباح ليس حكماً شرعياً وذلك ، لأن المباح لا معنى له سوى ما انتفى الحرج عن فعله وتركه ، وذلك ثابت قبل ورود الشرع ومستمر بعده فلا يكون المباح حكماً شرعياً (١) .

والحق : أن الخلاف في هذه المسألة خلافاً لفظياً ، لأنه إن أريد بالمباح نفي الحرج عن الفعل فلا يكون حكماً شرعياً ، لأن نفي الحرج ثابت قبل الشرع ، وإن أريد بالمباح الخطاب الوارد من الشارع بانتفاء الحرج من الطرفين فهو من الأحكام الشرعية (٢) .

١- يراجع الأحكام للأمدى ١٢٤/١ - البحر المحيط ٢٧٧/١ - المستصفى ٧٥/١ - فوائح الرحمت ١١٢/١ - شرح الكوكب ٤٢٧/١ - روضة الناظر ١٩٤/١ - مختصر المنتهى مع شرح العضد ٦/٢ .

٢- ينظر : البحر المحيط ٢٧٧/١ - شرح الكوكب ٤٢٨/١ - الأحكام للأمدى ١٢٤/١ .

الفرع الثالث

" تحسين الحكم التكليفي من حيث التحسين والتقبيح "

ينقسم الحكم باعتبار ذاته أيضاً أي باعتبار ما تضمنه من طلب أو تخيير إلى تحسين وتقبيح .

تعريف التحسين : هو خطاب الله تعالى الطالب للفعل أو المخير بين الفعل والترك ، فيشمل الإيجاب ، والندب ، والإباحة .

تعريف التقبيح : هو خطاب الله تعالى الطالب للترك فيشمل التحريم والكراهة .

وكما انقسم الحكم إلى تحسين وتقبيح فإن متعلقه ينقسم تبعاً لذلك حسن ، وقبيح (١) .

تعريف الحسن والقبيح عند الأشاعرة (٢)

أولاً : تعريف الحسن : هو ما لا يكون منهياً عنه شرعاً أي الفعل الذي لم ينه الشارع عنه .

والحسن بهذا المعنى يندرج فيه أفعال المكلفين كالواجب ، والمندوب ، والمباح وأفعال غيرهم كالسأهي ، والصبي ، والنائم ، والبهائم .

١ - يراجع : نهاية السؤل للأسنوي ٧٠/١ - مناهج العقول ٦٧/١ - أصول الفقه للشيخ أبو النور زهير ٦١/١ - بحوث في أصول الفقه ١٠٤/د الحسيني الشيخ ص ٤٠ .
٢ - الأشاعرة : سبقت الترجمة ص ١٦ .

ويشمل أيضاً : أفعال الله تعالى فإن كل أفعاله حسنة واقعة على نهج الصواب ، لأنه مالك الأمور على الإطلاق يفعل ما يشاء لا علة لصنعه ولا غاية لأفعاله ، فهو سبحانه وتعالى **فَعَلَّ** لما يريد ، ولا يسأل عما يفعل (١) .

ثانياً : تعريف القبيح : هو المنهي عنه شرعاً ، أي فعل المكلف الذي نهى عنه الشارع .

فقوله " الذي نهى عنه الشارع " قيد يخرج به الحسن ، لأنه لم ينه

الشارع عنه ويمر .

ويخرج به أيضاً : أفعال غير المكلفين كفعل الصبي ، والساهي ، وأفعال البهائم ، لأنه لم يرد فيها نهى من الشارع .

ويخرج به أيضاً : أفعال الله تعالى ، لأنها لا توصف بالقبيح وإنما توصف بالحسن دائماً .

والمراد بالنهي هنا : مطلق طلب الترك سواء كان جازماً أو غير جازم ، وبذلك يكون القبيح شاملاً للمحرم والمكروه ، وبناءً على ذلك لا يكون هناك واسطة بين الحسن والقبيح عند الأشاعرة (٢) .

١ - يُنظر : المحصول ٢٤/١ - شرح تنقيح الأصول ص ٨٨ - شرح الكوكب المنير ٢٠٦/١ - تشنيف المسامع بجمع الجوامع ٢٢٠/١ - شرح القلوبيج على التوضيح ٢٢٧/١ - نهاية السؤل للأنصوي ٧٠/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول للأصطري ص ٢٢ - أصول الفقه للشيخ زهير ٦٢/١ .

٢ - ينظر : المراجع السابقة .

اما المعترلة (١) فقد سلكوا مسلكين في تعريف الحسن والقبح :

المسلك الأول : تعريف الحسن: هو الفعل الذي للقدار عليه العالم

بصفته أن يفعله (٢) .

شرح التعريف :

قولهم " الفعل " جنس في التعريف يتناول الحسن والقبح

وغيرهما مما لا يتصف لا بحسن ولا بقبح .

وقولهم " الذي للقدار عليه العالم بصفته " قيد في التعريف يخرج

به فعل الملجأ لعدم القدرة، ويخرج فعل الساهي ، والنائم ، والبهائم ، وذلك

لعدم العلم بالصفة .

وقولهم " أن يفعله " قيد في التعريف يخرج به القبح ، لأنه ليس

للقدار عليه أن يفعله (٣) .

وعلى هذا يكون الحسن متناولاً للواجب والمندوب والمكروه ، والمباح .

١ - سبقت الترجمة لها ص ١٥٠ .

٢ - يُنظر : المحصول ٢٢/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٧١/١ - مناهج العقول ٦٨/١ - القلويح على التوضيح ٢٢٧/١ - المعتمد لأبي الحسين البصري ٢٣٧/١ - ط - دار الكتب العلمية - غية الوصول شرح لب الأصول ص ٢٤ - أصول الفقه للشيخ زهير ٦٣/١ .

٣ - يراجع : نهاية السؤل للأسنوي ٧١/١ - شرح القلويح على التوضيح ٢٢٧/١ - أصول الفقه للشيخ أبو النور زهير ٦٣/١

تعريف القبيح :

هو الفعل الذي ليس للقادر عليه أن يفعله إذا كان عالماً بصفته من
المفسدة الداعية إلى تركه ، وذلك كالكذب الضار ، أو المصلحة الداعية إلى
فعله كالصدق النافع (١) .

شرح التعريف :

قولهم " الفعل " جنس في التعريف يشمل الحسن والقبيح ، ويخرج
عنه ما ليس فعلاً للمكلف فلا يوصف بكونه قبيحاً .

وقولهم " الذي ليس للقادر عليه " قيد في التعريف يخرج به الفعل
الذي لا يدخل تحت القدرة فلا يوصف بقبح ولا حسن .

وقولهم " أن يفعله " قيد يخرج به الحسن فإنه للقادر عليه أن يفعله

وقولهم " إذا كان عالماً بما فيه من المفسدة الداعية إلى تركه "

قيد مخرج لأفعال السامية ، والناتمة ، لأنه لم يعلم حالها ، وهذا التعريف لا
يشمل إلا المحرم فقط (٢) .

١- ينظر : المعتمد ٢٣٧/١ - نهاية السؤل ٧١/١ - شرح الطلوع على التوضيح ٢٢٧/١ -
المحصل ٢٢/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول للتصاري ص ٢٤ - أصول الفقه ١٠٠/د/ أبو
النور زمير ٦٣/١ .

٢- ينظر : المراجع السابقة .

المسلك الثاني : المعترلة في تعريف الحسن والقبيح

تعريف الحسن : هو الفعل الواقع على صفة توجب المدح (١) وعليه فيكون الحسن قاصرا على الواجب والمندوب دون المباح ، لأنه لا مدح فيه لا على قطعه ولا على تركه ، ودون المكروه أيضا لأنه لا مدح في قطعه .

تعريف القبيح : هو الفعل الواقع على صفة توجب الذم أي الإثم (٢).

فهذا التعريف لا يشمل إلا المحرم فقط ولا يتناول المكروه ، لأنه لا إثم في قطعه .

وبالموازنة بين تعريف الحسن عند المعترلة نجد أن التعريف الأول أعم وأشمل من التعريف الثاني ، لأن التعريف الأول يشمل الواجب والمندوب والمكروه والمباح بخلاف التعريف الثاني عندهم فلا يشمل إلا الواجب والمندوب فقط .

كما أننا وازنا بين تعريف القبيح عندهم نجد أنهما متساويان إذ لا يصدق كل منهما إلا على المحرم فقط .

١- يراجع المحصول ٢٢/١ - نهاية السؤل ٧٢/١ - شرح القلوج على التوضيح ١/٢٢٧، ٢٢٨ -
المعتقد ١/٢٣٧ - غاية الوصول شرح لب الأصول للتصاري ص ٢٤٤ - أصول الفقه ١/٥٠١ لبو النور
زهير ١/٦٢، ٦٤ - غاية الوصول ١/٥٠١/جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٤٧ - بحوث في أصول الفقه
١/٥٠١/الحسيني الشيخ ص ٤٠: ٤٢ .
٢ - ينظر : المراجع السابقة .

وإذا نظرنا إلى الطريقتين نجد أن الطريقة الأولى للمعتزلة في تعريف الحسن والقبيح تنفي الوسطة بينهما ، أمّا الطريقة الثانية لهم فإنها تثبت الوسطة بينهما ، لأن الحسن لا يصدق إلا على الواجب والمندوب فقط ، والقبيح لا يصدق إلا على المحرم فيبقى المباح والمكروه واسطة بين الحسن والقبيح (١) .

١ - ينظر: المراجع السابقة .

الفرع الرابع

" تقسيم الحكم التكليفي باعتبار الوقت المحدد للعبادة "

العبادة إما أن يكون لها وقت محدد معين من قبل الشارع ، وإما أن

لا يكون لها وقت محدد ومعين .

فإن كانت العبادة ليس لها وقت محدد ومعين من قبل الشارع فلا

توصف بأداء ولا قضاء ، ولا إعادة ، سواء كانت من نوات السبب كتحية

المسجد ، وسجدة التلاوة فإن سبب تحية المسجد دخول المسجد ، وسجدة

التلاوة سببها قراءة آية السجدة ، أم كانت مما لا سبب لها كالنوافل المطلقة

من صلاة ، وصيام ، وصدقة ونحوها وكذا الإنكار المطلقة .

وقد توصف العبادة التي لها سبب بالإعادة مثل تحية المسجد ، فإن

من أتى بها ظاناً أنه متطهر ثم تبين أنه محدث فإنه بعد الطهارة يأتي بها ،

ويوصف فعله الثاني بالإعادة (١) .

وإن كان للعبادة وقت معين فإما أن تقع في وقتها المعين لها ، أو قبله

، أو بعده ، فإن وقعت العبادة قبل وقتها حيث جوزه الشارع سميت تعجيلاً

١ - يراجع : نهاية السؤل للأستوي ٨٩/١ - البحر المحيط ٣٢٢/١ - شرح الكوكب المنير ٣٦٢/١
- أصول الفقه ١٧٧/١ - أبو النور زهير ١٧٧/١ .

وإن وقعت في وقتها المعين ولم تسبق بأداء مختل سميت أداءً وُزن وقعت
بعد وقتها المعين مضيقاً كان أو موسعاً سميت قضاءً (١) .

وبناءً على ذلك نجد أن الحكم التكليفي ينقسم باعتبار الوقت الذي
قدره الشارع للعبادة على أربعة أقسام :

- | | |
|-------------|---------------|
| ١ - التعجيل | ٢ - الأداء |
| ٣ - القضاء | ٤ - الإعادة . |

القسم الأول : التعجيل

التعجيل في اللغة : هو الإتيان بالشيء على عجل ، يقال استعجل
الرجل أي حثه وأمره أن يعجل في الأمر ، وأعجلت المرأة أي وضعت
ولدها لغير تمام (٢) .

واصطلاحاً : هو إيقاع العبادة قبل وقتها المقرر لها شرعاً حيث أجاز
الشارع تقديمها على الوقت (٣) .

١ - يراجع : المستصفي ٩٥/١ - المحصول ٢٧/١ - البحر المحيط ٣٣٢/١ - شرح الكوكب
المنير ٣٦٥/١ - غاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري ص ١٦ - غاية الوصول ١٠٠/د/جلال
الدين عبد الرحمن ص ٢٥٤ .
٢ - يراجع : لسان العرب مادة (عجل) ٤٢٥/١١ - المعجم الوجيز مادة (عجل) ص ٤٠٧ .
٣ - يراجع : نهاية السؤل للأسفوي ٩٠/١ - البحر المحيط للزركشي ٣٣٧/١ - أصول الفقه ١٠٠/د/١
محمد أبو النور زهير ٧٨/١ .

ونذلك مثل إخراج زكاة الفطر في أول شهر رمضان فإن الشارع الحكيم أجاز ذلك للمكلف حيث وجد أحد سببي العبادة وهو إدراك جزء من شهر رمضان وإن لم يدرك السبب الثاني وهو جزء من شوال (١) .

شرح التعريف

قوله " إيقاع جنس في التعريف يشمل الأداء والقضاء ، والإعادة . وإضافة الإيقاع إلى العبادة قيد في التعريف يخرج به المعاملة فبأنها لا توصف بتعجيل ولا بغيره .

وقوله : (قبل وقتها المقدر لها شرعاً) قيد في التعريف يخرج به الأداء ، والقضاء ، والإعادة ، ويخرج به أيضاً العبادة التي لم يقدر لها وقت فبأنها لا توصف بتعجيل ولا بغيره من أداء أو قضاء .

وقوله " حيث أجاز الشارع تقديمها على الوقت " فيه إشارة إلى أن العبادة لا يجوز فعلها قبل وقتها إلا إذا كان مأثوماً فيها من الشارع ، أما إذا

١ - لخصف الطماء في وقت وجوب زكاة الفطر .

فذهب الشافعية إلى أنها تجب بأول ليلة العيد وبهذا قال أحمد ، ومالك في رواية ، وقد أجاز الشافعية تقديمها على ذلك قال الإمام النووي في المجموع : " وقال أصحابنا : يجوز تعجيل زكاة الفطر قبل وجوبها بلا خلاف " .

وذهب الحنفية : إلى أن وقت وجوب زكاة الفطر هو طلوع فجر يوم الفطر وبهذا قال مالك في روايته الثانية ، وقد أجاز الحنفية تقديمها على يوم الفطر ، لأنه أدى بعد تقرر السبب فأنشبه التعميل في الزكاة .

يراجع : الهداية مع شرح فتح القدير ٢/٢٩٧ : ٢٩٩ - ط - دار الفكر - المعني لابن قدامة ٤/٥٩ - ط دار الحديث - معني المحتاج ١/٥٤٣ - ط - دار الفكر ، المجموع للنووي ١/٨٧ - ط - مكتبة الإرشاد .

لم يكن مأثوناً فيهما من الشارع فلا تتعقد العبادة وتكون فاسدة ولا توصف بالتعجيل (١) .

القسم الثاني : الأداء

الأداء في اللغة : يطلق على إعطاء الحق لصاحب الحق ، يقال : أدى الشيء إذا أوصله ، وأدى دينه تأدية أي قضاؤه ، وأدى الصلاة أي أقامها لوقتها ، وأدى الشهادة أي ألتى بها (٢) .

واصطلاحاً : عرف الأداء بتعريفات كثيرة وأشهر هذه التعريفات هو تعريف القاضي البيضاوي .

فقال الأداء هو : إيقاع العبادة في وقتها المقدر لها أولاً شرعاً غير مسبوقه بآيتين مشتمل على نوع من الخلل (٣) .

شرح التعريف

" الإيقاع " : جنس في التعريف يشمل الأداء والقضاء والإعادة وإضافة العبادة إلى الإيقاع يخرج المعاملة فإنها لا توصف بأداء ولا بخبره .

١ - يراجع : أصول الفقه ١/٤٠٠ د/ محمد أبو النور زهير ١/٧٨ - بحوث في أصول الفقه ١/٤٠٠ د/ الحسين يوسف أشوخ ص ٤٣

٢ - ينظر : لسان العرب مادة (أداء) ١/٢٦ - المعجم الوجيز مادة (أدى) ص ١٠٠

٣ - يراجع : نهاية السؤل للأسنوي ١/٩٠ - المستصفي للغزالي ١/٩٥ - المحصول ١/٢٧ - شرح العنبد على مختصر ١/٢٢٣ - شرح الكوكب المنير ١/٣٦٥ - شرح التلويح على التوضيح ١/٣٠٢ - رفع الحجاب ١/٤٩٦ - التمهيد للأسنوي ص ٦٣ - أصول الفقه ١/٤٠٠ د/ محمد أبو النور زهير ١/٧٨ .

وقوله : " في وقتها المقدر لها " قيد ثان في التعريف يخرج به التعجيل فإنه إيقاع العبادة قبل وقتها المقدر لها ، كما بحرج به أيضاً القضاء فإنه إيقاع العبادة قبل وقتها المقدر لها ، كما يخرج به أيضاً العبادة التي لم يقدر لها وقت كالنوافل المطلقة والآنكار المطلقة .

وقوله : " أولاً " قيد ثالث يخرج به قضاء الصوم فإن الشارع جعل له وقتاً مقدرًا لا يجوز تأخير عنه ، وهو من حيث القوات إلى رمضان في السنة الثانية ، فإذا فعله فيه كان قضاءً ، لأنه فعله في وقته المقدر له ثانيًا لا أولاً .

وقوله : " شرعاً " قيد رابع في التعريف يخرج به ما قدر له وقت لا بأصل الشرع وإنما حدده أهل العرف كما إذا قال السيد لعبده : أسرج الدابة ، فإذا فعله في وقته لا يوصف بالأداء وإذا أخره عن وقته فلا يوصف فعله بالقضاء ، لأن الوقت المقدر للفعل لم يكن مقدرًا شرعاً وإنما مقدر عرفاً .

وقوله : " غير مسبوقه ببيان مشتمل على نوع من الخلل " قيد في التعريف يخرج به الإعادة فالإعادة وإن وقعت في الوقت المقدر للعبادة إلا

أنها لا بد وأن تكون معبودة بإتيان مشتمل على نوع من الخلل وإلا كانت أداءً لا إعادة (١) .

أما الحنفية فقد عرفوا الأداء بأنه : تسليم عين ما ثبت بالأمر واجبا كان أو نفلا (٢) .

فالأداء عندهم من أقسام المأمور به مؤقتا كان أو غير مؤقت عبادة كان أو معاملة .

ومرادهم بالثابت بالأمر : ما عُلِمَ توبته بالأمر فيشمل الواجب والنفل مؤقتين كان أو غير مؤقتين كما يشمل العبادة والمعاملة فيعم أداء الزكوات والأمانات والمنذورات والكفارات وغيرها .

هذا : وقد قسم الحنفية الأداء إلى ثلاثة أقسام :

١ - أداء كامل . ٢ - أداء قاصر . ٣ - أداء في معنى القضاء .

الأداء الكامل وهو : الإتيان بالمطلوب أو المأمور به مستجمعا لجميع الأوصاف المشروعة .

ومثله في العبادات : الإتيان بالصلاة المشروع فيها الجماعة كالصلوات المكتوبة والعديد والتراويح .

١ - يراجع : شرح الكوكب المنير ١/٣٦٥ - نفائس الأصول ص ١/٣٢٢ - رفع الحالج ١/٤٩٧ - شرح العبد على مختصر المنهني ١/٢٢٢ - شرح تنقيح الفصول ص ٧٢ - أصول الفقه ١/٧٨٠ - محمد أبو النور زهير ١/٧٨٠ .
٢ - يراجع : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ١/٢٠١ - شرح التلويح على التوضيح ١/٣٠٢ - فواتح الرحموت ١/٨٦ .

ومثله في المعاملات وحقوق العباد : مثل ردّ عين المغضوب
سالمًا على الذي غضبه عليه ، وتسليم عين المبيع الثابت بالعقد إلى
المشتري على الوجه الذي اقتضاه العقد (١)

والثاني : الأداء القاصر ، وهو عبارة عن الإتيان بالمطلوب غير
مستجمع لجميع الأوصاف المشروعة فيه .

ومثله في العبادات : الإتيان بالصلاة المشروع فيها الجماعة منفردا
فهو أداء قاصر لانعدام الوصف المرغوب فيه شرعاً وهو الجماعة فهو
أداء باعتبار الوقت ، قاصر باعتبار ترك الجماعة .

ومثله في المعاملات : ردّ عين المغضوب إلى المغضوب منه
لأعلى الوجه الذي غضبه كأن يُردّ إليه مشغولا بجناية جناها تستحق بها
رقبة أو طرفاً من أطرافه أو مشغولا بدين بسبب استهلاكه مال إنسان في
يده فهو أداء لكونه ردا لعين المغضوب ولكنه قاصر ، لأنه ليس على
الوصف الذي وجب عليه أدائه (٢) .

ثالثا : الأداء الذي هو معنى القضاء وقد مثلوا له في العبادات بما
إذا أدرك المأموم أول صلاة الجماعة مع الإمام ثم فاته الباقي بسبب من
الأسباب كنوم خلف الإمام ، أو أحدث ولم ينتبه إلا بعد فراغه فإن إتقته

١ - إراجع : تفسير التحرير ٢/٢٠٣ - توضيح شرح الفتاوى مع شرح التلويح ١/٣١٠ - التقرير
والتجوير ١٢٧/٢ - أصول الفقه للشيخ الفخري ص ٤١٠ ، ٤١١ .
٢ - ينظر : المرجع السابق .

بالصلاة بعد فراغ الإمام أداء باعتبار الوقت ، وشيبه بالقضاء لفوات ما التزمه من الأداء مع الإمام فهو يقضي ما انعقد له إحرام الإمام من المتابعة والمشاركة معه بمثله ، أي بمثل ما انعقد له الإحرام لا بعينه لعدم كونه خلف الإمام حقيقة إلا أنه لما كانت العزيمة في حقه الأداء مع الإمام لكونه مقتدياً وقد فاتته ذلك بعذر النوم أو الحدث جعل الشارع أداءه في هذه الحالة كالأداء مع الإمام فصار كأنه خلف الإمام فصح اجتماعهما أي الأداء والقضاء في فعل واحد مع تنافيهما لاختلاف الجهة ، ثم لما كان أداء باعتبار الأصل قضاءً باعتبار الوصف جعل أداءً شبيهاً بالقضاء لا قضاءً شبيه بالأداء ، لأن التسمية باعتبار الأصل أولى من التسمية باعتبار الوصف ، لأن الوصف تبع .

ومثلوا له في المعاملات : بما إذا تزوج امرأة وسمّى لها مهراً عبارة عن عبد مملوك لغيره حين التسمية وبعد التسمية اشتراه وسلمه لها فإن هذا أداء لكونه عين ما وجب عليه بالتسمية ولذا تجبر المرأة على استلامه إذا أبى ، ويشبه القضاء ، لأن الزوج بعد شرائه للعبد انتقل ملكه إليه لا إلى الزوجة ولذا ينفذ فيه عقبه ولا ينفذ العتق منها ، وتبدل الملك بمنزلة تبدل العين (١)

١ - يراجع : التقرير والتحرير ١٢٧/٢ - شرح التلويح على التوضيح ٣١١/١ ، ٣١٢ - تيسير التحرير ٣٠٢/٢ - حاشية نسمات الأسفار لابن عابدين ص ٢٨٥ ، ٢٩٠ - أصول المرخضي ٤٨/١ - أصول الفقه للشيخ الخضر . ص ٤١٠ ، ٤١١ .

القسم الثالث: " الإعادة "

الإعادة في اللغة : تكرير الفعل مرة أخرى ، يقال : عاد إليه أي

رجع ، وأعدت الشيء ربحته ثانياً ، ومنه إعادة الصلاة (١) .

واصطلاحاً : للإعادة تعريفات كثيرة عند الأصوليين أشهرها

وأوضحها أن الإعادة هي : إيقاع العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً وقد

سبقت بإتيان مشتمل على نوع من الخلل (٢)

شرح التعريف :

قولهم : " إيقاع " جنس في التعريف الإعادة والأداء والقضاء .

وقولهم : " العبادة " قيد في التعريف يخرج به المعاملة فلا

توصف بإعادة ولا يغيرها .

وقولهم : " في وقتها المقدر لها شرعاً " قيد في التعريف يخرج

به التحصيل ، لأنه فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً كما يخرج به أيضاً

القضاء ، لأنه فعل العبادة بعد الوقت المقدر لها شرعاً .

١ - يراجع : لسان العرب مادة (عود) ٣/٣١٧ - المصباح المنير مادة (عود) ص ٢٢٥ - مختار

الصالح مادة (عود) ص ١٩٣ .

٢ - ينظر : المحصول ١/٢٧ - شرح العضد على مختصر المنتهى ١/٢٢٢ - المستقصى للغزالي ١/٩٥ -

شرح الكوكب المنير ١/٣٦٨ - منهاج الوصول مع نهاية السؤل للأسنوي ١/٨٨ - شرح التلويح على

التوضيح ١/٣٠٢ - رفع الحالج ١/٤٩٨ - كشف الأسرار ١/٣٠٣ - البحر المحيط ١/٢٢٢ - روضة

النظر ١/٢٥٤ - غاية الوصول للأسنوي ص ١٧٠ .

وقولهم : " وقد سبقت بإتيان مشتغل على نوع من الخلل " قيد

في التعريف يخرج به الداء ، لأنه فعل العبادة في وقتها مع عدم سبقتها
بإداء مختل (١)

" تنبيه "

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الخلل المذكور في التعريف المراد به
غير الفساد، كمن ظن أنه متطهر فصلي ثم تبين أنه علي غير طهارة ، أو
ظن أنه متجه إلى القبلة فصلي ثم تبين أنه متجه إلى غير القبلة ، وكذا من
نسي النية أو القراءة ثم تذكر بعد الفراغ من صلاته فإنه يجب عليه الإعادة
، لأن الأولى وقعت مختلة ، فإن أتى بالصلاة ثانيا في الوقت فإن صلاته
الثانية توصف بالإعادة ، لأنها سبقت بإتيان مشترك مشتغل على نوع من
الخلل .

أما لو تعدد إفساد الصلاة كمن ترك ركنا من أركان الصلاة أو تعدد
صلاة بغير طهارة فإن صلاته هذه لا يعتد بها ، لأنها كالعدم ويجب عليه
فعل الصلاة ثانيا ، فإن أتى بالصلاة مرة ثنية في الوقت فإن فعله هذا لا
يوصف بالإعادة وإنما هو أداء ، وإن أتى بالصلاة بعد الوقت فإنها تكون
قضاء ، لأن الإعادة فعل العبادة ثانيا في الوقت لخلل في الفعل الأول مع

١ - تراجع : أصول الفقه ١/١٠١ د/ محمد أبو النور زهير ص ٨٠ - بحوث في أصول الفقه ١/١٠١
الحسيني يوسف الشيخ ص ٤٤ .

الاعتداد به في الجملة كترك ركن أو شيء من الصلاة سهوا فإنه إن تذكر بعد الفراغ من الصلاة تجب عليه الإعادة (١) .

القسم الرابع : " القضاء "

القضاء في اللغة : الحكم والفصل ، يقال : قضى يقضي قضاء فهو قاض إذا حكم وفصل ، وقضاء الشيء بمعنى إحكامه وإمضائه والفراغ منه (٢) .
هذا : ويطلق كلا من الأداء والقضاء على الآخر مجازا شرعا لتباين المعنيين في اشتراكهما في تسليم الشيء إلي من يستحقه وفي إسقاط الواجب فيقال : " أدبت الدين " أي قضيته ، فاستعمل الأداء بمعنى القضاء مجازا ، ومن إطلاق القضاء على الأداء مجازا قوله تعالى " فإذا قضيتُم مَتَابِعَكُم (٣) أي أدبتم ، ومنه قوله تعالى " فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض (٤) أي إذا أدبتم صلاة الجمعة فاطلاق القضاء على الأداء مجازا (٥) .

-
- ١- يراجع : شرح القلوبيع على التوضيح ٢٠٢/١ ، تفسير التحرير ١٩٩/٢ ، التقرير والتحرير ١٢٢/٢ ، حاشية الطار على شرح الجلال المطي على جمع الجوامع ١٥٩/١ ، غاية الوصول ١ د. جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .
٢- يراجع : لسان العرب مادة (قضى) ١٨٦/١٥ - مختار الصحاح مادة (ق ض ي) ص ٢٢٦ - المعجم الوجيز مادة (قضى) ص ٥٠٦ .
٣- من الآية ٢٠٠ من سورة البقرة .
٤- من الآية ١٠ من سورة الجمعة .
٥- يراجع : شرح التوضيح على القلوبيع ٢٠٢/١ - البحر المحوط ٢٢٦/١ .

واصطلاحاً : للقضاء تعريفات كثيرة وكلها تدور حول معنى واحد

وهو : إيقاع العبادة بعد وقتها المقدر لها شرعاً (١) .

شرح التعريف :

قولهم " إيقاع " جنس في التعريف يشمل القضاء والأداء

والإعلاء.

وإضافة العبادة إلى الإيقاع يخرج المعاملة فلا توصف بأداء ولا

قضاء عند الجمهور خلافاً للحنفية .

وقولهم " بعد وقتها المقدر لها شرعاً " ، قيد يخرج به التعجيل

لأنه فعل العبادة قبل وقتها المقدر لها شرعاً ، كما يخرج به أيضاً الأداء

والإعلاء ، لأن كلا منهما فعل العبادة في وقتها المقدر لها شرعاً (٢) .

أما الحنفية فقد عرفوا القضاء بأنه : تسليم مثل الواجب بالامر

وهذا التعريف شامل للعبادات والمعاملات معاً .

١ - ينظر : المستصفي للغزالي ٩٥/١ - تصنيف المسامع بجمع الجوامع ١٩٠/١ - شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية الطبر ١٥٠/١ - نهاية السؤلر للأسنوي ٩١/١ - المحصول ٢٧/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٢٣٣/١ - شرح الكوكب المنير ٣٦٧/١ - روضة الناظر لابن قدامة ٢٥٤/١ .

٢ - يراجع : شرح المضد على مختصر المنتهى ٢٣٣/١ ، أصول الفقه ١٠١ د محمد أبو النور زهير ٨١/١ ، ٨٢ ، أصول الفقه للشيخ الخضري ص ٣٩ - بحوث في أصول الفقه ١ د الصبوني الشيخ ص ٤٥ .

وقولهم : " تسليم مثل الواجب " ولم يقولوا الثابت كما قالوا في
تعريف الأداء للدلالة على أن المعتبر في القضاء الواجب ، لأن النوافل
عندهم لا تقضى ، لأن النفل لا يضمن بالترك إلا إذا شرع فيه المكلف ثم
أفصده فإنه يصير بالشرع فيه واجباً فيقضى (١) .

أقسام القضاء : قسم الجمهور من الأصوليين القضاء إلى أربعة
أقسام :

القسم الأول : قضاء كان أدائه واجباً ولكنه كان ممكناً عقلاً وشرعاً
وذلك كقضاء الصلاة المتروكة ولم تفعل في وقتها قصداً بلا غر .

القسم الثاني : قضاء لم يكن الأداء فيه واجباً ، ولكنه كان ممكناً
شرعاً وعقلاً ، وكذلك كقضاء ما تركه كلاً من المريض والمسافر من
الصوم ، فإن كلا منهما لم يجب عليه أداء الصوم وذلك لوجود الرخصة
لهما في الإفطار الثابتة بقوله تعالى " وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةُ
مَنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (٢) فأداء الصوم كان ممكناً عقلاً وشرعاً من المريض
والمسافر إذا لم يتضررا به ، لأن العقل والشرع لا يحيلان الصوم من
المريض والمسافر في حالة عدم الضرر .

١- يرجع : شرح التلويح على التوضيح ٣٠٢/١ ، ٣٠٢ - كشف الأسرار للبخاري ٢٠٢/١ ، ٢٠٣ -
 التقرير والتحجير ١٢٥/١ - فوائح للرحموت ٨٦/١ - تيسير التحرير ١٩٩/٢ .
 ٢ - من الآية ١٨٥ سورة البقرة .

القسم الثالث : قضاء لم يكن الأداء فيه واجباً وليس ممكناً عقلاً
 وذلك كقضاء الشخص لصلاة نام عنها حتى خرج وقتها فالصلاة ليست
 واجبة على النائم حالة نومه لرفع القلم عنه لحديث النبي - صلى الله عليه
 وسلم - " رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ وعن الصغير حتى
 يكبر ، وعن المجنون حتى يعقل أو يفيق (١) " وأداء الصلاة مع النوم
 يستحيل عقلاً لاستحالة قصد إلى العبادة مع الغفلة عنها .

القسم الرابع : قضاء لم يكن الأداء فيه واجباً ولم يكن ممكناً شرعاً
 وذلك كقضاء الحائض والنفساء ما فاتها من صيام مدة الحيض والنفاس ،
 فالصيام لم يجب عليهما أداؤه في مدة الحيض والنفاس لوجود مانع شرعي
 وإن كان ممكناً عقلاً إلا أن الشارع منعهما منه فالمانع شرعي للنهي عن
 الصوم للإثم (٢) .

أما الحنفية فقد قسموا القضاء إلى ثلاثة أقسام هي : قضاء بمثل
معقول ، وقضاء بمثل غير معقول ، وهذان القسمان يطلق عليهما اسم

١ - الحديث رواه النسائي في باب من طلق نفسه عن - عائشة رضي الله عنها - ورواه الحاكم في
 كتاب الصلاة ، والبيهقي في كتاب الصيام ، والبيهقي في مجمع الزوائد كلهم عن ابن عباس - ورواه
 الإمام أحمد في مسنده عن علي رضي الله عنه - يُنظر : متن النسائي ١٥٦/٦ - مسند أحمد ١٤٠/١ -
 المستدرک للحاكم ٢٥٨/١ - السنن الكبرى للبيهقي ٢٦٩/٤ - مجمع الزوائد ٢٥٤/٦ .
 ٢ - ينظر : المحصول للرازي ٢٨/١ - نهاية النول للسوي ٩٢/١ - مناهج العقول للبيهقي ٨٧/١ -
 شرح الكوكب المنير ٣٦٧/١ - روضة الناظر لابن قدامة ٢٥٦/١ ، ٢٥٧ - أصول الفقه ١/٥٠١ -
 محمد أبو النور زهير ٨٢/١ - بحوث في أصول ١/٥٠١ الدصيني الشيخ ص ٤٥ - نفائس الأصول
 للقرافي ٣٢٨/١ - تصنيف المسامع بجمع الجوامع ١/١٩٣ - البحر المحيط ١/٣٣٥ - شرح المحلى
 على جمع الجوامع مع حاشية العطار ١/١٥٣ - أصول الفقه ١/٥٠١ - محمد أبو النور زهير :

القضاء المحض ، وقضاء شبيه بالأداء ، وقد يسميه البعض بالقضاء غير المحض (١) .

القسم الأول : القضاء بمثل معقول ، أي القضاء الذي تعقل فيه المماثلة فيتمكن العقل من إدراك المماثلة فيه وهو ضريان : كامل وقاصر .
فالقضاء الكامل : هو ما تتحقق فيه المماثلة صورة ومعنى كالصوم في حقوق الله تعالى ، وضمان المغصوب بالمثل إذا كان مثلياً في حقوق العباد .

والقضاء القاصر : هو ما تتحقق فيه المماثلة معنى فقط لا صورة كضمان المغصوب بالقيمة عند العجز عن المثل الكامل ، أي للعجز عن المثل صورة ومعنى كان يكون قد انقطع من الأسواق أو تحقق العجز عن المثل صورة كضمان الحيوان بالقيمة ، وضمان العددي المتقارب كالبطيخ والرمان بالقيمة للعجز عن المثل صورة فهنا تحققت المثلية في البذل بالقيمة معنى لا صورة ، فهذا يسمى قضاء قاصر بمثل معقول ، أما كونه قضاء فظاهر ، وأما كونه قاصراً فلا تنفاء الصورة ، وأما كونه بمثل معقول فللمساواة في المالية ، هذا في حقوق العباد ، أما في حقوق الله تعالى فلا

١ - يرجع شرح التلويح على التوضيح ٣١٣/١ - التقرير والتحجير ١٢٨/١ - كشف الأسرار للبخاري ٢٠١/١ .

يجري فيها هذا التقسيم ، وهذا القسم لا يصار إليه إلا عند العجز عن الأول^(١) .

القسم الثاني : القضاء بمثل غير معقول ، وهو القضاء الذي لا يدرك العقل فيه المماثلة .

مثاله في العبادات : الفدية للصوم ، فإن كون الفدية وهي صاع من تمر أو صاع من شعير ، أو نصف صاع من بُر أو دقيق بدلاً عن الصوم لمن عجز عن الصيام دائماً فإنه قضاء لا تعقل فيه المماثلة ، لأن العقل لا يدرك المماثلة بين الفدية والصوم لا صورة ولا معنى .

ومثاله في حقوق العباد ضمان النفس والأطراف بالمال في القتل والقطع الخطأ ، لأنه لا توجد مماثلة في الصورة ولا في المعنى بين النفس أو الطرف والمال ، لأن الأدمي يملك المال ويبنّله ، والمال مملوك مبتذل ، ولأجل عدم المماثلة لم يشرع المال في ضمان النفس أو الأطراف إلا عند تعذر المثل الكامل المعقول وهو القصاص ، ومراعاة لصيانة نفس المقتول

١ - يراجع التقرير والتحيز ١٢٨/٢ - التتبع على التوضيح لمصدر التشريعة ٢٢٢/١ - أصول السرخسي ٥٥/١ - غاية الوصول ١٠٠/دجلال الدين عبد الرحمن ص ٢٦٦ .

أو الطرف عند الهدر ، والتخفيف عن كل من القاتل والقاطع خطأ لعدم قصدهما (١).

القسم الثالث : القضاء الشبيه بالأداء

ومثاله في العبادات : قضاء تكبيرات العيد لمن أدرك الإمام وهو راكع وخاف أن يرفع الإمام رأسه من الركوع لو اشتغل بتكبيرات العيد قائماً ، فإنه يكبر للافتتاح أولاً قائماً ثم يكبر للركوع ويركع مع الإمام ثم يكبر تكبيرات العيد وهو راكع من غير أن يرفع يديه في التكبير فهذا يعتبر قضاء شبيه بالأداء لأن الركوع يشبه القيام .

ومثاله في المعاملات : كتسليم القيمة فيما إذا تزوج الرجل امرأة على تدب غير معين ، فتسليم قيمته قضاء حقيقة ، لكون القيمة مثل الواجب لا عينه لكنه يشبه الأداء لما في القيمة من جهة الأصالة بناءً على أن العبد مجهول الوصف ، ولا يمكن إداؤه إلا بتعيينه ، ولا تعيين له إلا بالتقويم ، فصارت القيمة أصلاً يرجع إليه من هذا الوجه فكان قضاؤها يشبه الأداء ،

١ - يراجع أصول الفرضي ٤٩/١ - التقرير والتخيير ١٢٨/٢ - التفتيح على التوضيح لصدر الشريعة مع شرح التلويح ٣٢٢/١ ، ٣٢٣ - كشف الأسرار للبغلي ٢٢٢/١ - غاية الوصول ١٥٠/١ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٢٦ .

ولذا تجبر المرأة على قبول قيمة عبد وسط إذا أتاها بها كما تجبر على قبول عبد وسط إذا أتاها به ، لكونه عين الواجب (١) .

الفرع الخامس :

" في تقسيم الحكم باعتبار موافقته للدليل ومخالفته له "

ينقسم الحكم باعتبار كونه على وفق الدليل أو على خلاف الدليل إلى قسمين وهما الرخصة والعزيمة .

هذا : وقد اختلف الأصوليون في كون الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم التكليفي أو من أقسام الحكم الوضعي على قولين :

القول الأول : أن الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم التكليفي ، لأنهما لا يخرجان عن أحكام التكليف الخمسة فكانتا من أقسام الحكم التكليفي لذلك وإلى هذا ذهب القاضي البيضاوي (٢) والإمام الرازي (٣) والقرافي (٤) .

-
- ١ - يراجع : كشف الأسرار لعبد العزيز البخاري ٢٣٤/١ - أصول السرخسي ٥٩/١ - شرح التلويح على التوضيح ٣٢٣/١ - التقرير والتحجير لابن أمير الحاج ١٢٨/٢ .
 - ٢ - القاضي البيضاوي : سبقت ترجمته .
 - ٣ - الإمام الرازي : سبقت ترجمته .
 - ٤ - القرافي : هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي من علماء المالكية ، ولد سنة ٦٢٦ هـ - ١٢٢٨ م كان إماماً عالماً ، فتحت إليه رياسة الملكية في عهده ، كان بارعاً في الفقه والأصول والتفسير ، والحديث وعلم الكلام ، والنحو ، له مؤلفات عدة منها : تنقيح الأصول في أصول الفقه ، شرح المحصول للإمام الرازي ، وغير ذلك كثير ، توفي سنة ٦٤٨ هـ - ١٢٨٥ م .
- يراجع : الأعلام ٩٤/١ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ٨٩/٢ ، ٩٠ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٢٨٩ .

ورجحه الإمام الزركشي (١) في البحر المحيط حيث قال : " والحق أنها " أي الرخصة من خطاب الإقضاء ولهذا سموها واجبة ومنذوبة ومباحة (٢) القول الثاني : أن الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم الوضعي وإلى هذا ذهب بعض الأصوليين كالأمدي (٣) وغيره ، لأن اعتبار الحكم رخصة أو عزيمة ، واعتبار السفر والمرض والإكراه والضرورة مثلاً أسباباً للترخيص أو مانعة من التكليف بحكم العزيمة ، أو دارئة للعقاب على مخالفة هذا التكليف كل هذا لا طلب فيه ولا تخيير بل فيه وضع وجعل واعتبار ، فالبحت في الرخصة والعزيمة لا ينصب على أحكامهما التكليفية ، لأن هذا البحث لا حاجة إليه إذ لا خصوصية لأحكام الرخصة والعزيمة مثلاً على غيرهما من الأحكام ، ولكن البحث ينصب على دراسة أسباب الترخيص التي تعد أسباباً لإباحة الفعل الذي كان ممنوعاً ونفي صفة الجريمة والمعصية عنه أو أسباباً لعدم التكليف بهذا الفعل أو موانع من

١ - الزركشي : سبقت ترجمته .

٢ - يراجع : البحر المحيط ٣٢٧/١ - التقرير والتجوير ١٥٢/٢ - شرح المضد على مختصر المنتهى وحاشية التفازاني عليه ٨/٢ - نهية السؤل ٩٧/١ - مناهج العقول للبخشي ٩٦/١ - شرح الكوكب المنير ٤٨٢/١ - نفائس الأصول للقرافي ٣٣١/١ - المحصول ٢٨/١ - كشف الأسرار للبخاري ٤٣٢/٢ - شرح المحلي على جمع الجوامع ، وتقريرات للشيخ عبد الرحمن الشربيني مع حاشية المطار ١٦٠/١ ، ١٦١ .

٣ - الأمدي : سبقت ترجمته .

العقاب على مخالفته وهذه كلها أحكام وضعية لا طلب فيها ولا تخيير،
ولذلك كانت الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم الوضعي (١) .

والتحقيق : أن الخلاف في كون الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم
التكليفي أو من أقسام الحكم الوضعي خلاف لفظي ، وذلك لأن في كل من
الرخصة والعزيمة نجد أن الشارع قد جعل شيئاً سبباً في شيء آخر وهذا
الشيء الآخر هو حكم تكليفي ، فمن نظر إلى السبب أي إلى كون هذا
الجعل سبباً قال إنهما من الحكم الوضعي ، ومن نظر إلى الحكم المسبب
قال إنهما من أقسام الحكم التكليفي ، فللشارع في الرخص حكمان كونهما
جوباً أو ندباً أو إباحة وهو من أحكام الاقتضاء والتخيير ، وكونها مسببة
عن عذر طارئ في حق المكلف يناسب تخفيف الحكم عليه مع قيام الدليل
على خلافه وهو من أحكام الوضع ، لأنه حكم بالمسببية ولا بدع في جواز
اجتماعهما في شيء واحد من جهتين فإن إيجاب الجلد للزاني من أحكام
الاقتضاء من وجه وهو ظاهر ، ومن أحكام الوضع من حيث كونه مسبباً

١ - برالبع : الأحكام للأمدى ١٣١/١ - فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مع المستصفي
١١٦/١ - مناهج القول للبدخشي ٩٦/١ - البحر المحيط للزركشي ٣٢٧/١ - شرح الكوكب المنير
٤٨٢/١ - التقرير والتحصيل ١٥٣/٢ - أصول الفقه لمصنح حماد ص ١١١ - علم أصول الفقه
لغلاف ص ١٢٤ .

عن الزنا ، وكون العزيمة والرخصة من الأحكام التكليفية هو الأولى والمعتمد عند جمهور الأصوليين (١) .

هذا : وقد اختلف القائلون بأن الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم التكليفي في كونهما من أقسام ذات الحكم التكليفي فتكونا من نفس الحكم أم أنهما من أقسام الفعل الذي هو متعلق الحكم التكليفي على قولين :

القول الأول : أن الرخصة والعزيمة من أقسام الحكم التكليفي وإلى هذا ذهب الغزالي (٢) ، والبيضاوي (٣) ، وابن السبكي (٤) ، والأسنوي (٥) ، وغيرهم (٦) ، وذلك لأن كلاً من العزيمة والرخصة ترجعان إلى خطاب الشارع بالانقضاء أو التخيير ، فالعزيمة اسم لما طلبه الشارع أو إباحة غير مبني على أضرار المكلفين ، والرخصة اسم لما أجازته

١ - يراجع : التقرير والتحبير ١٥٣/٢ - شرح الكوكب المنير ٤٨٢/١ - أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص ١٢٤ ، ١٢٥ - غاية الوصول ١٠٤/د جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٧١ ، ٢٧٢ .

٢ - الإلم الغزالي : سبقت ترجمته .

٣ - البيضاوي : سبقت ترجمته .

٤ - ابن السبكي : هو عبد الوهاب بن علي الكافي السبكي ، أبو نصر قلنسي القضاة المؤرخ الباحث ، ولد في القاهرة سنة ٧٢٧ هـ - ١٣٢٧ م ، وانتقل على دمشق مع والده فسكنها ، كان طلق اللسان قوي الحجة انتهى إليه قضاء القضاة في الشام ، وعزل وتصب عليه شيوخ عصره ، من مصنفاته رفع الحلب عن مختصر ابن الحاج ، شرح منهاج البيضاوي في الأصول ، جمع الجوامع في الأصول أيضاً وغير ذلك كثير ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٧١ هـ - دفن بمسجد قاسيون بدمشق .

يراجع : الأعلام للزركلي ٢٣٥/٤ - فتح المبين في طبقات الأصوليين ١٩١/٢ ، ١٩٢ - شذرات الذهب ج ١ - أصول الفقه لتاريخه ورجاله ص ٣٩٤ .

٥ - الأسنوي : سبقت ترجمته .

٦ - يراجع : المستصفى ٩٨/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٩٧/١ - شرح المطي على جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية الطلار ١٦٦/١ ، ١٦٧ - البحر المحيط للزركشي ٣٢٧/١ - تشنيف المستمع لجمع الجوامع ١٩٦/١ - شرح الكوكب المنير ٤٨١/١ - التقرير والتحبير ١٥٣/١ - التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ص ٧١ .

الشارع بناء على الأذكار فتكون العزيمة بمعنى التأكيد في طلب الشيء ،
والرخصة بمعنى الترخيص (١) .

القول الثاني : أن الرخصة والعزيمة من أقسام الفعل الذي هو متعلق الحكم
التكليفي وإليه ذهب الإمام الرازي (٢) ، والأمدي (٣) ، وابن الحاجب (٤)
وغيرهم ، وذلك لأن الرخصة بمعنى الفعل المرخص
فيه ، والعزيمة بمعنى الفعل المعزوم عليه (٥) .

والتحقيق : أن الخلاف في اعتبار الرخصة والعزيمة من أقسام
الحكم التكليفي أو اعتبارهما من أقسام الفعل الذي متعلق الحكم التكليفي
خلاف لفظي ، لأنه يلزم من تقسيم الحكم التكليفي الذي هو خطاب الشارع
بالاقتضاء أو التخيير إلى رخصة وعزيمة وبالعكس ، فيلزم من تقسيم فعل
المكلف الذي هو متعلق الحكم إلى رخصة وعزيمة أن ينقسم الحكم إليهما
أيضاً ، ويشهد لذلك ما قاله الإمام الزركشي في البحر المحیط : والحق أنها
من خطاب الاقتضاء ، ولهذا قسموها إلى واجبة ومندوبة ومباحة ، وظاهر
كلام الجمهور أنها من أقسام الحكم وظاهر كلام الرازي أنها نفس فعل

١ - يراجع : شرح الكوكب المنير ٤٨١/١ - غاية الوصول أ/د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٧١

٢ - الإمام الرازي : سبق ترجمته .

٣ - الأمدي : سبق ترجمته .

٤ - ابن الحاجب : سبق ترجمته .

٥ - يراجع المحصول للرازي ٢٨/١ ، ٢٩ - الإحكام للأمدي ١٣١/١ - مختصر المنتهى مع شرح
العنود ٩٨/٢ - نهاية السؤل للأسنوي ٩٧/١ - شرح الكوكب المنير ٤٨٢/١ - تصنيف المسامع
بجمع الجوامع ١٩٦/١ - البحر المحیط ٣٢٧/١ - التمهيد للأسنوي ص ٧١ .

المكلف ، والقولان غير خارجين عن المدلول اللغوي ، فإن الأول يشهد له قول العرب : الرخصة : التيسير ، ويشهد للثاني قولهم : هذا رخصي من الماء أي هذا شربي (١)

وينقسم الحكم التكليفي باعتبار كونه على وفق الدليل أو على خلاف الدليل إلى قسمين وهما : الرخصة والعزيمة .

القسم الأول : الرخصة وهي في اللغة : التسهيل في الأمر والتيسير فيه ، يقال : " رخص الشرع لنا في كذا ترخيصاً وأرخص إرخاصاً إذا يسره وسهله ، والرخصة في الأمر ، خلاف التشديد فيه (٢) .

واصطلاحاً : عرفت الرخصة بتعريفات كثيرة كلها تدور حول معنى واحد وهو :

الحكم الثابت على خلاف الدليل لعذر (٣) .

شرح التعريف : قولهم : " الحكم " جنس في التعريف يشمل الرخصة والعزيمة وغيرهما .

-
- ١- يراجع : البحر المحيط ١/٣٢٧، ٣٢٨ - غاية الوصول ١/١٠١ - جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٧٢
 - ٢- يراجع : لسان العرب في مادة (رخص) ٤٠/٧ - المصباح المفيد مادة (ر خ ص) ص ١١٨ - مختار الصحاح ص ١١٠ .
 - ٣- ينظر : منهاج الوصول مع شرح الأسنوي ١/٩٣، ٩٤ - الإبهاج ١/٨١ - المصنوع ١/٢٩١ - شرح الكوكب المنير ١/٤٧٨ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٢/٨ - الأحكام للأمني ١/١٣٢ - أصول الفقه لحسين حماد ص ١١٢ - أصول الفقه لأبي زكي الدين شعبان ص ٢٠٣ - روضة الناظر ١/٢٥٩ - منكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٥٩ .

وقولهم : " الثابت " قيد أول في التعريف أشار به إلى أن الترخيص لا بد له من دليل ، وإلا لزم ترك العمل بالدليل المسالم عن المعارض وهو باطل ، فلو لم يكن الترخيص لدليل لم يكن ثابتاً بل يكون الثابت غيره (١) .

وقولهم : " على خلاف الدليل " قيد ثان في التعريف يخرج به ما يلي :

١ - الحكم الثابت على وفق الدليل ، مثل إباحة الأكل والشرب وغريهما فلا يسمى ذلك رخصة ، لأنه لم يقم على المنهج من هذه الأشياء دليل حتى تكون الإباحة ثابتة على خلافه .

٢ - الحكم الثابت بدليل ناسخ بحكم ثابت بدليل منسوخ فإنه لا يسمى رخصة إلا على سبيل المجاز ، وذلك مثل إيجاب ثبات الواحد من المسلمين أمام اثنين من الكفار المدلول عليه بقوله تعالى " الْآن خُفِّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَكُنْ أَنْ فِيكُمْ صَنِيعًا فَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ مِئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ " (٢) .

فإن هذا الدليل ناسخ لوجوب ثبات الواحد من المسلمين أمام العشرة من الكفار المدلول عليه بقوله تعالى " وَإِنْ كَانَ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ "

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٩٤/١ ، ٩٥ - منهاج العقول ٩٠/١ - بحوث في أصول الفقه ٨٥/١ / د/ الحسيني الشيخ ص ٤٧ - أصول الفقه ٨٠/١ / محمد أبو الفوارز زهير ٨٥/١ .
٢ - الآية رقم ٦٦ سورة الأنفال .

يَعْلَمُوا مِثْلَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَنْ يَعْطِیْوَا الْفَا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ " (١) .

فإيجاب ثبات الواحد من المسلمين أمام الاثنين من الكفار لا يعتبر رخصة ، لأنه لم يثبت على خلاف الدليل ، لأن الدليل المنسوخ بعد نسخة لا يسمى دليلاً .

٣ - الحكم الثابت بدليل راجح في مقابلة حكم ثبت بدليل مرجوح .
فإن الحكم الثابت بدليل راجح لا يسمى رخصة ، لأنه لم يثبت على خلاف الدليل ، لأن الدليل المرجوح لا يسمى دليلاً مع وجود الدليل الراجح وذلك مثل إيجاب الغسل من مجرد الإيلاج وإن لم يحدث إنزال الثابت برواية عائشة (٢) - رضي الله عنها - وهي صاحبة الحادثة حيث قالت: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل ، فعلته أنا ورسول الله - صلى الله عليه وسلم -

١ - الآية ٦٥ سورة الأنفال .

٢ - عائشة : هي أم عبد الله حبيبة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بنت أبي بكر الصديق - رضي الله عنهما - خليفة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بني بها رسول الله في ثوبل بعد واقعة بدر فأقامت في صحبته ثمانية أعوام وخمسة أشهر ، كانت من أكبر فقهاء الصحابة ، وكانت من أكثر الصحابة حفظاً وفتياً ، توفيت سنة ٥٧ ، وقيل ٥٨ هـ - يراجع : تذكرة الحفاظ ١/ ٢٧ : ١٩ - تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٣٣ - أسد الغابة ١٩١/ ٦ - شذرات الذهب ١/ ٦٢ - الإصابة في تمييز الصحابة ١٦/ ٨ .

فاغتسلنا^(١) ، فإن هذا الحديث راجع على حديث : " إنما الماء من الماء " (٢) الذي يدل على وجوب الغسل إلا بالإنزال ، وبناءً على ذلك فإن إيجاب الغسل من مجرد الإيلاج لم يعتبر رخصة ، لأنه ثبت في مقابلة دليل مرجوح ، والدليل المرجوح لا يعتبر دليلاً مع وجود الدليل الراجح .

١ - الحديث أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض باب نسخ الماء من الماء ، ووجوب الغسل بالبقاء الختقين - ورواه ابن ماجة في كتاب الطهارة باب ما جاء في وجوب الغسل ، وابن حبان في كتاب الطهارة ، باب الغسل كلهم عن عاتقة - رضي الله عنها - بلفظه ، ورواه البخاري في كتاب الغسل ، وأبو داود - في كتاب الطهارة ، والنسائي من حديث أبي هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : " إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل " زاد مسلم " وإن لم ينزل وقال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري : قد ذهب الجمهور إلى أن ما دلَّ عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء إذا لم ينزل منسوخ بما دلَّ عليه حديث أبي هريرة ، وعاتقة المذكوران في الباب قبله إلى أن قال حديث الغسل وإن لم ينزل أرجح من حديث الماء من الماء ، لأنه بالمنطوق ، وترك الغسل من حديث الماء بالمفهوم أو المنطوق أيضاً لكن ذلك أصرح منه - قال الإمام النووي : معنى الحديث أن لا يتوقف على الإنزال وقال الترمذي : حديث عاتقة حديث حسن صحيح .

يراجع : فتح الباري ٥٢٧/١ - ٥٣١ - رقم ٢٩١ - صحيح مسلم بشرح النووي ص ٤٢ - رقم ٣٤٩ - سنن أبي داود ٥٤/١ رقم ٢١٦ ط - دار الحديث - سنن الترمذي ١٨٠/١ ، ١٨١ رقم ١٠٨ - صحيح ابن حبان ٤٥٣/٣ رقم ١١٧٧ - سنن النسائي ١١١/١ - السنن الكبرى للبيهقي ١٦٣/١

٢ - الحديث أخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض ، باب إنما الماء من الماء ، من حديث أبي سعيد الخدري ، ورواه أبو داود في كتاب الطهارة ، باب في الإكسال ، وابن ماجة في كتاب الطهارة ، باب الماء من الماء والنسائي في كتاب الطهارة من حديث أبي أيوب بلفظ " الماء من الماء " . وقال الأزيلعي في نصب الراية : اعلم أن حديث الماء من الماء منسوخ لأن مفهومه عدم الغسل من الإكسال ثم قال ما خلاصته أو للناس في الاستدلال على نسخه طريقان :

الأول : لأحاديث . والثاني رجوع من روى عن النبي عن الحكم الأول .

وقال النووي في صحيح مسلم - " اعلم أن الأمة مجمعة الآن على وجوب الغسل بالجماع وإن لم يكن معه إنزال ، وعلى وجوب الغسل بالإنزال ، وكان جماعة من الصحابة على أنه لا يجب إلا بالإنزال ثم رجح بعضهم واعتقد الإجماع بعد الآخرين .

يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي ٣٧/٤ رقم ٣٤٣ - سنن أبي داود ٥٥/١ - سنن ابن ماجة ١٩٩/١ رقم ٦٠٧ - سنن النسائي ١١٥/١ - نصب الراية ص ٨٠ ، ٨١ .

وأطلق القاضي البيضاوي في الدليل ولم يقيد كما فعل البعض ،
ليكون الدليل شاملاً ما إذا كان الترخيص بجواز الفعل على خلاف الدليل
المقتضي للتحريم كأكل الميتة ، وما إذا كان الترخيص بجواز الترك إمّا
على خلاف الدليل المقتضي للوجوب كجواز الفطر في السفر ، وإمّا على
خلاف الدليل المقتضي للنهي كترك الجماعة بعذر المطر والمرض
ونحوهما فيشمل بذلك أقسام الرخصة .

قوله : " لعذر " المراد من العذر ما تحقق معه مشروعية الحكم
مثل المشقة والحاجة أو الضرورة ، فلا يدخل المانع في العذر كالحيض ،
لأن المنع لا يتحقق معه ، ولذلك لا يسمى إسقاط الصلاة عن الحائض
بسبب الحيض رخصة ، لأن الحيض مانع من مشروعية الصلاة أصلاً .

وقوله : " لعذر " قيد أخير في التعريف يخرج به التكليف
الشرعية كلها كالصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها فإنها أحكام ثابتة
بأدلتها الخاصة بها على خلاف الدليل الأصلي المعبر عنه بالأصل ، لأن
الأصل عدم التكليف وهو من الأدلة الشرعية ، فلو لا هذه الأدلة الخاصة ما
شرعت هذه الأحكام ، لأن الأصل عدمها ومع ثبوتها على خلاف الدليل

لا تسمى رخصة ، لأنها لم تكن لعذر ، وإنما كانت للابتلاء والاختبار من الله لعباده بحيث أن من امتثل منهم يثاب ومن لم يمتثل يعاقب (١) .

أقسام الرخصة :

قسم جمهور الأصوليين الرخصة إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : الإيجاب : وذلك مثل إيجاب الأكل من الميتة للمضطر

إذا خشي على نفسه الهلاك فإنه ثابت بدليل شرعي وهو قوله تعالى " وَلَا تَلْفُتُوا بَأْذَنِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ " (٢) مع قوله تعالى " فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ " (٣) فالأكل من الميتة للمضطر رخصة ، لأنه ثبت بدليل شرعي ، على خلاف دليل شرعي وهو قوله تعالى " حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ " (٤) لعذر وهو الاضطرار إلى الأكل لحفظ الحياة (٥) .

القسم الثاني : النعيب : وذلك مثل قصر الصلاة الرباعية في السفر

الثابت بقوله - صلى الله عليه وسلم - "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا

١- يراجع: نهاية السؤل للأسنوي ٩٥/١ - منهاج العقول للبخشي ٩١ ، ٩٢ - بحث في أصول الفقه ص ٤٧ ، ٤٨ - أصول الفقه أ/د/ محمد أبو النور زهير ٨٥/١ : ٨٧ .

٢ - من الآية ١٩٥ من سورة البقرة .

٣ - من الآية ١٧٣ من سورة البقرة .

٤ - من الآية ٣ من سورة المائدة .

٥ - يراجع : المحصول ٢٩/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٩/٢ - البحر المحيط ٣٢٨/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٩٥/١ - منهاج العقول ٩٣/١ - شرح الكوكب المنير ٤٧٩/١ - شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع العطار ١٦٢/١ - أصول الفقه أ/د/ محمد أبو النور زهير ٨٧/١ .

صدقته " (١) فالتصريح للمسافر رخصة ، لأنه ثبت بدليل شرعي على خلاف دليل شرعي آخر وهو الدليل الدال على وجوب الإتمام وهو قطعه - صلى الله عليه وسلم - مع قوله " صلوا كما رأيتموني أصلي " (٢) المبين للعدد المطلوب في قوله تعالى " وأقيموا الصلاة " (٣) .

القسم الثالث : الإباحة : وذلك كإباحة السلم فإنه حكم شرعي ثابت بدليل شرعي وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم " (٤) على خلاف دليل شرعي

-
- ١ - الحديث رواه الإمام مسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها ، ورواه أبو داود في كتابه بإقامة الصلاة - باب صلاة المسافرين ، وابن ماجه في كتاب الصلاة باب تقصير الصلاة في السفر كلهم عن يطى بن امية قال : قلت لعمر بن الخطاب ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفترقكم الذين كفروا فقد أمن الناس فقال عجب مما عجبتم منه فسألت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن ذلك قال : صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته .
 - يراجع : صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٥ رقم ٦٨٦ - سنن أبو داود ٢٨٤/١ رقم ١١٩٩ - ط مؤسسة الكتب الثقافية - سنن ابن ماجه ٣٣٩/١ رقم ١٠٦٥ .
 - ٢ - الحديث رواه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة عن مالك بن الحويرث - وابن حبان في كتاب الصلاة باب فرض متابعة الإمام عن مالك بن الحويرث أيضا .
 - ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٢٥/٢ رقم ٦٣١ - صحيح ابن حبان ٥٠٣/٥ - رقم ٢١٣١ - ط - مؤسسة الرسالة .
 - ٣ - من الآية ٤٢ من سورة البقرة .
 - ٤ - الحديث أخرجه مسلم في كتابه المسألة - باب السلم - والبخاري في كتاب السلم - باب السلم في كيل معلوم من حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - قال : قدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة وهم يسلفون بالتمر السنتين ، والثلاث قال : من أسلف في شيء في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم .
 - يراجع : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥٢٧/٤ رقم ٢٢٤٠ - صحيح مسلم بشرح النووي ٤٨/١١ رقم ١٦٠٤ .

آخر وهو قول النبي - صلى الله عليه وسلم - " لا تبع ما ليس عندك " (١)
لعذر وهو حاجة الناس إلى هذا النوع من المعاملات .

القسم الرابع : خلاف الأولى : وذلك كالفطر في نهار رمضان
بالنسبة للمريض والمسافر إذا لم يتضررا بالصوم ، فإن الفطر بالنسبة لهما
رخصة ، لأنه ثابت بدليل شرعي وهو قوله تعالى " فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا
أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (٢) وعلى خلاف دليل شرعي آخر وهو
قوله تعالى " فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ " (٣) لعذر وهو دفع المشقة
والحرج ، وإنما كان على خلاف الأولى ، لأن الأولى لهما الصيام إذا لم
يتأذيان بالصوم ، لقوله تعالى "وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ " (٤)
وهناك تقسيمات أخرى للرخصة عند الحنفية ، ولكن المقام لا يقتضي
لذكرها هنا فنكتفي بما ذكره جمهور الأصوليين هنا من أقسام للرخصة (٥).

١ - الحديث أخرجه أبو داود في كتاب الإجارة ، بلفظ في الرجل يبيع ما ليس عنده ، وابن ملجة في كتاب
التجارات بلفظ النهي في بيع ما ليس عندك والترمذي في كتاب البيوع ، بلفظ كراهية بيع ما ليس عندك كلهم
من حديث حكيم بن حزام قال قلت يا رسول الله ، يكتني الرجل فريد مني البيع ليس عندي ، فلبتاع له من
السوق ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - " لا تبع ما ليس عندك " وقال الترمذي هذا حديث حسن .

يراجع : سنن أبو داود ٣/٢٠٥ رقم ٣٥٠٣ ط - مؤسسة الكتب الثقافية - سنن ابن ملجة ٢/٧٣٧
رقم ٢١٨٧ - سنن الترمذي ٣/٥٣٤ رقم ١٢٣٢ .

٢ - من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

٣ - من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٤ - من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

٥ - يراجع : المحصول ١/٢٩ - البحر المحيط ١/٣٢٩ - نهاية السؤل للأسنوي ١/٩٥ - مختصر
المنتهى مع شرح المضد ٢/٩ - شرح الكوكب المنير ١/٤٧٩ - شرح الجلال المحلي على جمع
الجوامع مع حاشية المطر ١/١٢٢ - أصول الفقه ١/٥٠٠ محمد أبو النور زهير ١/٨٧ ، ٨٨ - بحوث
في أصول الفقه ١/٥٠٠ الحسيني الشنخ ص ٤٨ ، ٤٩ .

القسم الثاني : العزيمة :

العزيمة في اللغة ، مأخوذة من العزم وهو الجَدُّ والصبر كما جاء في القرآن الكريم " فاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُوا الْعَزْمِ مِنَ الرِّسَالِ " (١) وأولوا العزم من الرسل الذين عزموا على أمر الله فيما عهد إليهم والعزم أيضاً هو القصد المؤكد قال تعالى " وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَفِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْماً " (٢)

أي قصدا مؤكداً في العصيان . وتطلق العزيمة على إرادة الشيء وعقد النية على فعله ، يقال عزم على الشيء وعزمه عزمًا من باب ضرب ، عقد ضميره على فعله (٣) .

واصطلاحاً : للعزيمة تعريفات كثيرة أشهرها وأشملها ما قاله القاضي البيضاوي في شأنها فقال : هي الحكم الثابت على وفق الدليل أو على خلاف الدليل لغير عذر (٤) .

وبالنظر في هذا التعريف نجد أنه يشمل الأحكام التكليفية الخمسة .

١ - من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف .

٢ - من الآية ١١٥ سورة طه .

٣ - يراجع : لسان العرب مادة (عزم) ٤٠٠/١٢ - المصباح المنير مادة (عزم) - المعجم الوجيز مادة (عزم) ص ١٧٥ .

٤ - يراجع : منهاج الوصول مع نهاية السؤل للأسنوي ٩٦/١ ، ٩٧ - شرح الكوكب المنير ٤٧٦/١ - الإحكام للأمني ١٣١/١ - مختصر المنتهى مع شرح الضد ٨/٢ - المحصول للرازي ٢٩/١ - البحر المحيط ٣٢٥/١ - مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ص ٥٩ - المستصفى ٩٨/١ - أصول الفقه ١/٥٠١ - محمد أبو النور زهير ٨٩/١ .

شرح التعريف :

قوله " الحكم " جنس في التعريف يشمل العزيمة والرخصة .

وقوله " الثابت " قيد لبيان الواقع إذ الحكم لابد أن يكون مستنداً

إلى دليل

وقوله " على وفق الدليل " قيد في التعريف يخرج به الرخصة ،

لأنها حكم ثابت على خلاف الدليل .

قوله " أو على خلاف الدليل " قيد في التعريف جيء به لإدخال

بعض أنواع العزيمة ، وذلك كالإيجاب الصلاة وغيرها من سائر التكاليف إذ

هي أحكام شرعت على خلاف الدليل المسمى بالأصل ، لأن الأصل عدم

التكاليف ، لأن الإنسان خلق ونعمته برينة من كل التكاليف والالتزامات

الشرعية ، ولكن هذه المخالفة ليست لعذر ، لأن العذر هو الحاجة والمشقة

أو الاضطرار ، وهذه التكاليف لم تشرع للحاجة والمشقة وإنما شرعت

للابتلاء والاختبار (١) . ويؤخذ من هذا أن العزيمة نوعان وهما :

النوع الأول : أحكام ثابتة على وفق الدليل مثل إباحة الكل والشرب والنوم.

النوع الثاني : أحكام ثابتة على خلاف الدليل ولكن لغير عذر مثل وجوب

الصلاة والزكاة والصوم وغيرها من بقية التكاليف .

١- يراجع : نهاية السؤل ٩٧/١- شرح الكوكب المنير ٤٧٦/١- أصول الفقه ١٠١/د محمد أبو النور
زهير ٨٩/١- بحوث في أصول ١٠١/د الحسيني الشيخ ص ٤٩ ، ٥٠ .

أقسام العزيمة :

تنقسم العزيمة عند جمهور الأصوليين إلى خمسة أقسام وهي :

١ - الإيجاب : كإيجاب الصلاة ، والزكاة والصيام ، وغير ذلك من

التكاليف الواجبة .

٢ - النّيب : وذلك كندب صلاة ركعتين قبل الظهر وبعده ، وكندب

كتابة الدين المؤجل .

٣ - التحريم : كتحريم الزنا والسرقة وقتل النفس التي حرم الله

قتلها إلا بالحق ، وغير ذلك من المحرمات .

٤ - الكراهة : وذلك ككراهة أكل الثوم والبصل قبل التوجه إلى

المسجد ، وكراهة الجلوس في المسجد قبل صلاة ركعتين .

٥ - الإباحة : كإباحة الصيد بعد التحلل من الإحرام ، وإباحة الأكل من

الطيبات (١) .

وبالنظر في هذا التقسيم للعزيمة نجد أنه يشمل الأحكام التكليفية

الخمسة ، ولكن هناك من خالف في كون العزيمة تشمل الأحكام التكليفية

الخمسة نقصرها على البعض منها كالإمام القرافي (٢) ، فقد جعل العزيمة

١ - يراجع : شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٧ - الإبهاج لابن السبكي ٨٢/١ - نهاية السؤل
للأسنوي ٩٧/١ - نفائس الأصول ٢٣٣/١ - أصول الفقه ٥٠١/د/ محمد أبو النور زهير ٨٩/١ - بحوث
في أصول الفقه ص ٥٠ .

٢ - القرافي : سبقت ترجمته ص ٧٣ .

خاصة بالإيجاب والندب فقط ولم يدخل فيها التحريم ولا الكراهة ولا الإباحة ، ولذلك عرف العزيمة بأنها : " طلب الفعل الذي لم يشتهر فيه مانع شرعي " (١) ، ولا شك أن طلب الفعل إما أن يكون طلباً جازماً ، وإما أن يكون طلباً غير جازم فيشمل الإيجاب والندب فقطن ولا يكون التحريم والكراهة داخليين في العزيمة ، وذلك لأن الطلب فيهما للترك وليس للفعل وكذلك الإباحة لا تكون داخلة في التعريف ، لأنه لا طلب فيها أصلاً ومن العلماء من جعل العزيمة تختص بالواجب فقط دون باقي الأحكام الخمسة وهم الغزالي (٢) والأمدى (٣) ابن الحاجب (٤) ، ولذلك عرفوها بأنها : " ما لزم العباد بإلزام الله تعالى " (٥) .

ومنهم من جعل العزيمة شاملة للواجب والمندوب والمكروه والمباح فقط وأخرج منها الحرام كالإمام الرازي فقد عرف العزيمة بأنها : ما جاز فعله مع عدم قيام المقضي للمنع (٦) ، وما جاز فعله فقد يكون واجباً أو مندوباً أو مكروهاً أو مباحاً .

١ - يراجع : شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ - نفائس الأصول ١/ ٢٢٢ .

٢ - الغزالي : سبق ترجمته .

٣ - الأمدى : سبق ترجمته .

٤ - ابن الحاجب : سبق ترجمته .

٥ - يراجع : المستصفى ١/ ٩٨ - الإحكام للأمدى ١/ ١٢١ - نهاية السؤل للأسنوي ١/ ٩٧ - البحر المحيط ١/ ٣٢٥ - أصول الفقه ٥٠٤ / محمد أبو النور زهير ١٩/ ٩٠ .

٦ - ينظر : المحصول للرازي ص ٢٩ .

المطلب الثالث

فى تعريف الحكم الوضعى وأقسامه

ومتعلقاته ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : فى تعريف – الحكم الوضعى ، وأقسامه

الفرع الثانى : فى متعلقات الحكم الوضعى

الفروع الأول

" في تعريف الحكم الوضعي ، ونقسامه "

" تعريف الحكم الوضعي "

سبق أن عرفنا الحكم الوضعي بأنه : خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء سببا أو شرطا أو مانعا ؟ أو صحيحا أو فاسدا وذلك عند بيان أقسام الحكم الشرعي ، وعرفنا أيضا سبب تسميته بهذا الاسم والفرق بينه وبين الحكم التكليفي فلا داعي إلى إعادته هنا خشية التكرار والإطالة ، (١)
فإن خطاب الشارع كما يرد بالاقتضاء والتخيير فإنه يرد أيضا بجعل الشيء سببا أو مانعا أو صحيحا أو باطلا ، وهذا هو المسمى بالحكم الوضعي .

وبناءً على ذلك فإن كل واقعة عرف الحكم فيها بالوصف الذي جعل سببا أو شرطا أو مانعا لا بدليل آخر منه الأدلة السمعية فيكون لله تعالى فيها حكمان :

أحدهما : نفس الحكم المرتب على الوصف أي نفس الحكم الذي عرف بالوصف الذي جعل سببا أو شرطا أو مانعا .

١- يراجع ص ٢١ من هذه الرسالة.

وثانيهما : سببه ذلك الوصف لذلك أو شرطيته له أو مانعيته منه ،
 أي السبب المحكوم بها على الوصف المعرف للحكم بكونه سبباً ، أو
 الشرطية المحكوم بها على الوصف المعين بكونه شرطاً ، أو المانع
 المحكوم بها على الوصف المعين بكونه مانعاً ، والمغايرة بينهما ظاهرة (١)
ومثال ذلك : الزنا ، فإنه سبب لا يجاب الحد على الزاني فإنه يكون
 لله تعالى في الزاني حكمان :

أحدهما: جعل الزنا سبباً لإيجاب الحد وهذا حكم شرعي ، لأنه
 مستفاد من الشرع من حيث أن الزنا لا يوجب الحد بعينه بل يجعل الشارع
 إياه سبباً لإيجاب الحد فهو حكم سببي

والثاني : إيجاب الحد عليه وهو الحكم المسبب من الزنا (٢)

وفائدة نصب الشارع الوصف المعين سبباً معرفاً للحكم أو شرطاً له
 أو مانعاً منه : عُنُر وقوف المكلفين على خطاب الشارع في كل واقعة من
 الوقائع بعد انقطاع الوحي حذراً من تعطيل أكثر الوقائع عن الأحكام
 الشرعية ، فالشارع نصَّب الأسباب والشروط والموانع لتعرف بها الأحكام

١- يراجع : المحصول ٢٤/١ ، البحر المحيط ٣٠٥/١ ، الإحكام للأمدى ١٢٧/١ ، نهاية السؤل ١

٧٣ ، مختصر المنتهى مع شرح العنود ٧/٢ ، مناهج العقول للبخشي ٧١/١ .

٢ - يراجع المحصول ٢٤/١ - المستصفى ٩٣/١ - مختصر المنتهى مع شرح العنود ٧/٢ - نهاية
 السؤل ٧٣/١ .

الشرعية إثباتاً أو نفياً ، فالأحكام توجد عند وجود الأسباب والشروط ،
وتنتفى بانتفاء الأسباب والشروط ، وبوجود المانع (١).

أقسام الحكم الوضعي :

فجمهور الأصوليين يقسمون الحكم الوضعي إلى خمسة أقسام

وهي :

١ - السببية ٢ - الشرطية ٣ - المانعية

٤ - الصحة

٥ - البطلان أو الفساد (٢)

هذا : وسنسلط مسلك الجمهور في تقسيم الحكم الوضعي ، لقرب مأخذهم
وسهولته ، ولينطبق مسلكنا هنا مع ما سلكناه عند الكلام عن الحكم التكليفي.

أقسام الحكم الوضعي ، وفقاً لمنهج الجمهور :

القسم الأول : السببية : وهي خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء

سبباً ، أو هي الحكم على الوصف المعين بكونه سبباً (٣)

١ - يراجع الأحكام للأمدى ١٢٧/١ ، ١٢٨ - شرح الكوكب المنير ٤٣٥/١ .

٢ - يراجع الأحكام للأمدى ١٦١/١ - جمع الجوامع مع تصنيف المسامع للزركشي ١٦٢/١ - البحر المحيط ٣٠٥/١ - مختصر المنتهى مع شرح المعتمد ٧/٢ - شرح الكوكب ٤٣٨/١ - أصول الفقه لصين حلمد صان ٧٦ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٣١ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١١٧ - أصول الفقه أ د/ الحسيني يوسف الشيوخ ص ٥١ - بحوث في أصول الفقه أ د/ محمد محمود فرغلي ، أ د/ صلاح الدين زيدان ص ١١٩

٣ - يراجع الأحكام للأمدى ١٢٧/١ - البحر المحيط ٣٠٧/١ - بحوث في أصول الفقه أ د/ الحسيني يوسف الشيوخ ص ٥١ - أصول الفقه لصين حلمد صان ٧٦ - بحوث في أصول الفقه أ د/ محمد محمود فرغلي ، أ د/ صلاح الدين زيدان ص ١١٩ - غاية الوصول أ د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٣ .

ونلك مثل :

جعل الشارع دلوک الشمس سبباً فی وجوب صلاة الظهر المدلول
عليه بقوله " أَقِمِ الصَّلَاةَ لِخُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ
قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (١)

وكجعل الشارع القتل العمد العدوان سبباً فی وجوب القصاص المدلول عليه
تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرِّ
وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى " (٢)

وكجعل الشارع الزنا سبباً فی وجوب الحد على الزاني المدلول عليه بقوله
تعالى " الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ " (٣)

هذا : وليس هناك خلاف بين العلماء فی أن بعض الأحكام جاء معللاً فی
خطاب الشارع ولكن اختلفوا فی المراد بالسببية هل المراد بها الإعلام أم
التأثير ؟

وقد اختلفوا فی ذلك على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأشاعرة واختاره الإمام
الرازي ، والقاضي البيضاوي ، وغيرهما ، أن المراد بالسببية الإعلام
بمعنى أنها علامة نصبها الله تعالى معرفة للحكم ، فالأسباب هي مجرد

١ - الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢ - من الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

٣ - من الآية ٢ من سورة النور .

علامات وأمارات جعلها الشارع معرفة للأحكام الشرعية ولا تأثير للأسباب في هذه الأحكام ، لأن المؤثر فيها هو الله سبحانه وتعالى فمثلا ، دلوك الشمس علامة وأمرة على وجوب الصلاة ومُعرَفَ له فمتى رأينا الدلوك علمنا أن الله تعالى قد أوجب الصلاة ، ولا تأثير للدلوك في وجوب الصلاة .

والزنا علامة وأمرة على وجوب الحد ، فمتى رأينا شخصا يزنى علمنا أن الله تعالى قد أوجب إقامة الحد عليه ولا تأثير له في وجوب الحد . والقتل العمد العدوان علامة ، وأمرة على وجوب القصاص من القاتل ، فمتى رأينا شخصا قتل شخصا آخر قتلًا عمداً عدواناً علمنا أن الله قد أوجب على الحاكم القصاص من القاتل فكل من الدلوك ، والزنا ، والقتل العمد العدوان ، وغير ذلك من الأسباب لا تأثير لها في الأحكام وإنما المؤثر فيها هو الله سبحانه وتعالى " (١)

المذهب الثاني : وهو مذهب المعتزلة ، أن المراد بالسببية التأثير فالأسباب مؤثرة بذاتها في الأحكام ولكن بقوة أودعها الله تعالى فيها يكون بها التأثير ، وهذا القول متى على أن العقل يدرك في الأفعال حسنا وقبحا

١ - يُنظر : المحصول للرازي ٢٤/١ - الإحكام للأمدي ١٢٨/١ - شرح المنهاج للأصفهاني ، نهاية السؤل للسئوي ٧٥/١ - مناهج العقول للبيخشبي ٧٢/١ - لبحر المحيط ٣٠٨/١ - شرح الكوكب المنير ٤٤٧/١ - أصول الفقه ٤٠١/١ محمد أبو الفؤز زهير ٦٦/١ ، ٦٧ - غاية الوصول ١٠١/١ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٤ .

ذاتيا قبل ورود الشرع ، وأن حكم الله تعالى في الأفعال تابع لما أدركته العقول فيه من حسن أو قبح ، فالفعل الذي يدرك العقل فيه حسنا يكون حسنا عند الله تعالى ، والفعل الذي يدرك العقل فيه قبحا يكون قبيحا عند الله تعالى .^(١)

المذهب الثالث : وبه قال الإمام الغزالي : أن الأسباب مؤثرة في الأحكام ، ولكنها ليست مؤثرة بذاتها بل يجعل الله تعالى لها مؤثرة بمعنى أن الله تعالى هو المؤثر في الأحكام بواسطة تلك الأسباب ، وليس المراد أن الله تعالى خلف قوة في هذه الأسباب تكون مؤثرة بها في الأحكام كما قالت المعتزلة ، بل المراد أن الله تعالى ربط بين الأسباب والمسببات ربطا عاديا بحيث إذا وجد السبب وجد عنده المسبب .^(٢)

هذا : وقد اعترض القاضي البيضاوي والإمام الرازي على القول بالتأثير للأسباب باعتراضيين :

الاعتراض الأول : أن الحكم الشرعي قديم ، لأنه عبارة عن خطاب الله تعالى ، والخطاب قديم ، والأسباب حادثه ، لأنها لا تخرج عن كونها أفعالا للمكلفين كالزنا والمسرقة ، والقتل العمد العدوان أو أشياء متصلة

١- يُنظر : المعتمد ٢٣٥/١ - البحر المحيط ٣٠٨/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٧٥/١ ، ٧٦ - مناهج العقول لبخشي ٧٣/١ - أصول الفقه أ/د/ محمد أبو النور زهير ٦/١ - أصول الفقه الإسلامي أ/د/ وهبه الزحيلي ٩٦/١ - غاية الوصول أ/د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٤ .
٢ - يُنظر : المستصغى ٩٤/١ - ألمحصول ٢٤/١ - البحر المحيط ٣٠٨/١ - أصول الفقه أ/د/ محمد أبو النور زهير ٦٧/١ - غاية الوصول أ/د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٤ .

بالحوادث كالدلوك بالنسبة للشمس ، والحادثة لا يؤثر في القديم ، لأنه لو كان مؤثراً في القديم للزم من ذلك أما حدوث القديم لضرورة تأخر المعلول عن العلة أو مقارنته لها والعلة حادثة فيكون المعلول حادثاً كذلك أو وجود المعلول بدون علة فلا تكون العلة علة ، وكلا الأمرين باطل فيكون القول بتأثير الأسباب في الأحكام باطلاً ، لأنه مبنى على باطل .

وأجاب الإمام الأسنوى على هذا الاعتراض بوجهين :

أحدهما : أن الاحتجاج بقدم الحكم لا يفيد ، لأن المعتزلة قائلون بحدوث الأحكام .

والثاني : أنهم قد يريدون التأثير ولا تكون الأسباب مؤثرة في نفس الأحكام ، وإنما تكون مؤثرة في متعلقات الأحكام بأفعال المكلفين ، وتعلق الحكم بفعل المكلف حادث ولا مانع أن يؤثر الحادث في الحادث (١) .

والاعتراض الثاني : أن القول بتأثير الأسباب في الأحكام مبنى على أن العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً بواسطتهما يكون الفعل حسناً أو قبيحاً ، والغزالي من الأشاعرة وهم لا يقولون بالتحصين والتقبيح العقليين فيكون القول بالتأثير باطلاً (٢) .

١ - يُنظر : المحصول ٢٥/١ - نهاية السؤل ٧٥/١ ، ٧٦ - مناهج العقول ٧٣/١ ، ٧٤ - أصول الفقه ١٠٠/١ محمد أبو النور زهير ٦٨/١ ، ٦٩ - أصول الفقه الإسلامي ١٠٠/١ د. وهبه الزحيلي ٩٦/١ .
٢ - يراجع : نهاية السؤل ٧٥/١ - لتحصين من المحصول ٧٧/١ ، ٧٨ - أصول الفقه ١٠٠/١ أبو النور زهير ٦٨/١ .

وأجيب عن هذا الاعتراض . بأن الغزالي وإن كان من الأشاعرة إلا أنه يقول بالنحسب والتقيح العقليين بمعنى أن العقل يدرك في الفعل حسنا وقبحا ولكن لا يرتب على ما أدركه العقل من الحسن والقبح حكما في الفعل بل يقول أن الحكم مرجعه إلى الله تعالى فله أن يقبح ما حسنه العقل وأن يحسن ما قبحه ، والله مختار يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ، فهو يخالف المعتزلة ، لأنهم يربون أحكاما في الفعل تكون تابعة لما أدركه العقل من الحسن والقبح ويخالف الأشاعرة ، لأنهم يقولون إن العقل لا يدرك في الأفعال حسنا ولا قبحا ، فالحسن ما حسنه الشرع ، والقبح عندهم ما قبحه الشرع .

القسم الثاني : الشرطية " وهي خطاب الله تعالى :

وهي خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء شرطا لشيء آخر أو هي الحكم على الوصف المعين بكونه شرطا ()
وذلك كخطاب الله تعالى الذي جعل الطهارة شرطا لصحة الصلاة المدلول عليها بقوله تعالى : " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ

١ - يراجع البحر المحيط ٣٠٩/١ - بحوث في أصول الفقه ١٠٤/د/ الصيغ يوسف الشيخ ص ٥١ - بحوث في أصول الفقه ١٠٤/د/ محمد محمود فرغلي ، ١٠٤/د/ صلاح الدين زيدان ص ١١٩ - غية الوصول ١٠٤/د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٥ - أصول الفقه لحسين حامد حسن ص ٧٦ - ٠

فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا " (١)

وكخطاب الشارع الذي جعل الاستطاعة شرطاً لوجوب الحج المدلول عليه بقوله تعالى : " والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً " (٢)

وغير ذلك كثير كخطاب الشارع الذي جعل القدرة على تسليم البيع شرطاً في صحة البيع ، والإيجاب والقبول شرطاً في صحة عقد الزواج ، وملك النصاب شرطاً لوجوب الزكاة .

القسم الثالث : المانعة :

وهي خطاب الله تعالى المتعلق بجعل الشيء مانعاً أو هي الحكم على الوصف بكونه مانعاً (٣) .

وذلك كخطاب الشارع الذي جعل القتل مانعاً من الإرث المدلول عليه بقول النبي - صلى الله عليه وسلم : القاتل لا يرث (٤) .

١ - من الآية ٦ من سورة المائدة .

٢ - من الآية ٩٧ سورة آل عمران .

٣ - يراجع : البحر المحیط ٣١٠/١ - أصول الفقه لصين حماد حسن ص ٧٦ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠/١ د/الصيني يوسف الشيخ ص ٥١ - غلية الوصول ١٠٠/١ د/جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٦

٤ - سبق تخریجه .

وكجعل الشارع الحيض والنفاس مانعين من وجوب الصلاة والصوم وصحتها .

القسم الرابع : " الصحة "

وهي تطلق في الشرع تارة على العبادات ، وتارة على المعاملات أما الصحة في العبادات فقد اختلف في تعريفها المتكلمون والفقهاء .
فَعِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ : الصحة في العبادات عبارة عن موافقة الفعل لأمر الشارع سواء وجب القضاء أو لم يجب .

وعِنْدَ الْفُقَهَاء :

الصحة في العبادات عبارة عن سقوط القضاء بالفعل ، أي فعل العبادة على نحو بحيث لا تحتاج إلى فعلها ثانياً كالصلاة إذا وقعت بجميع أركانها وشروطها مع انتفاء موانعها فكونها لا يجب قضاؤها وقوعها صحيحة (١) وتظهر فائدة الخلاف بين المتكلمين والفقهاء فيمن صلى ظاناً أنه متطهر ثم تبين بعد الفراغ من الصلاة أنه محدث فالصلاة صحيحة عند المتكلمين ، لأنها موافقة لما أمر به الشارع فإن الشارع أمر المكلف أن يصلي بطهارة متيقنة أو مظنونة وقد فعل المكلف ما أمره به الشارع ،

١ - يُنْظَرُ :المحصول للرازي ٢٥/١ ، ٢٦- الإحكام للأمندي ١٣٠/١- المستصفى للغزالي ٩٤/١- مختصر المنتهى مع شرح العنبد ٧/٢- جمع الجوامع مع حاشية البناني ص ١٠٠ ، ١٠١ - البحر المحيط ٣١٣/١- شرح الكوكب المنير ٤٦٥/١- نهاية السؤل للأسنوي ٨٠/١- غنية الوصول للأصناري ص ١٤- أصول الفقه أ د/ محمد أبو النور زهير ص ٧١- أصول الفقه الإسلامي أ د/ وهبة الزحيلي ١٠٣/١ ، ١٠٤ .

فكانت صلاته صحيحة وإن كان مطالبا بإعادتها ، لأنه لا عبرة بالظن إذا تبين خطؤه .

وعند الفقهاء : هذه الصلاة لا توصف بالصحة ، لأنها لم تسقط القضاء فلا يزال المكلف مطالبا بفعلها مرة ثانية ^(١) .

والتحقيق : أن هذا الخلاف بين المتكلمين والفقهاء خلاف لفظي ، لأن المتكلمين والفقهاء متفقون على أن المصلي صلى ظاناً أنه متطهر ثم تبين أنه محدث وجب عليه إعادة الصلاة مرة أخرى بطهارة ، ولكن الخلاف بينهما في التسمية فقط . فالفقهاء لا يسمون الفعل بالصحة ، لأن الغاية لم تترتب عليه والمتكلمون يصفونه بها ، لأن الغاية عندهم متحققة ^(٢) .

وأما في المعاملات ، فالصحة عند الفقهاء والمتكلمين عبارة عن ثبوتها على موجب الشرع بحيث تترتب على المعاملة آثارها المقصودة شرعاً كالملك المترتب على عقد البيع والهبة ، والحل المترتب على عقد النكاح والمنفعة المترتبة على عقد الإجارة ^(٣) .

١ - يُنظر : المراجع السابقة .

٢ - يراجع : الأحكام للأمدى ١/١٣٠ ، ١٣١ - نهاية السؤل ١/٨٠ - المستصفى للقرظي ١/٩٥ - تيسير التحرير ٢/٢٣٥ - البحر المحيط ١/١٣٥ - شرح الكوكب المنير ١/٤٦٦ ، ٤٦٧ - أصول الفقه ١/٥٠١ - محمد أبو النور زهير ١/٧٢ - أصول الفقه الإسلامي ١/٥٠١ - وهبه الزحيلي ١/٧٩ .

٣ - يراجع : المحصول للرزقي ١/٢٦ - الأحكام للأمدى ١/١٣١ - البحر المحيط ١/٣١٢ - شرح الكوكب ١/٤٦٧ - مختصر المنتهى مع شرح العنبد ٢/٨ - نهاية السؤل ١/٧٩ .

وقد عرف ابن النجار (١) الصحة في شرح الكوكب المنير بتعريف يشمل العبادة والمعاملة حيث قال : " ويجمعها أي ويجمع العبادة والمعاملة في حد صحتها قوله بترتب أثر مطلوب من فعل عليه أي على ذلك الفعل ، فالفقيهاء فسروا الأثر المطلوب بإسقاط القضاء والمتكلمون بموافقة الشرع (٢) .

هذا : وقد اختلف في كون الصحة والفساد من خطاب الوضع أم لا على قولين :

القول الأول : وهو مذهب جمهور الأصوليين أن الصحة والفساد من خطاب الوضع ، لأنهما حكم من الشارع على العبادات والمعاملات وينبغي عليهما أحكام شرعية .

١ - ابن البخار : هو تقي الدين أبو البقاء محمد بن شهاب الدين أحمد ابن عبد العزيز بن علي القنوي المصري الحنبلي ، الشهير بابن البخار ولد سنة ٨٩٨ هـ بمصر ونشأ بها ، وأخذ العلم عن علماء عصره ، ومنهم والده شيخ الإسلام وقاضي القضاة ، وظل يتلقى العلم على مشايخ عصره حتى برع في العلوم الشرعية وما يتعلق بها ، وبخاصة الفقه والأصول ومن أشهر مؤلفاته : منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيدات ، شرح الكوكب المنير ، توفي رحمه الله سنة ٩٧٢ هـ .
 يراجع : الأعلام ٦/٦ - معجم المؤلفين ٢٧٦/٨ ، ٢٧٧ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٥٠٤ .

٢ - يراجع شرح الكوكب المنير ٤٦٨/١ .

القول الثاني : وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب ، وجماعة من

المؤخرين من أن الصحة والفساد ليسا من خطاب الوضع بل هما أمر عقلي غير مستفاد من الشرع ، فلا يكون داخلًا في الحكم الشرعي (١)

والراجع . هو ما ذهب إليه جمهور الأصوليين من اعتبار الصحة والفساد أحكامًا شرعية ، لأن الصحة وإن كان معناها مطابقة الأمر وموافقة إلا أن ذلك موقوف على الشرع ، كما أن الفساد وإن كان معناه مخالفة أمر الشارع إلا أن ذلك أيضًا مستفاد من الشرع فتكون الصحة والفساد من الأحكام الشرعية ومن أقسام الحكم الوضعي .

القسم الخامس : البطلان أو الفساد .

البطلان أو الفساد لفظان مترادفان عند غير الحنفية فهما يقابلان الصفة الشرعية سواء كان في العبادات أو في المعاملات .

ففي العبادات : البطلان عبارة عن عدم موافقة أمر الشارع أو عدم سقوط القضاء .

وفي المعاملات : عبارة عن عدم ترتب الأثر عليها (٢) .

١ - راجع : مختصر المنتهى مع شرح العضد ٧/٢ ، ٨ - شرح الكوكب المنير ٤٦٤/١ - البحر المحيط للزركشي ٣١٢/١ - تيسير التحرير ٢٣٧/٢
٢ - ينتظر : المحصول ٢٦١/١ - نهاية السؤل ٧٨/١ - منهاج العقول للبدخشي ٧٧/١ - غاية الوصول للإنصاري ص ١٦ - شرح الكوكب ٤٧٣/١ - الإحكام للأمدى ١٣١/١ - البحر المحيط .

ومثل ذلك : اعتبار الصلاة باطلة أو فاسدة إذا أتى بها الشخص غير مستوفيه لجميع أركانها وشروطها كالصلاة بدون تكبيرة الإحرام ، والصلاة بغير طهارة أو إلى غير القبلة ، واعتبار البيع باطلاً أو فاسداً إذا جرى بصورة اختل فيها ركن من أركانه أو شرطاً من شروطه كالبيع بثمن مجهول ، وعدم القدرة على تسليم البيع ، والبيع الصادر من المجنون والصبي غير المميز .

ولفظ البطلان يطلق ويراد منه عدم ترتب آثار العمل عليه في الدنيا ، كما نقول في العبادات أنها غير مجزئة ولا مبرئة للذمة ولا مسقطه للقضاء ، فكذا نقول : أنها باطلة بهذا المعنى ويطلق ويراد منه عدم ترتب آثار العمل عليه في الآخرة وهو الثواب ويتصور ذلك في العبادات والعبادات (١) .

١ - يراجع المواقفات للشاطبي ٢٠٣/١ - ٢٠٥ ط - دار إحياء الكتب العربية - غنية الوصول
١٠١ د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٠٩ .

الفرع الثاني

في متعلقات الحكم الوضعي

سبق لنا تقسيم الحكم الوضعي إلى خمسة أقسام عند جمهور الأصوليين وهي السببية ، والشرطية ، والمانع ، والصحة والبطالان أو الفساد .

وهذا التقسيم يدعونا إلى تقسيم متعلق الحكم الوضعي إلى خمسة أقسام أيضا وهي :

- ١ - السبب .
 - ٢ - الشرط .
 - ٣ - المانع .
 - ٤ - الصحيح .
 - ٥ - الباطل أو الفاسد .
- وذلك ، لأن ما تعلقت به السببية يسمى سببا ، وما تعلقت به الشرطية يسمى شرطا ، وما تعلقت به المانع يسمى مانعا ، وما تعلق به الصحة يسمى صحيحا ، وما تعلقت به البطلان أو الفساد يسمى باطلا أو فاسدا .
- أما الحنفية : فقد ذكروا أن متعلقات الحكم الوضعي خمسة أيضا وهي :

الركن ، والعلة ، والسبب ، والشرط ، والعلامة .

وذلك ، لأنهم يرون أن ما يترتب عليه الحكم إن كان داخلا فيه فانه يسمى ركنا، وإن لم يكن داخلا فيه ، فإن كان بحيث يدرك العقل . تأثيره بأن

يكون هناك مناسبة بينه وبين الحكم فإنه يسمّى علة ، وإن كان لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون بصنع المكلف يسمونه سببا ، وإن توقف عليه وجود الحكم فإنه يسمّى شرطا ، وإن دل على وجود الحكم فإنه يسمّى علة أمّا الصحيح والباطل ، فلم يعد هما الحنفية من متعلقات الحكم الوضعي ، وذلك لأنهم يرون أن كون الفعل صحيحا أو باطلا لا يحتاج إلى توقيف من الشارع ، بل الفعل يستطيع أن يدرك صحة الشيء أو بطلانه إذا فعله المكلف مستكملا لأركانه وشروطه أو غير مستكمل لهما (١) .

هذا : وماتكم بمشيئة الله تعالى على أقسام متعلقات الحكم الوضعي وفقا لما ذهب إليه جمهور الأصوليين وهي :

السبب ، الشرط ، والمانع ، والصحيح ، والباطل أو الفاسد .
القسم الأول السبب :-

تمهيد : بعد أن انتهى الكلام على معنى الحكم الشرعي وأقسامه وعرفنا أنه ينقسم إلى قسمين أساسيين وهما : الحكم التكليفي ، والحكم الوضعي ، وبيننا أقسام كل منهما على حدة ، وعرفنا كل قسم مع التمثيل له .

١- يراجع : التنقيح مع التوضيح لصدر الشريعة مع شرح التلويح على التوضيح ٢/٢٧٣- تيسير التحرير ٢/٢٣٧، ٢٣٨- التقرير والتجيب ٢/٧٦، ٧٧- غاية الوصول ١٠١/جلال الدين عبد الرحمن ص ٢١٠، ٢١١ .

تعريف السبب في اللغة :

السبب في اللغة : هو كل شيء يتوصل به إلى غيره (١) .

ويجمع السبب على أسباب ، وكل شيء يتوصل به إلى أمر من

الأمر يسمى سبباً .

يقال : جعلت فلاناً لي سبباً إلى فلان في حاجتي وودجاً أي وصلة

ونزيرة (٢) .

هذا : وقد يأتي السبب على معان متعددة وهي :

١ - قد يأتي السبب بمعنى الحبل (٣) جاء في كتاب الصحاح

للجوهرى : " والسبب الحبل ، والسبب أيضاً كل شيء يتوصل به

إلى غيره " (٤)

وجاء في المصباح المنير : " السبب الحبل ، وهو ما يتوصل به إلى

الاستعلاء ، ثم استعير لكل شيء يتوصل به إلى أمر من الأمور فقيل : هذا

سبب هذا ، وهذا مسبب عن هذا

١٤ - يُنظر : لسان العرب مادة (سبب) ٤٥٨/١ - الصحاح للجوهري فصل السين مادة (سبب)

١٤٥/١ - المصباح المنير مادة (س ب ب) ص ١٣٨ - مختار الصحاح مادة (س ب ب) ص ١١٩

٢ - يُنظر : لسان العرب لابن منظور مادة (سبب) ٤٥٨/١ .

٣ - يُنظر : الصحاح للجوهري فصل السين مادة (سبب) ١٤٥/١ - لسان العرب مادة (سبب)

٤٥٨/١ - المصباح المنير مادة (س ب ب) ص ١٣٨ - مختار الصحاح مادة (س ب ب) ص ١١٩ -

المعجم الوجيز مادة (سبب) ص ٢٩٩ - أصول البزدي مع كشف الأسرار للبخاري ٢٤٢/٤ - أصول

السرخصي ٢٠١/٢ - الإحكام للأمدي ١٢٧/١ - المستقصى للغزالي ٩٤/١ .

٤ - يُنظر : الصحاح للجوهري فصل السين مادة (سبب) ١٤٥/١ .

وجاء في لسان العرب : " والسبب الحبل كالمسب ، والجمع كالجمع
والسيوب : الحبال (١)

ومنه قوله تعالى : " مَنْ كَانَ يَظُنْ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ
فَلْيَمُذَّ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ " (٢)

أي من كان يظن أن لن ينصر الله محمدا صلى الله عليه وسلم -
في الدنيا والآخرة فليمدد بسبب أي بحبل إلى السماء أي سماء بيته ، فالمسبب
، المسحبل ، والسماء المسقف ، أي فليمدد حبلًا في مسقفه ثم ليقطع أي ليمد
الحبل حتى ينقطع فيموت مختنقًا (٣) .

وقيل : كان قوم من المسلمين لشدة غيظهم وحنقهم على المشركين
يستبطنون ما وعد الله رسولهم من النصر فنزلت هذه الآية (٤) .

٢- وقد يأتي السبب أيضا : بمعنى الباب ، (٥) ومنه قوله تعالى
حكاية عن فرعون : " قَالَ تَعَالَى : (وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا

١- يُنظر : لسان العرب مادة (سبب) ٤٥٨/١ .

٢- من الآية رقم ١٥ من سورة الحج .

٣- يُنظر : التفسير الكبير للفخر الرازي ٦/٢٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦/١١- لسان

العرب لابن منظور مادة (سبب) ٤٥٨/١ ، ٤٥٩ .

٤- يُنظر : التفسير الكبير للفخر الرازي ١٦/٢٢- تفسير القرآن لابن كثير ٣/٢٠٤ .

٥- تراجع : كشف الأسرار على أصول اليزدي للبخاري ٢٤١/٤- تخريج الفروع على الأصول

للفرنجاني ص ٣٠١

لَعَلِّي أَبْلُغَ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطْلِعَ إِلَى إِلَهِ مُؤَمِّنِي " (١) يريد به أبوابها ، وقيل طرقها (٢) .

قال الإمام القرطبي في تفسير هذه الآية " أسباب السموات أبوابها وقيل أسباب السموات طرقها وقيل الأمور التي تستمسك بها السموات (٣) .
وجاء في لسان العرب أسباب السماء أي مراقبها وقيل أسباب السماء نواحيها (٤) .

ومنه قول : زهير أبي سلمى (٥) .
ومن هاب أسباب المنايا ينلنه

وإن يرق أسباب السماء بعلم (٦)

يعنى ومن خاف الموت واحترز عن الأسباب الموصلة إليه لا ينفعه الاحتراز والحيلة وتصيبه لا محالة ولو نال أسباب السماء أي أبوابها بعلم

١ - الآية ٣٦ ، وصدر الآية ٣٧ من سورة غفر .

٢ - يُراجع تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٨١/٤ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٥/١٥ .

٣ - يُنظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٥/١٥ .

٤ - يُنظر : لسان العرب مادة (سبب) ٤٥٨/١ - المعجم الوجيز مادة (سب) ص ٢٩٩ - مختار الصحاح مادة (س ب ب) ص ١١٩ .

٥ - زهير أبي سلمى : هو زهير بن أبي سلمى بن ربيعة بن رباح المزني من مضر ، ولد في بلاد مَزيْنة بنو هاشم المدينة ، كان يلقب بحكيم الشعراء في الجاهلية ، وكان أبوه شاعرا ، وخلفه شاعرا ، وأخته سلمى شاعرة ، وابناه كعب ، وبحير شاعرين ، وكان يقيم في الحاجر من ديار نجد ، واستمر بنوه فيه بعد الإسلام ، وكان يتجنب وحشي الشعر ولا يمدح أحدا إلا بما فيه ، قيل كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذيها في سنة فكانت قصائده تسمى الحوليات ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١٣ قبل الهجرة .

يُنظر : الأغني ١٤٦/٩ - رقم ١٤٥٨ - الأعلام للزركلي ٥٢/٣ .

٦ - يُنظر : ديوان زهير بن أبي سلمى ص ٨٧ في (المطبعة) .

أي صعد عليها فرارا منه (١) .

٣- وقد يأتي السبب أيضا : بمعنى الطريق (٢) ومنه قوله تعالى " إنا مكنا له في الأرض وأئبنا من كل شيء سنيا *فَاتَّبَعَ سَبِيلًا " (٣) أي منزلا وطريقا ما بين المشرق والمغرب (٤) .

وهذه المعاني المذكورة للسبب كلها ترجع إلى معنى واحد وهو أن السبب ما يكون موصلا إلى الشيء ، فإن الباب موصل إلى البيت ، والحبلى موصل إلى الماء ، والطريق موصل إلى المكان المقصود الوصول إليه (٥) .

السبب في اصطلاح الأصوليين

للسبب في اصطلاح الأصوليين تعريفات كثيرة منها :

١ - ما ذكره الأمدى (٦) وابن الحاجب (٧) وغيرهم من الأصوليين في تعريفه فقالوا :

-
- ١ - يُنظر : كشف الأسرار عن أصول البيهقي للبخاري ٢٤١/٤ - أصول المرخسي ٣٠١/٢ .
تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٣٠١ .
 - ٢ - يُنظر : أصول البيهقي مع كشف الأسرار للبخاري ٢٤١/٤ - أصول المرخسي ٣٠١/٢ .
المستقصى للقرظي ٩٤/١ .
 - ٣ - من الآية ٨٤ ، ٨٥ من سورة الكهف .
 - ٤ - يُنظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٩٩/٣ .
 - ٥ - يُراجع : كشف السرار على أصول البيهقي للبخاري ٢٤٢/٤ - أصول المرخسي ٣٠١/٢ .
 - ٦ - الأمدى : سبقت ترجمته .
 - ٧ - ابن الحاجب : سبقت ترجمته .

هو الوصف الظاهر المنضبط الذي دل الدليل السمعي على كونه
معرفاً للحكم الشرعي (١) .

فالمراد " بالوصف " هو المعنى ، وذلك احتراز من الذوات فإنها لا
تكون أسباباً .

**وقولهم : " الظاهر " احتراز من الوصف الخفي فإنه لا يصلح أن
يكون معرفاً فلا يكون سبباً .**

**وقولهم : " المنضبط " أي المحدد وهو الذي لا يختلف باختلاف
الأشخاص والأحوال ، ويحترز به عن الحكمة التي هي الباعث على شرع
الأحكام لمصلحة العباد من طلب نفع أو دفع ضرر وهي كالغنى بالنسبة
لوجوب الزكاة والمشقة بالنسبة بقصر الصلاة والفطر في السفر ، فالفرق
بين الحكمة والسبب هو الانضباط وعمله ، إذ الحكمة غير منضبطة في
جميع الأفراد والأحوال وإنما متفاوتة ولذا لم يعتبرها الشارع أمانة للتعرف
على الحكم .**

**وقولهم : " الدليل السمعي " هو ما كان من كتاب أو سنة وما
يرجع اليهما .**

١ - يراجع : الإحكام للأمدى ١٢٧/١ - مختصر المنتهى مع شرح المضد ٧/٢ - البحر المحيوط
للزركشي ٣٠٦/١ - غية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري ص ١٢ - تسهيل الوصول إلى علم
الأصول للمحلوي ص ٢٥٥ ط - مصطفى البابي الحلبي وأولاده .

وقولهم: "معرفا للحكم الشرعي" يحترز به عن المانع، لان المانع وإن كان وصفا ظاهرا منضبطا إلا أنه معرف لتقيض الحكم .
ويخرج به أيضا الشرط لأنه وإن كان وصفا إلا أنه ليس معرفا للحكم وإنما يتوقف وجود الحكم عليه (١) .

وهذا التعريف يشمل بإطلاقه ما إذا كان بين الحكم والوصف مناسبة ظاهرة، وما إذا لم يكن بينهما مناسبة ظاهرة، فإذا كان بين الحكم والوصف مناسبة ظاهرة سُمي علة كما يُسمَّى سببا، وإن لم يكن بينهما مناسبة ظاهرة سُمي سببا فقط ولم يُسم علة (٢) .

وإذا نظرنا إلى تعريف الأمدى (٣) لليلة نجد أنه يقول في تعريفها: "أنها بمعنى الباعث أي مشتملة على حكمة صالحة أن تكون مقصودة للشارع من شرع الحكم (٤) ."

وبالموازنة بين تعريف الأمدى لليلة وتعريفه للسبب نجد أنه يرى أن كل علة سبب، وليس كل سبب علة، ومعنى هذا أنهما متغايران في

١ - يراجع: شرح المختصر والروضة للطوفي ٤٣٢/١، ٤٣٤ - شرح الجلال المطي على جمع الجوامع بحاشية البناقي ٩٦/١ - غلية الوصول للأصاري ص ١٣ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٣٥ - أصول الفقه لحسين حامد حسان ص ٧٩ - السبب عند الأصوليين ١٠٠/د/ عبد العزيز الزبيدة ١٦٦/١ .
٢ - يُنظر: مباحث الحكم لمذكور ص ١٣٦ - السبب عند الأصوليين للزبيدة ١٦٦/١ .
٣ - الأمدى: سبقت ترجمته .
٤ - يُنظر: الإحكام للأمدى ٢٠٢/٣ .

المفهوم عنده حقيقة العلة تغاير حقيقة السبب وإن كان السبب أعم من العلة عنده (١) .

مثال السبب المناسب للحكم " السفر " فإن الشارع جعله سبباً لجواز الفطر في رمضان ، وربط وجوده بوجوده بقوله حلّ شأنه " وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ " (٢) .

والمفر مناسب لتشريع هذا مناسبة ظاهرة باعتبار تضمنه المشقة التي يناسبها ويلانمها الترخيص والتحقيق فيسمى علة كما يسمى سبباً .

ومنه أيضاً : الشدة المطربة المعرفة لتحريم شرب النبيذ ، لا لتحريم شرب الخمر في الأصل المقيس عليه ، فإن تحريم شرب الخمر معروف بالنص أو الإجماع لا بالشدة المطربة ، فالشدة المطربة أمر مناسب لتحريم شرب النبيذ ، لأنه يؤدي إلى إفساد العقول وضياعها في المنع من تناوله حفظ العقول من الفساد والضياع فيسمى علة كما يسمى سبباً .

وكذلك القتل العمد العدوان " فإنه سبب مناسب لوجوب القصاص ، لأن القتل العمد العدوان يؤدي إلى هلاك النفوس وإهدار الحماء ، وفي

١ - يُراجع : السبب عند الأصوليين ١٠٠/د عبد العزيز الربيعة ١٦٧/١ .

٢ - من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

إيجاب القصاص حفظ للنفوس وصيانة للدماء ، والقتل العمد العدوان يسمى سبياً ويُسمى علة (١) .

ومثال السبب الذي ليس بينه وبين الحكم مناسبة ظاهرة " لدلوك الشمس " أي زوال الشمس وهو ميلها عند وسط السماء إلى جهة الغرب فإنه سبب لوجوب صلاة الظهر ، لقوله تعالى " أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا " (٢)

والعقل لا يدرك وجه المناسبة التي بين ميل الشمس وبين تشريع وجوب الصلاة عنده ، ولهذا يقال لدلوك الشمس أنه سبب ولا يقال له على لانتفاء المناسبة الظاهرة بينه وبين الحكم .

وكذلك شهود شهر رمضان فإن الشارع جعله سبباً لوجوب الصيام ، وربط وجوده بوجود أي وجود الشهر بوجوب الصيام بقوله تعالى " فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ " (٣)

ولكن العقل لا يدرك وجه المناسبة التي بين شهود الشهر ووجوب الصيام فيسمى سبباً ولا يسمى علة .

١ - ينظر : الإحكام للأمدني ١٢٧/١ - شرح الجلال المطي على جمع الجوامع بحاشية البهقي ٩٥/١ - غاية الوصول للأنصاري ص ١٣ - أصول الفقه الإسلامي لزكي فدين شعبان ص ٢٠٧ - مباحثة الحكم لمذكور ص ١٣٥ - أصول الفقه لحسين حامد حسن ص ١٧٩ ، ١٨٠ - أصول الفقه للشيخ الخضري ص ٥٦ ، ٥٥ - أصول الفقه الإسلامي ١/٥٠١ ووجه الزحيلي ٩٤ ، ٩٥ .

٢ - من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٣ - من الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

٢- وعرفه البعض بأنه : " ما يلزم من وجوده الوجود ويلزم من عدمه العدم لذاته (١) " .

فقولهم : " ما يلزم من وجوده الوجود " يحترز به عن الشرط ، فإنه لا يلزم من وجوده الوجود .

وقولهم : " ويلزم من عدمه العدم " يحترز به عن المانع فإنه لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم .

وقولهم : " لذاته " ، يحترز عما لو قارن السبب فقدان الشرط أو وجود المانع ، وذلك كالنصاب قبل تمام الحول أو مع وجود الدين فإنه لا يلزم من وجوده الوجود لكن لا لذاته بل لأمر خارج عنه وهو انتفاء الشرط ووجود المانع ، فالتقييد يكون ذلك لذاته للاستظهار على ما لو تخلف وجود المسبب مع وجدان السبب لفقد شرط أو وجود مانع كمن به سبب الإرث ولكنه قاتل أو رفيق أو نحوهما ، وعلى ما لو وجد المُسبب مع فقدان السبب لكن لوجود سبب آخر كالردة المقتضية للقتل إذا فقدت ووجد قتل يوجب القصاص ، أو زنا مُحصن ، فتخلف هذا الترتيب عن السبب لا لذاته بل لمعنى خارج (٢) .

١ - يُراجع : شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨١ - شرح الكوكب المنير ٤٤٥/١ - نفائس الأصول للقرافي ٣٠٣/١ - المدخل إلى مذهب أحمد بن حنبل ص ٧٣ - أصول الفقه الإسلامي لوهبة الزحيلي ٩٤/١ .

٢ - يُنظر : المراجع السابقة .

هذا : وقد ذكر الدكتور محمد سلام منكر هذا التعريف وقال عنه : " وهو لا يختلف عن الأول (أي عن تعريف الأمدى وغيره) فى المعنى وإنما يزيد عليه ببيان خاصية السبب من أنه إذا وجد وجد الحكم ، وإذا انعدم انعدم الحكم " ما ثم قال وهذا التعريف لا يختلف عن سابقه كما قلنا ، لأن " ما " فى قولنا ما يلزم اسم موصول ملول : الظاهر المنضبط الذي يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه عدمه (١) .

الفرق بين السبب الشرعي ، والعقلي ، والعادي

أولاً : الفرق بين السبب الشرعي والسبب العقلي :

سبق لنا تعريف السبب الشرعي فى المبحث الأول (٢) .

أما السبب العقلي فتعريفه هو ما كان موجباً للحكم بنفسه بحيث لا يتصور انفكاك الحكم عنه ، ويكون تأثيره فى المسبب من جهة العقل ، وليس من جهة الشرع ولا العادة والتكرار (٣) .

ولما كان الموجب للأحكام هو الله تعالى وحده فهو وحده الذى له ولاية الإيجاب، وهو قادر على أن يشرع الأحكام بلا علل ولكن إيجابه لما كان غيباً عن العباد وهم عاجزون عن دركها شرع العلل التى يمكن لهم

١ - ينظر : مباحث الحكم عند الأصوليين للدكتور / محمد سلام منكر ص ١٣٦ .

٢ - يراجع ص ١٢١ من هذه الرسالة .

٣ - يراجع : كشف الأسرار عن أصول البيهقي للبخاري ٢/ ٢٤٤ : ٢٩٤ - فصول البدائع للبخاري

١/ ٢٤٦ - شرح الجلال المططلى على جمع الجوامع ١/ ٢٥٤ - أصول الفقه ١/ ١٠٤ / محمد أبو النور زهير

١/ ١١٩ - السبب عند الأصوليين للدكتور / عبد العزيز الربيعة ٧/٢ .

الوقوف عليها موجبات للأحكام فى حق العمل وتُسبب الوجوب إليها فيما بين العباد تيسيراً فصارت العلل موجبة فى الظاهر بجعل الله تعالى إياها كذلك أى موجبة لا بأنفسها (١) .

والأمثلة على ذلك هى : الكسر فإنه سبب للإنكسار ولا يتصور الكسر بدون الإنكسار ، والعقل هو الذى يحكم بذلك فهو سبب عقلى .
وأيضاً : الحركة فإنها سبب للتحرك ، ولا يتصور الحركة بدون التحرك والعقل هو الذى يحكم بذلك فالحركة سبب عقلى .

وكذلك الإحراق : فإنه سبب للاحتراق ، ولا يتصور الإحراق بدون الإحتراق ، والعقل هو الذى يحكم بذلك فالإحراق سبب عقلى .

وكذلك كل ما يناقى الصلاة فهو سبب من جهة أن ترك كل منافٍ للصلاة يقضى بوجود الصلاة ، وأن عدم الترك وذلك يكون بإتيان ما يناقى الصلاة يقضى بعدم الصلاة والعقل هو الذى يحكم بذلك فهو سبب عقلى (٢) .

الفرق بين السبب الشرعى والسبب العقلى

١ - أن السبب الشرعى هو ما كان تأثيره فى المسبب من جهة

الشرع .

١ - يُراجع : كشف الأسرار عن أصول اليزيدى للبخارى ٢٤٤/٤ .

٢ - يُراجع : كشف الأسرار عن أصول اليزيدى للبخارى ٢٤٤/٤ - أصول الفقه ١٠١/د محمد أبو النور زهير ١١٩/١ .

أما السبب العقلي فهو ما كان تأثيره في السبب من جهة العقل (١) .

٢ - أن السبب الشرعي لا يوجب الحكم بنفسه بل يجعل الشارع إياه

موجباً .

أما السبب العقلي فإنه يوجب الحكم بنفسه بمعنى أنه لا يتصور

انفكاك الحكم عنه (٢) .

هذا ؛ وقد ذكر البخاري (٣) في كشف الأسرار ما يؤيد ذلك بقوله :

" لا أثر للأسباب ، يعنى الأسباب الشرعية " فى ذلك أى فى حقيقة

الوجوب بخلاف السبب العقلي والحسي فإن لهما أثراً فى إثبات المعلول

بحيث لا يختلف عن السبب كالكمس مع الانكسار والإحراق مع الإحترق

(٤) . وقد ذكر ابن الشاط (٥) فى إدارة الشروق على أنواء البروق " أن

١ - يُنظر : كشف الأسرار عن أصول اليزدي للبخاري ٤٩٤/٢ - أصول الفقه ٥٠١/د محمد أبو النور زهير ١١٩/١ .

٢ - يُنظر : كشف الأسرار للبخاري ٢٤٤/٤ .

٣ - البخاري سبقت ترجمته .

٤ - يراجع : كشف السرار عن أصول اليزدي للبخاري ٢٤٤/٤ .

٥ - ابن الشاط : هو قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري السبتي المكي بأبي القاسم الفقيه المالكي النظار الأصولي ، الحافظ النحوي ، ولد سنة ٦٤٣ هـ - بمدينة سبة ونشأ بها أخذ عن الحافظ المحنبي ، وأجاز له أبو القاسم بن البراء وابن أبي الدنيا وكان معروفاً بجودة الفكر له مؤلفات عدة منها : أنواء البروق في تحقير مسائل الواعد والفروق في الأصول ، غنية الرائض في علم الفرائض ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٨٧٢ هـ .

يُراجع : الأعلام للزركلي ١٧٧/٥ - الفتح المبين في طبقات الأصوليين ١٢٧/٢ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٢٥

الفرق بينهما لا طائل وراءه والكلام فيه تعمق في الدين وتكلف ، ولا يتوصل فيه إلى اليقين " (١) .

ولكن الإمام القرافي قد فرق بينهما من وجه آخر فقال : ومن وجه آخر يحصل الفرق ، لأن هذه الأسباب الشرعية تنقسم إلى ما يوجب مسببه إنشاء نحو عتق الانسان عن نفسه أو البيع الناجز ، والطلاق الناجز ، وإلى ما يوجب استلزاما كالعتق عن الغير فإنه يوجب الملك للمعتق عنه بطريق الالتزام بأن يقدر الملك قبل النطق بالصيغة بالزمن الفرد لضرورة ثبوت الولاء له ولبراءة ذمته من الكفارة المعتق عنها

ثم قال : وتنقسم أيضا الأسباب الشرعية إلى ما يقتضى ثبوتا كالبيع والهبة والصدقة ، وإلى ما يقتضى إبطالا لمسبب آخر كفوات المبيع قبل القبض يقتضي إبطال مسبب السبب السابق وهو المبيع ، وكذلك الطلاق والعتاق يقتضيان إبطال العصمة السابقة المترتبة على النكاح ، والملك المرتب في الرقيق على سببه (٢) .

أما العلل العقلية فإنها لا تنقسم كذلك (٣) .

١ - يُنظر : إدارة الشروق على أنواء الشروق ٢٧٧/٣ .

٢ - يُنظر : الشروق للقرافي ٢٧٤/٣ ، ٢٧٥ .

٣ - يُراجع : تهذيب الشروق لمحمد بن علي حنين المكي ٢٧٥/٣ .

فبهذه الوجوه يحصل الفرق بين الأسباب الشرعية والعلل العقلية كما قال الإمام القرافي (١) " فهذه الوجوه تُحصَلُ الفرق بين الأسباب الشرعية والعلل العقلية على بعض المذاهب فبطل الشبه بين البابين ، وعلى المذهب الآخر يحصل الشبه بينهما " (٢) .

ثانياً : الفرق بين السبب الشرعي والسبب العادي

تعريف السبب العادي : هو ما كان تأثيره في مسببه من جهة العادة (٣) .
ومثال السبب العادي : حز الرقبة بالنسبة للقتل الواجب ، والنار بالنسبة للإحراق ، والماء بالنسبة للإرواء (٤) .
فالفارق بين السبب الشرعي والسبب العادي يكون من جهة تأثيره في مسببه .

فالسبب الشرعي هو : ما كان تأثيره في مسببه من جهة الشرع .
وأما السبب العادي فهو : ما كان تأثيره في مسببه من جهة العادة والتكرار .

١ - القرافي : سبق ترجمته .

٢ - يُراجع : الفروق ٣/ ٣٧٥، ٣٧٦ .

٣ - يُراجع : شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع مع حاشية العطار ١/ ٢٥٤ - أصول الفقه ١٠٠/١ محمد أبو النور زهير ١/ ١١٩ .

٤ - يُراجع : الفروق للقرافي ٣/ ٣٧٤ - تهذيب الفروق ٣/ ٣٧٢ - السبب عند الأصوليين للكتّور عبد العزيز الربيع ٢/ ١٣ .

الفرق بين السبب والشرط

سبق لنا الكلام عن الشرط من حيث تعريفه وبيان أقسامه وذلك عند الكلام على متعلقات الحكم الوضعي في الفصل التمهيدي (١) .

وسوف نبين هنا الفرق بين السبب والشرط حيث يتضح الفرق بينهما في الأمور الآتية :

١ - أن السبب يلزم من وجوده وجود السبب ، ويلزم من عدمه عدم السبب ، فالدلوك مثلاً سبب لوجوب صلاة الظهر ، لأنه يلزم من وجود الدلوك وجوب الظهر ، ويلزم من عدمه عدم الوجوب .

والقتل العمد العدوان سبب لوجوب القصاص ، لأنه يلزم من وجوده وجود القصاص ، ومن عدمه عدم القصاص .

والبيع سبب لانتقال الملك ، لأنه إذا وجد البيع انتقل الملك ، وإذا لم يوجد لم ينتقل .

أما الشرط : فإنه يلزم من عدمه عدم المشروط ، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ، فالطهارة مثلاً شرط في صحة الصلاة ، فإذا عمت الطهارة عمت الصلاة ، ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة فقد يتطهر ولا يصلي ، وقد يصلي إقلاً تصح صلاته لفقد ركن أو وجود مانع .

١ - يُراجع ص ١٠١ من هذه الرسالة .

وكذلك أيضاً : حضور الشاهدين شرط لصحة الزواج فيلزم من عدم حضورهما عدم صحة الزواج ، ولكن لا يلزم من وجودهما وجود الزواج ، لجواز انتفاء شرط آخر أو وجود مانع فالسبب يؤثر من جهة الوجود والعدم ، والشرط يؤثر من جهة العدم دون جهة الوجود (١) .

٢ - أن الشرط يقتضي تغيير الحكم بوجوده وعده ، والسبب لا يوجد ذلك بل يوجب مصادفته وموافقته (٢) وبهذا قال الإمام السمعاني (٣) ، ونقل أيضاً عن القفال الشاشي (٤) ما يؤيد ذلك فقال الإمام السمعاني : قال القف :

١ - تراجع : الفروق للترافى ١٠٥/١ - ١٠٦ - تهذيب الفروق لمحمد علي بن حسين المكي ١٠٦/١ - المستصفي للزالي ١٨٠/٢ - روضة الناظر لابن قدامة ٢٤٨/١ - شرح تنقيح الفصول للترافى ٨١ ، ٨٢ - شرح الكوكب المنير ٤٤٥/١ ، ٤٥٢ - أصول الفقه لحمد حسن ص ٨٧ ، ٨٨ - أصول الفقه ٨٠/١ - أبو النور زهير ١١٨/١ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٤٥ .

٢ - تراجع : قواطع الأدلة لابن السمعاني ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ - أصول للمرخسي ٢٦١/١ .

٣ - ابن السمعان : هو منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي أبو العظفر ، ولد سنة ٤٢٦ هـ - بمر ، وهو من العلماء بالحديث والأصول ، وكان مفتي خراسان ، تفقه على أبيه بمر ، ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة ثم انتقل إلى مذهب الشافعي فأخذ عن أبي إسحاق الشيرازي وأبي الصباح ، وكان ملحقاً بالعقيدة من مؤلفاته ، تفسير القرآن الكريم ، البرهان والاصطلاح في الرد على أبي زيد الديلمي ، قواطع الأدلة في أصول الفقه ، توفي سنة ٤٨٩ هـ .

تراجع : النجوم الزاهرة ١٦٠/٥ - شذرات الذهب ٣٩٢/٣ - وفيات الأعيان ٢٠٩/٣ - الأعلام للزركلي ٣٠٣/٧ - الفتح المبين ٢٧٩/١ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ١٩ .

٤ - القفال الشاشي هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الشاشي القفال الكبير ، أحد الأعلام في المذهب الشافعي ، وأئمة المسلمين ، ولد سنة ٢٩١ هـ - وكان إماماً في الحديث والتفسير والكلام ، والأصول والفروع ، وعنه انتشر المذهب الشافعي في بلاد ما وراء النهر ، له مؤلفات عديدة منها : كتاب في الأصول ، شرح رسالة الإمام الشافعي ، ودلائل النبوة ، وغير ذلك توفي رحمه الله تعالى بشت سنة ٣٦٥ هـ .

تراجع : طبقات الشافعية الكبرى لابن السبكي ٢٠٠/٣ - الأعلام ٢٧٤/٦ - شذرات الذهب ٥١/٣ - الفتح المبين ٢١٢/١ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ١٢٩ .

القف : " والطريق في التمييز بين العلة والسبب والشرط أننا ننظر إلى الشيء فإن جرى مقارناً للشيء مع تأثير الشيء فيه دلّ على أنه علته ، وإن جرى مقارناً للشيء أو غير مقارن لا تأثير للشيء فيه دلّ أنه سببه .

وأما الشرط هو : ما يختلف الحكم بوجوده وعدمه ، وهو مقارن غير مفارق للحد كالعلة سواء إلا أنه لا تأثير له فيه ، وإنما هو علامة على الحكم من غير تأثير (١) أصلاً " . ووافق السمعاني في ذلك أيضاً الإمام السرخسي (٢) حيث قال : " أما الشرط فمغير للحكم بعد وجود سببه فكان مانعاً من ثبوت الحكم قبل وجوده كما كان مثبّطاً وجود الحكم عند وجوده (٣) .

٣ - أن السبب يتعلق به وجوب المسبب ووجوده وهو الحكم بخلاف الشرط فإنه يتعلق به وجود المشروط دون وجوبه أي يتوقف عليه وجود الشيء بأن يوجد عند وجوده ، لا بوجوده ، وذلك كالدخول في قول الرجل لامرأته إن دخلت النار فأنت طالق ، فإن الطلاق يتوقف على وجود الدخول وبصير الطلاق عند وجود الدخول مضافاً إلى الدخول موجوداً عنده ، لا واجباً به بل الوقوع بقوله : أنت طالق عند الدخول ، فمن حيث أنه لا أثر

١ - يُراجع : قواعد الأدلة لابن السمعي ٢٧٥/٢ ، ٢٧٦ .

٢ - الإمام السرخسي : سبق ترجمته .

٣ - يُنظر : أصول السرخسي ١/٢٦١ .

للدخول في الطلاق من حيث الثبوت به ، ولا من حيث الوصول إليه لم يكن
الدخول سبباً ولا علة بل كان علامة ،

ومن حيث انه مضاف إليه كان الدخول شبيهاً بالعلل ، وكان بين العلامة
والعلة قسميناه شرطاً (١) .

٤ - أن السبب يتوقف عليه المسبب من حيث الوجود والتأثير أمّا
الشرط فيتوقف عليه المؤثر من حيث التأثير لا من حيث الوجود ، (٢) وذلك
كالإحصان مثلاً فإن المؤثر كالزنا يتوقف عليه من حيث التأثير فقط فإن
الزنا لا يؤثر في الرجم إلا بواسطة الإحصان ، ولا يتوقف على الإحصان
من حيث الوجود ، لأن الزنا يوجد بدوره كحصوله من البكر (٣) .

٥ - أن السبب مناسبتة في ذاته ، أمّا الشرط فإن مناسبتة في غيره .
ومثاله : كالنصاب فإنه سبب في وجوب الزكاة ، لأنه مناسب في
ذاته ، فإن النصاب مشتمل على الغنى ونعمة الملك في نفسه ، والحوال فإنه
شرط لوجوب الزكاة ، لأنه ليس مناسباً في ذاته ، بل مناسباً في غيره وهو

١ - يُراجع : أصول السرخصي ٢/٢٠٣ - كشف الأسرار للنسفي ٢/٤٢٧ - كشف الأسرار للبخاري
٤/٢٤٧ - شرح المنار لابن مالك ٢/٩٢١ - السبب عند الأصوليين للدكتور عبد العزيز الريمي ٢/٥٦
٢ - كشف الأسرار للبخاري ٤/٢٤٨ - فصول البدائع للبخاري ٢/١٢٠ - شرح الكوكب المنير
١/٤٦٢ - أصول الفقه ١/٥٠٨ - محمد أبو النور زهير ٢/٢٨٦ .
٣ - يُراجع : أصول الفقه ١/٥٠٨ - محمد أبو النور زهير ٢/٢٨٦ .

النصاب الذي هو سبب لوجوب الزكاة ، لأن الحول مكمل لحكمة الغنى ونعمة الملك في النصاب بالتمكن من التنمية (١) .

الفرق بين السبب والمانع

سبق لنا الكلام عن تعريف المانع ، وبيان أقسامه (٢) وذلك عند متعلقات الحكم الوضعي في الفصل التمهيدي ولا داعي إلى تكرره هنا مرة ثانية خشية التكرار ، والإطالة .

وسوف نبين هنا الفرق بين السبب والمانع ، وسوف يتضح الفرق بينهما في الأمور الآتية :

١ - أن السبب يلزم من وجوده وجود الحكم ، ويلزم من عدمه عدم الحكم .

أما المانع فيلزم من وجوده عدم الحكم ، ولا يلزم من عدمه وجود الحكم أو عدمه (٣) .

٢ - أن المانع أقوى من السبب ويقدم على السبب ، لأن المانع وصف يمنع تحقق الحكم ، فإذا وجد المانع حتى مع وجود السبب والعلّة فهو أقوى منهما ، لأنه يبطل عمل كل منهما ، فكما أن السبب يقتضي وجود

١ - يُنظر : شرح مختصر الروضة للطوفي ٤٣٧/١ - شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٤ - شرح الكوكب المنير ٤٥٩/١ - الفروق للقرافي ١٠٦/١ - السبب عند الأصوليين للدكتور الفريضة ٥٦/٢ .

٢ - يرجع ص ١٠٧ من هذه الرسالة .

٣ - يرجع : الفروق للقرافي ١٠٦/١ - شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٨٢ - شرح الكوكب المنير ٤٥٦/١ - روضة الناظر لابن قدامة ٢٤٩/١ - المدخل إلى مذهب الفهم لأحمد بن حنبل ص ٧٥ .

الحكم فإن المانع يقتضي عجمه ، ولهذا اعتبره الشاطبي (١) سبباً معارضاً للسبب ، المقتضي للوجود أو معارضاً لذات الحكم (٢) .

وفي هذا يقول الإمام الشاطبي : " أما المانع فهو السبب المقتضي لعلّة تنافي علة ما منع ، لأنه إنما يطلق بالنسبة إلى سبب مقتضى لحكم لعلّة فيه ، فإذا حضر المانع وهو مقتضى علة تنافي تلك العلة ارتفع ذلك الحكم وبطلت تلك العلة لكن من شرط كونه مانعاً أن يكون مُخلاً بعلّة السبب الذي نسب له المانع فيكون رفعاً لحكمه فإنه إن لم يكن كذلك كان حضوره مع ما هو مانع له من باب تعارض سببين أو حكمين متقابلين (٣) .

٣ - أن السبب يقتضي وجوده معنى يقتضي حكمة الحكم ، أما المانع فيقتضي وجوده معنى ينافي حكمة الحكم (٤) .

الفرق بين السبب والركن :

- الركن كما هو معلوم هو أحد أقسام الحكم الوضعي عند الحنفية (٥) .
- فنذكر أولاً : تعريف الركن ثم نبين الفرق بينه وبين السبب .

١ - الشاطبي : سبقت ترجمته .
٢ - يُراجع : الموافقات للشاطبي ١/١٨٥ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٥٠ .
٣ - يُراجع : الموافقات للشاطبي ١/١٨٥ .
٤ - يُنظر : الموافقات ١/١٨٥ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٥٨ - أصول فقه حسين حامد حسان ص ٩٥ - السبب عند الأصوليين للدكتور عبد العزيز الزبيدة ٢/١٢٣ .
٥ - يُراجع : التتبع مع شرحه لتوضيح مصدر الشريعة ٢/٢٧٢ ، ٢٧٣ - أصول الهداية للفتاوي ١/٢٣٩ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٣٣ .

أولاً : تعريف الركن :

الركن في اللغة هو : جانب الشيء القوي ، وهو أحد الجوانب التي

يستند إليها الشيء ويقوم بها ، يجمع الركن على أركان (١)

وأركان الشيء أي أجزاؤه في الوجود التي لا يحصل إلا بحصولها

داخله في حقيقته محققة لهويته (٢) .

جاء في لسان العرب : " الركن الناحية القوية ، وما يتقوى من ملك

وجند وغيره ، وبذلك فسر قول الله عز وجل " قَتُولَى بِرُكْنِهِ " (٣) ودليل

ذلك " فَأَخْتَنَاهُ وَجُنُودَهُ " (٤) أي أخذناه وركنه الذي تولى به (٥) .

١ - يُنظر : لسان العرب مادة (ركن) ١٨٥/١٣ - المصباح المنير مادة (ركن) ص ١٢٤ - مختلر

الصباح مادة (ركن) ص ١٠٧ - المعجم الوجيز مادة (ركن) ص ٢٧٦ .

٢ - يُراجع المصباح المنير مادة (ركن) ص ١٢٤ - فصول البدائع للفتاوي ٢/٢٩٥ - شرح الحشد
على مختصر المنتهى ٢/٢٠٨ .

٣ - من الآية ٣٩ من سورة الذاريات .

٤ - من الآية ٤٠ من سورة الذاريات .

٥ - يُراجع : لسان العرب مادة (ركن) ١٨٥/١٣ - تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٤/٢٣٨ -

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٧/٣٤ - التفسير الكبير للفخر الرازي ٢٨/٢٠٢ .

- واصطلاحاً : عرفه صدر الشريعة (١) بأنه ما يقوم به الشيء (٢)
- وعرفه الفنارى (٣) بأنه : ما يقوم به الشيء وهو جزؤه لا ما يقوم به الشيء لصدقه على المحل (٤) .
- وعرفه التفتازانى (٥) والمرخصى (٦) بأنه : ما يدخل فى الشيء (٧)
- وعرفه البعض بأنه : ما يلزم من عدمه العدم ، ومن وجوده الوجود مع كونه داخل فى الماهية (٨) .
- وعرف أيضاً بأنه : ما توقف الشيء على وجوده وكان جزءاً من حقيقته (٩) .

-
- ١- صدر الشريعة هو : عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة الملقب بصدر الشريعة الأصغر ، الإمام الحنفى الفقيه الأصولى سليل بيت العلم ، أخذ عن جده تاج الشريعة محمود ، وكان ذا غاية بتقويد نفائس جده وجمع فوائده ، وبثمرات تفكيره ، وكان حافظاً بقوانين الشريعة ، محيطاً بمشكلات الفروع والأصول متبحراً فى المعقول والمنقول ، عرف بصدر الشريعة منذ نشأته فاشتهر بذلك بين أقرانه وشيوخه وتلاميذه ، من مؤلفاته : شرح كتاب الوقاية الذى ألفه جده ثم اختصره وسماه الوقاية ، له فى الأصول متن التفتيح وعليه شرح يسمى التوضيح ، توفي رحمه الله تعالى سنة ٧٤٧ هـ
 - يراجع : ففوائد البهية ص ١٠٩ - الفتح المبين ١٦١/٢ - أصول الفقه تاريخه ورجاله ص ٣٦٥ .
 - ٢- يراجع : التفتيح مع شرح المسمى بالتوضيح لصدر الشريعة ٢٧٣/٢٨ .
 - ٣- سبق ترجمته .
 - ٤- يراجع : أصول البدائع ٢٩٥/٢ .
 - ٥- سبق ترجمته .
 - ٦- سبق ترجمته .
 - ٧- يراجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٧٣/٢ - أصول المرخصى ١٧٤/٢ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٣٣ .
 - ٨- يراجع : أصول الفقه أ د/ محمد أبو النور زهير ١١٩/١ .
 - ٩- يراجع : أصول الفقه الإسلامى لركى الدين شعبان ص ٢٠٩ .

والركن في عرف الفقهاء هو ما لا وجود لذلك الشيء إلا به كالقيام
والركوع والسجود للصلاة^(١) .

والأمثلة على ذلك هي : قراءة القرآن في الصلاة ، وكذلك أيضاً
القيام والركوع والسجود فيها فإن كل واحد من هذه الأشياء ركن للصلاة ،
لتوقف وجودها في نظر الشارع على تحققه وهو جزء من حقيقة الصلاة .
ومنها أيضاً : الإيجاب والقبول في عقد الزواج ، فإن كلا منهما
ركن له يتوقف وجوده على وجودهما ، أو كلاهما جزء من حقيقته .

وكذلك كل ما كان ركناً لشيء فإن ذلك الشيء لا يكون له وجود في
نظر الشارع إلا إذا تحقق ذلك الركن^(٢) .

وبالنظر في هذه التعريفات للركن نجد أنها تدور حول معنى واحد
وإن كانت مختلفة في الألفاظ .

ثانياً : الفرق بين الركن والسبب :

بعد عرض هذه التعريفات للركن نجد أنه يتفق مع السبب في أن كلا
منهما يؤثر بطرفي الوجود والعدم^(٣) .

١ - إراجع : كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري ٥٠١/٣ .

٢ - إراجع : كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبخاري ٥٠١/٣ - أصول الفقه الإسلامي لزكي
الدين شعبان ص ٢٠٩ .

٣ - ينظر : أصول الفقه الإسلامي ٥٠١/د محمد أبو النور زهير ١١٩/١ .

ويخالف الركن السبب فيما يلي :

- ١ - أن السبب خارج عن الماهية ، أما الركن فهو داخل فيها (١) .
- ٢ - أن السبب هو الطريق الموصل إلى الحكم بحيث لا يكون له تأثير في وجود الحكم أصلاً .

أما الركن : فهو ما توقف عليه الحكم وكان داخلاً فيه وجزءاً من حقيقته فهو مؤثر في وجود الحكم (٢) .

القسم الثاني : " الشرط "

الشرط في اللغة العلامة : لأنه علامة للمشروط ، ومنه قوله تعالى " فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا الْمَسَاعَةَ أَنْ تَلِيَهُمْ بَعَثَةٌ قَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا " (٣) أي علاماتها (٤) .

والشرط إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه كالشرطة جمع شروط (٥) .

١ - ينظر : المرجع السابق .

٢ - يراجع : التفتيح مع التوضيح لمصدر الشريعة ٢/٢٧٣ - شرح نور الأنوار على المنار لملاحيون مع كشف الأسرار للنسفي ٢/٤١١ - فصول البدائع للفتاوي ١/٢٣٩ - أصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان ص ٢٠٩ .

٣ - من الآية ١٨ من سورة محمد .

٤ - يراجع : التفسير الكبير للرازي ج ٢٨ - ص ٦٠ ط دار إحياء التراث العربي - للجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٦ ص ١٥٩ - ط - دار الكتب العلمية .

٥ - يراجع : لسان العرب مادة (شرط) ٣/٣٢٩ - القاموس المحيط باب لطاء مع لثين مادة (شرط) ٢/٤٢ - مختار الصحاح مادة (شرط) ط - ص ١٤١ - المصباح المنير مادة (شرط) ط - ص ١٦٢ .

واصطلاحاً : عُرِفَ الشرط بتعريفات كثيرة كلها تكاد تكون متقاربة

في المعنى .

فقد عرفه البعض : بأنه الوصف الظاهر المنضبط الذي يلزم من عدمه عدم الحكم أو عدم السبب لحكمه في عدمه تنافي حكمة الحكم أو السبب (١) .

فمثال الشرط الذي يلزم من عدمه حكمة تنافي حكمة الحكم ، القدرة على تسليم المبيع ، فإنها شرط لصحة البيع ، والحكم الذي يترتب على صحة البيع هو إباحة الانتفاع ، وعدم القدرة على تسليم المبيع يستلزم عدم القدرة على الانتفاع .

ومثال الشرط الذي يلزم من عدمه حكمة تنافي حكمة السبب الطهارة فإنها شرط لصحة الصلاة ، وسبب وجوب الصلاة هو تعظيم الله تبارك وتعالى ، فعدم الطهارة ينافي تعظيم الله تعالى الذي هو سبب لوجوب الصلاة (٢) .

١ - يُنظر : شرح المضد على مختصر المنتهى ٧/٢ - الإحكام للأمدى ١٢٠/١ - روضة الناظر ٢٤٨/١ - أصول الفقه للخضري ص ٦٠ .
٢ - يُنظر : فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٦١/١ - شرح الكوكب المنير ٤٥٤/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٧/٢ - أصول الفقه للخضري ص ٦٠ - غاية الوصول ١/د/ جلال ص ٢١٨ .

وعرفه آخرون بأنه : ما يلزم من عدمه العدم ، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته (١) .

شرح التعريف :

فقولهم : " ما يلزم من عدمه العدم " قيد أول في التعريف يخرج به المانع ، لأنه لا يلزم من عدمه وجود ولا عدم .
وقولهم : " ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم " قيد ثاني يخرج به السبب لأنه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم .

وقولهم : " لذاته " يحترز به عن الشرط المقارن للسبب فيلزم الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة مع النصاب الذي هو سبب للوجوب .

ويحترز به أيضاً عن مقارنة الشرط لقيام المانع كالدين على القول بأنه من وجوب الزكاة فليزم العدم .

١ - براجع : المستقصى للفرغاني ١٨٠/٢ ، ١٨١ - شرح الكوكب المنير ٤٥٢/١ - الفروق للقرافي ١٠٥/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٨٧ - البحر المحوط ٣٠٩/١ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٧٤ - روضة الناظر ص ٢٤٨/١ - غاية الوصول للتصاري ص ١٣ - مذكرة أصول الفقه للمنقضي ص ٥١ - أصول الفقه لحسين خاتم ص ٨٧ .

فلزوم الوجود والعدم في ذلك لوجود السبب والمانع لا لذات الشرط ، وحذفه لعدم الاحتياج إليه فيما ذكر إذ المقضى للزوم الوجوب والعدم إنما هو السبب والمانع لا الشرط (١) .
ومن أمثلة الشرط أيضاً :

حضور الشاهدين فإنه شرط في صحة النكاح ، لأنه وصف يتوقف عليه وجود الزواج شرعاً ، وليس حضور الشاهدين جزءاً من ماهية الزواج وحقيقته ، ويلزم من عدم حضور الشاهدين عدم صحة الزواج ، ولكن لا يلزم من حضورهما وجود الزواج ، بالجواز انتفاء شرط آخر أو وجود مانع .

وأيضاً : الطهارة فإنها شرط في صحة الصلاة ، لأنها وصف يتوقف عليه وجود الصلاة شرعاً ، وليست الطهارة جزءاً من الصلاة ولكن يلزم من عدمها عدم الصلاة شرعاً ولا يلزم من وجود الطهارة وجود الصلاة فقد يتطهر ولا يصلي ، وقد يصلي فلا تصح صلاته لفقد ركن أو وجود مانع وكذلك العلم بمحل العقد شرط في صحته ، لأنه وصف يتوقف عليه وجود العقد شرعاً وليس جزءاً منه ، ويترتب على عدم العلم بالمحل

١- إراجع : شرح التركيب المنير ١/٤٥٢ - غاية الوصول للأصمري ص ١٢ - شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ - الفروق للقرافي ١/١٠٥ .

عدم صحة العقد شرعا ولكن يترتب على وجوده صحته لجواز انعقاد شرط
أو وجود مانع .

فكل هذه الأمور أوصاف ظاهرة منضبطة يتوقف عليها وجود
أحكامها التي اشترطت فيها على الوجه الذي ذكرناه بمعنى أنه إذا عدم
واحد منها عدم المشروط فيه ، ولا يلزم من وجود واحد منها وجود
المشروط فيه (١) .

الفرق بين الشرط والركن :

إذا نظرنا إلى كل من الشرط والركن نجد أنهما يشتركان في أن كلا
منهما يلزم من عدمه عدم الشيء الذي جُعِلَ ركناً أو شرطاً له .

ويختلفان في أن الركن يتوقف عليه وجود الشيء ويكون جزءاً من
ماهية الشيء وحقيقته كالركوع ، والسجود ، والقراءة بالنسبة للصلاة فكل
من الركوع والسجود والقراءة ركن من أركان الصلاة وجزءاً من حقيقتها أو
ماهيتها .

أما الشرط فهو : ما يتوقف عليه وجود الشيء وكان خارج عن
حقيقته الشيء وماهيته ، وذلك كالطهارة فإنها شرط لصحة الصلاة وهي

١ - يراجع : أصول الفقه لصين حامد ص ٨٧ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٤٤ .

خارجة عن حقيقة الصلاة ، وكذلك حضور الشاهدين في عقد النكاح فإنه شرط لصحة العقد وهو أمر خارج (١) عن حقيقة عقد النكاح .

أقسام الشرط :

ينقسم الشرط عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة ، وإليك أهم هذه التقسيمات :

أولاً : تقسيم الشرط باعتباره كونه شرطاً للحكم أو السببية إلى قسمين :

أحدهما : ما يكون شرطاً للحكم وهو كل معنى يكون عدمه مخلاً بمقصود الحكم مع بقاء معنى السببية ، أو بمعنى آخر وهو ما اشتمل عدمه على حكمة تقتضي نقيض حكم للسبب مع بقاء حكمة السبب .

ومثال ذلك : الشهادة في عقد الزواج ، فإنها شرط للحكم وهو صحة الزواج ، فإذا لم تتحقق الشهادة لا يكون الزواج صحيحاً .
وثانيهما : ما يكون شرطاً للسبب ، وهو كل معنى يكون عدمه مخلاً بمعنى السببية .

ومثال ذلك : الإحصان ، فإنه شرط في سببية الزنا لوجوب الرجم ، فعلم الإحصان يستلزم عدم سببية الزنا لوجوب الرجم (١) .

١ - راجع : أصول الفقه لأزهر الدين شعبان ص ٢١٠ - أصول الفقه لصديق حماد ص ٨٨ - مباحث أحكام لمذكور ص ١٤٥ - الوجيز في أصول الفقه ١/٥٠١ وهدية الزحيلي ١/١٣٨ ط - دار الفكر .

ثانياً : تنقسم الشرط باعتبار مصدره :

ينقسم الشرط باعتبار مصدره إلى قسمين :

أحدهما : الشرط الشرعي : وهو ما كان توقف المشروع على وجود الشرط بحكم الشارع وجعله ، وهذا النوع يشمل جميع الأمور التي اشترطها الشارع في العبادات والعقود والتصرفات ، كالوضوء الذي جعله شرطاً لصحة الصلاة ، وحضور الشاهدين الذي جعله شرطاً لصحة الزواج وما أشبه ذلك .

فهذا النوع يلزم من انتفائه انتفاء المشروع ولا يلزم من وجوده وجود المشروع ولا عكسه .

ثانيهما : الشرط الجعلي : وهو ما كان توقف المشروع على وجود الشرط بفعل الإنسان وجعله ، وذلك كشرط تقديم رهن أو كفيل بالثمن المؤجل في عقد البيع ، وشرط منكنى الزوجة في مكان معين أو عدم منعها من في عقد الزواج ، وشرط تسليم المبيع في مكان معين وغير ذلك من الشروط التي يتعلق بها العقد أو تقرن هي به (٢) .

١ - تراجع : الأحكام للأمدى ١٣٠/١ - البحر المحيط للزركشي ٢٠٩/١ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٧٤ - شرح الكوكب المنير ٤٥٤/١٨ - حاشية التفليزي على شرح العضد ٧/٢ - فواتح الرحموت بشرح صحيح مسلم الثبوت ٦١/١ - تقارير الشيخ الشربيني على شرح الجلال اعطى على جمع الجوامع ٩٧/١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢١٠ .
٢ - تراجع : أصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان ص ٢١ ، ٢١١ - أصول الفقه لمسنين حامد حسان ص ٩٠ .

ثالثاً : أقسام الشرط باعتبار أنواعه

ينقسم الشرط باعتبار أنواعه إلى أربعة أقسام :

الأول : الشرط العقلي : وذلك كالحياة للعلم ، فإنها شرط له إذ لا يعقل عالم إلا وهو حي ، لأنه إذا انتفت الحياة انتفى العلم ، ولا يلزم من وجود الحياة وجود العلم ، وسمي هذا الشرط عقلياً ، لأن العقل أدرك لزومه لمشروطه .

الثاني : الشرط الشرعي : وهو ما كان مستفاد من الشارع وذلك كالطهارة للصلاة ، فإنه يلزم من عدم الطهارة عدم صحة الصلاة ولا يلزم من وجودها وجود صحة الصلاة ، لجواز انتفاءها لا انتفاء شرط آخر .

الثالث : الشرط اللغوي : وهو ما يكون اشتراطه بحكم اللغة وذلك كما لو قال شخص لزوجته : " إن دخلت الدار فانت طلاق " فإن دخول الدار شرط بوقوع الطلاق وهذا النوع من الشرط اللغوي يشبه السبب في كونه يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم ، فإنه يلزم من وجود الدخول للدار وجود الطلاق ، أو من عدم دخولها الدار عدم وقوع الطلاق .

الرابع : الشرط العادي : وهو ما يكون اشتراطه بحكم العادة وذلك كغذاء الحيوان إذا العادة الغالبة أنه يلزم من انتفاء الحياة ومن وجوده وجودها إذ لا يتغذى إلا الحسي فعلى هذا يكون الشرط العادي كالشرط اللغوي في

كونه يشبه السبب أيضاً وقد صرح القرافي وابن الحاجب وغيرهما بأن
الشروط اللغوية والعادية أسباب (١) .

القسم الثالث : "المانع"

المانع في اللغة : اسم فاعل من المنع ، وهو الحائل بين الشيئين جاء
في لسان العرب : "المنع أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريد" (٢) .
اصطلاحاً : عرفه البعض بأنه ما يلزم من وجوده العدم ، ولا يلزم
من عدمه وجود ولا عدم لذاته (٣) .

شرح التعريف :

فقولهم : " ما يلزم من وجوده العدم " يحترز به عن السبب ، لأنه
من يلزم من وجوده الوجود .
وقولهم : ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم يحترز به عن الشرط
لأنه يلزم من عدم العدم .

وقولهم : " لذاته " يحترز به عن مقارنة المانع لوجود سبب آخر
فإنه يلزم الوجود لا لعدم المانع بل لوجود السبب الآخر ، وذلك كالمرتد

١ - يراجع : المستصفى ١٨١/٢ ، ١٨٢ - شرح تنقيح الفصول ص ٨٥ - المدخل إلى مذهب الإمام
أحمد ص ٧٥ - شرح الكوكب المنير ٤٥٥/١ - البحر المحيط ٣٠٩/١ ، ٣١٠ - روضة الناظر ٢٤٨/١
٢٤٩ ، غاية الوصول للتصاري ص ١٣ .
٢ - يراجع : لسان العرب مادة (منع) ٢٤٢/٨ - المصباح المنير مادة (م ن ع) ص ٢٩٩ -
المفهم الوجيز مادة (منع) ص ٥٩٢ .
٣ - يراجع : شرح الكوكب المنير ٤٥٦/١ - مختصر المنتهى ٧/٢ - شرح تنقيح الفصول ص ٨٢ -
الفروق ١٠٦/١ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٧٥ - روضة الناظر ٢٩٤٠/١

القاتل لولده فإنه يقتل بالردة ، وإن لم يقتل قصاصاً ، لأن المانع وهو كون القاتل والداً للمقتول مانع لأحد السببين فقط وهو سببية القتل العمد العدوان لإيجاب القصاص من القاتل ، وغير مانع للسبب الآخر وهو كون الردة سبباً لوجوب قتل المرتد (١) .

وعُرف أيضاً : بأنه وصف يقتضى وجوده معنى ينالى حكمة السبب أو الحكم (٢) .

وعرفه البعض : بأنه الوصف الوجودى الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم (٣) .

أقسام المانع :

ينقسم المانع إلى قسمين : مانع للحكم ، ومانع للسبب .

أما القسم الأول وهو : مانع الحكم : فهو كل وصف وجودى ظاهر منضبط مستلزم لحكمة مقاضاها بقاء نقيض حكم السبب مع بقاء حكمة السبب .

أو بمعنى آخر : هو الأمر الذى يلزم من وجوده عدم ترتب الحكم على سببه مع بقاء تحقيق السبب وتوافر شروطه .

١ - يُنظر : شرح الكوكب المنير ٤٥٧/١ .

٢ - يراجع إرشاد الفحول للشوكاني ص ١١ - أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة ص ٥٦ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٥٠ - أصول الفقه لصين حامد حنان ص ٩٥ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٢ - الوجيز في أصول الفقه لأدب/ وعبه فزحلي ص ١٣٩ .

٣ - يُراجع : شرح لجمال القطبي مع حاشية الهنلي ٩٨/١ - غاية الوصول للأصاري ص ١٢ .

وذلك كالأبوة في القصاص مع القتل العمد العدوان فإن كون الأب وهو القاتل والدًا للمقتول يمنع من وجوب القصاص من الأب وهو القاتل يمنع من وجوب القصاص من الأب عند الجمهور مع وجود القتل العمد العدوان ، وذلك لحكمة كون الأب سببًا في وجود الابن فلا يكون الابن سببًا في عدمه فينتفي الحكم وهو وجوب القصاص مع وجود سببه وهو القتل العمد العدوان لوجود المانع وهو كون القاتل أبًا للمقتول ، فالحكم هو القصاص ، وسببه القتل العمد العدوان ، والأبوة مانع للحكم ، والمعنى الذي يقتضيه وجود الأبوة هو كون الأب سببًا لوجود ابنه فلا يكون الابن سببًا في عدمه ، ومقتضى الحكم الذي هو القصاص أن يعدم الأب بسبب ابنه ، وبذلك يظهر أن المعنى الذي اقتضاه المانع الذي يقتضيه الحكم (١) وأما القسم الثاني : وهو مانع السبب ، فهو كل وصف يخل وجوده بحكمه السبب يقينا .

أو بمعنى آخر : هو الأمر الذي يلزم من وجوده عدم تحقيق السبب وذلك كالدين مع ملك النصاب في الزكاة ، فسبب وجوب الزكاة هو ملك

١ - تراجع : الإحكام للأمدى ١/١٢٠ - شرح الكوكب المنير ١/٤٥٧ - البحر المحيط ١/٣١١ - مختصر المنتهى مع شرح العنبد ٢/٧ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٧٥ - أصول الفقه لصين جلد حسان ص ٩٦ - غاية الوصول للأصاري ص ١٢ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢١ - أصول الفقه للفتاوى ص ٦٤ .

النصاب ، والدين يعتبر مانعاً من وجوب الزكاة مع وجود السبب وهو ملك النصاب .

وحكمه : جعل ملك النصاب سبباً للوجوب هي أنه قرينة على الغنى ، ووجود الدين ينافي هذه الحكمة ، لأنه يتضمن معنى الفقر والحاجة (١) .
ثم الموانع الشرعية على ثلاثة أقسام :

الأول : ما يمنع ابتداء الحكم واستمراره ، كالرضاع يمنع ابتداء النكاح واستمراره إذا طراً عليه .
ومثال طرد والرضاع على النكاح ، أن يتزوج بنتاً في المهد فترضعها أمه فتصير أخته من الرضاعة فتحرم عليه .

الثاني : ما يمنع ابتداء الحكم فقط كالعدة تمنع ابتداء النكاح ولا تبطل استمراره ، فالمعتدة لا يجوز العقد عليها صوناً لماء الغير عن الاختلاط ، فإذا عصبت امرأة متزوجة أوزنت اختياراً ، أو وطئت بشبيهة فإنها تستبرأ من هذا الماء ليتبين هل منه ولد فيلحق بالغير في وطء الشبهة أو يلاعن منه في الزنا ، ومع ذلك فالنكاح لا يبطل بهذا الاستبراء .

الثالث : ما اختلف فيه هل يلحق بالأول أو بالثاني وذلك كالإحرام يمنع ابتداء الصيد ، فإن طراً عليه فهل يجب إزالة اليد عنه فيه خلاف بين

١ - ينظر : المراجع السابقة .

العلماء ، والصحيح أنها تجب وكالطول يمنع ابتداء نكاح الأمة ، فإن طرأ عليه فهل يبطله ، والصحيح أنه لا يبطله (١) .

القسم الرابع : الصحيح

والصحيح في اللغة : ما يقابل المقيم ، وعليه فيكون الصحيح معناه السليم العيوب والأمراض.

ويأتي الصحيح أيضا : بمعنى الحق وهو خلاف الباطل (٢) .
واصطلاحا : هو الفعل الذي يترتب عليه الأثر المقصود منه سواء كان عبارة أو معاملة (٣) .

وذلك كالصلاة إذا فعلها المكلف مستوفية لأركانها وشروطها كانت صحيحة وترتب عليها الأثر المقصود منها وهو براءة الذمة وعدم المطالبة بفعلها مرة ثانية ، وكالبيع إذا تم بين المتعاقدين مستوفيا شروطه وأركانه كان صحيحا وترتب عليه ثمرته وهي الملك وحق الانتفاع بالعوضين .

١ - يراجع : شرح تنقيح الأصول للترقي ص ٨٤ - شرح الكوكب المنير ٤٦٣/١ ، ٤٦٤ - البحر المحيط للزركشي ٢١١/١ .

٢ - يراجع : لسان العرب مادة (صحيح) ٥٠٧/٢ - المصباح المنير مادة (ص ح ح) ص ١٧٤ - المعجم الوجيز مادة (صح) ص ٣٦٠ .

٣ - يراجع : تيسير التحرير ٢٣٤/٢ - بحث في أصول الفقه أ.د/ الحسيني الشيباني ص ٥٥ - بحث في أصول الفقه أ.د/ محمد محمود فرغلي ، أ.د/ صلاح الدين زيدان ص ١٢٥ - غاية الوصول أ.د/ جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٢٣ - الوجيز في أصول الفقه أ.د/ وهبه الزحيلي ص ١٤٠ .

القسم الخامس : الباطل أو الفاسد

الباطل في اللغة ضد الحق ، والجمع أباطيل ، وهو ما فسد وسقط

حكمه (١) .

واصطلاحاً : الباطل والفاسد لفظان مترادفان معناهما واحد وهو

كون الشيء لم يستتبع غايته (٢) .

وعرفه المحققين من الأصوليين : بأنه الفعل الذي لا يترتب عليه

الأثر المقصود منه سواء أكان عبادة أم معاملة (٣) .

هذا : ولم يفرق الجمهور من الأصوليين بين الباطل والفاسد فهما

لفظان مترادفان عندهم معناهما واحد سواء كان ذلك في العبادات أو

المعاملات فهما عبارة عن مخالفة العبادة أو المعاملة لأمر الشارع سواء

أكانت المخالفة لاختلال ركن من الأركان كالصلاة بدون ركوع أو سجود ،

والبيع الصادر من المجنون أو الصبي غير المميز أم لقوات مشروط من

الشروط كالصلاة بدون طهارة والبيع بثمن مجهول أو المقترن بشرط فاسد

١ - يرجع : لسان العرب مادة (بطل) ٥٦/١١ - مختار الصحاح مادة (بطل) ص ٢٣ - المعجم الوجيز مادة (بطل) ص ٥٥ .

٢ - ينظر : نهاية السؤل للأسنوي ٧٨/١ - أصول الفقه ٥٠/أ - محمد أبو النور زهير ٧٢/١ .
٣ - يراجع : بحوث في أصول الفقه ٥٠/أ - الصوفي الشيخ ص ٥٥ - بحوث في أصول الفقه ٥٠/أ - محمد محمود فرغلي ، ٥٠/أ - صلاح الدين زينان ص ١٢ - غاية الوصول ٥٠/أ - جلال ص ٢٢ - أصول الفقه لصين حليم ص ١٠٢ - أصول الفقه للخضري ص ٧ .

كالزينة الربوية ، وتسمى العبادة أو المعاملة باطلة أو فاسدة ولا يترتب عليها أى أثر من الآثار (١) .

هذا : وقد فرق الجمهور بين الباطل والفاقد فى مواضع منها :

١ - الحج : فإنه يبطل بالردة ويفسد بالجماع ، وحكم الباطل أنه لا يجب قضاءه ولا يمضى فيه بخلاف الفاسد فيجب المضى فيه ويجب قضاءه .

٢ - الخلع : فالباطل منه ما كان على غير عوض مقصود كالمينة أو رجع إلى خلل فى العقد كالصغر والفسه ، والفاقد خلافه .

وحكم الباطل أنه لا يترتب عليه مال ، وحكم الفاسد أنه يترتب عليه العتق والطلاق ، ويرجع الزوج على الزوجة بالمهر .

٣ - المكاتب : فالمكاتبه الباطلة هى التى يرجع سبب البطلان فيها إلى خلل فى العقد أو التى تكون على عوض غير مقصود والفاقد خلاف ذلك .

وحكم المكاتبه الباطلة أنه لا يترتب عليها أى أثر فلا يترتب عليها العتق ولا يترتب عليها المال .

١ - يراجع : المستصفى ١/٩٥ - الإحكام للأمدى ١/١٣١ - المصنوع ١/٢٦ - البحر المحوط ١/٣٢٠ - شرح العبد على مختصر المنتهى ٢/٨ - شرح الكوكب المنير ١/٤٧٣ - المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٧٦ - نهاية السؤل ١/٧٨ - أصول الفقه لأزكى الدين شعبان ص ٢١٢ - أصول الفقه لحسين حمد حسان ص ١٠٨ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٥٧ .

وحكم المكاتب الفاسدة أنه يترتب عليها الحق ويرجع السيد على
العبد المكاتب بالقيمة .

٤ - العارية : وقد صورها الغزالي (١) في الوسيط " فبأنه حكى
الخلاف في صحة إعارة الدراهم والد نقيز ، ثم قال بعد ذلك ما نصه " فإن
أبطلنا ما ففي طريق العراق أنها مضمونة لأنها إعارة فاسدة ، وفي طريق
المرأوزة (٢) أنها غير مضمونة لأنها غير قابلة للإعارة فهي باطلة (٣) .
وقال الإمام الأسنوي (٤) في التمهيد " وما ذكره النووي من حصر
التفرقة في الأربعة ممنوع بل يتصور أيضاً الفرق في كل عقد صحيح غير
مضمون كالأجرة والهبة وغيرهما (٥) .

أما الحنفية : فقد وافقوا الجمهور في كون الباطل والفساد لفظان
مترادفان في العبادات فهما بمعنى واحد عندهم أيضاً ، وهو مخالفة العبادة
لأمر الشارع سواء أكانت المخالفة ناشئة عن فوات ركن من أركانها

١ - الغزالي : سبق ترجمته .

٢ - المرأوزة : هي نسبة إلى المروزيين وهي مطعة كانت ببغداد متصلة بالبحرية ، وغربت الآن
كان قد سكنها أهل مرو فنسبت إليهم ، وإليها ينسب أصحاب الإمام الشافعي (والمرأوزة) .

يُنظر : معجم البابون للعموي ٩٦/٥ .

٣ - يُنظر : الوسيط للغزالي ٣٦٢/٣ - ط - دار السلام .

٤ - الأسنوي : سبق ترجمته .

٥ - يراجع التمهيد للأسنوي ص ٥٩ ، ٦٠ - البحر المحيط ١/٣٢١ : ٣٢٢ - شرح الكوكب المنير

١/٤٧٤ - نهاية السؤل للأسنوي ١/٧٩ - مهلبت الحكم لمذكور ص ١٥٧ .

كالصلاة بدون ركوع أو سجود أم القوات شرط من شروطها كالصلاة بدون وضوء .

أما في المعاملات : فقد خالف الحنفية الجمهور ، لأن الجمهور لم يفرقوا بين الباطل والفساد في المعاملات فهما مترادفان ومعناها واحد وهو مخالفة التصرف لأمر الشارع سواء أكان ذلك لقدر ركن من الأركان كالبيع الصادر من المجنون أو الصبي غير المميز ، وكبيع الميتة والدم ، أو لقوات شرط من الشروط كالبيع بثمن مجهول أو المقترن بشرط فاسد ولا يترتب على هذا التصرف الباطل أو الفساد أي أثر من الآثار .

أما الحنفية : فقد فرقوا بين الباطل والفساد في المعاملات .

فالباطل عند الحنفية : ما لم يشرع بأصله ولا وصفه ، أو بمعنى آخر وهو مخالفة التصرف لأمر الشارع في ركن من أركانه أو أمر من الأمور الأساسية التي تقوم عليها هذه الأركان كالعقد أو العقود عليه .

ومثال الباطل : بيع الملاحيق : أي ما في بطون الأمهات من الأجنة فهذا البيع باطل ، لأنه لم يشرع بأصله لانعدام ركن من أركان البيع وهو العقود عليه ، لأن عدم تيقن وجوده بمنزلة عدمه ، كما أنه غير مشروع بوصفه لعدم القدرة على تسليم المبيع وتسلمه اللازم من انتفاء ذاته وعدم تيقن وجودها .

وحكم الباطل عند الحنفية : أنه لا يعتد به أصلاً ولا تترتب عليه
ثمرته المقصودة منه كالمالك وحل الانتفاع بالعوضين حتى أنهم قالوا
بوجوب فسخه متى اطلع عليه .

أما الفاسد فهو : فهو ما شرع بأصله دون وصفه .
أو هو التصرف الذي يقع موافقاً لأمر الشارع في أركانه والأمر
الأساسية التي تقوم عليها ملك الأركان مع حصول خلل في شرط من
الشروط الزائدة على ذلك .

ومثلوا له ببيع الدرهم بالدرهمين فإنه مشروع بأصله لأنه أصل
باعتبار ذاته مشروع ، لكنه غير مشروع باعتبار وصفه ، أي باعتبار ما
اشتمل عليه من الوصف المحرم وهو الزيادة الربوية ، وكذا البيع بثمن
مجهول أو المقترن بشرط فاسد فإنهم يسمون هذا وأمثاله فاسداً لا باطلاً .

وحكم الفاسد : أنه تترتب عليه آثاره ولكن مع الإثم فإن البيع الربوي
يحسنه مع التفاضل يفيد الملك للزيادة لكن مع الإثم ، ولذا لو طرحت هذه
الزيادة صح العقد من غير حاجة إلى تجديده وزال الإثم (١) .

١ - راجع : شرح التلويح على التوضيح ٢٥٧/٢ - كشف البرر للبخاري ٢٨٠/١ - شرح المعتمد
على مختصر المنتهى ٨/٢ - المستصفى ٩٥/١ - البحر المحيط ٣٢٠/١ - نهاية السؤل ٨٠/١ - ٨١ -
منهاج العقول ٧٨/١٤ - الإحكام للأندلي ١٣١/١ - المحصول ٢٦/١ - المنخل إلى مذهب الإمام أحمد
ص ٧٦ - شرح للركب ٤٧٢/١ - روضة الناظر ٢٥٢/١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٢١٣
٢١٤ - أصول الفقه لصين حماد ص ١٠٨ ، ١٠٩ - بحوث في أصول الفقه أ.د/ الصوي
الشيخ ص ٥٥ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٥٨ - غاية الوصول أ.د/ جلال ص ٢٢ .

سبب الخلاف بين الحنفية والجمهور :

ويرجع سبب الخلاف إلى اختلافهم في أثر النهي إذا توجه إلى وصف من أوصاف السمل اللازمة له فالجمهور يرون أن النهي يقتضي عدم وجود العقد شرعاً دون نظر إلى سبب النهي ، فإذا خالف شخص أمر للشارع وأقدم على عقد نهى عنه الشارع فلا أثر لقطعه ولا وجود لعقده ويقولون أن الأحناف أنفسهم لا يرتبون أثراً على ما سموه فاسداً وإنما يرتبون الحكم على تنفيذ العقد أتما العقد ، ويستدلون بما روي عن الرسول " صلى الله عليه وسلم " أنه قال : " كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد " (١)

وأما الأحناف : فإتهم ينظرون إلى السبب الذي من أجله كان النهي فإن كان يرجع إلى أصل العقد انعدم وجوده في نظر الشارع وإذا وجد في الصورة يكون وجوداً باطلاً ، وأما إذا كان النهي بسبب وصف لحق بالعقد فبأنه يكون منعقداً لسلامة ما يتم الاعتقاد به ، ويستدلون على وجوه بأنه إذا رفع الوصف الذي اقتضى النهي والفساد صح العقد وترتب عليه أثره ، كمن إذا

١ - الحديث رواه الإمام مسلم في كتاب الأضحية ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت : " قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد " ورواه البخاري في كتاب الاعتصام بكتفه في مسلم ، ورواه البخاري في كتاب الصلح عن عائشة بلفظ " من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد " .
يراجع : صحيح البخاري مع فتح ٢٨٨/١٣ - رقم ٧٣٥٠ - ٣٥٩/٥ رقم ٢٦٩٧ - صحيح مسلم بشرح النووي ١٧/١٢ رقم ١٧١٨ .

باع بشرط أن يسترد المبيع بعد سنة عند إعادة الثمن مع انتفاع المشتري بالمبيع فإن العقد يصبح صحيحاً إذا ما ارتفع ذلك الشرط وفي هذا دليل وجوده منعقداً .

وقالوا أن النهي كثيراً ما يرددون ارتفاع العقد وبطلانه كأنه من البيع وقت النداء للجمعة ، لأن النهي فيه ليس لشيء في نفس العقد ولا يوصف ملازماً له ، وإنما هو الحق الوقت ، وكذلك في الاحتكار والغش فإن كلا منهما مكروه لنهي الرسول " صلى الله عليه وسلم " عنه ، لأنه احتيال (١) .

وهذا الخلاف الواقع بين الحنفية والشافعية خلاف لفظي إذ حاصله أن مخالفة ذي الوجهين للشرع بالنهي عنه لأصله كما يسمى بطلاناً هل يسمى فاسداً ؟ أو لوصفه كما يسمى فساداً هل يسمى بطلاناً ؟
فالحنفية لا يطلقون هذا على ذاك أي لا يسمون الباطل فاسداً بل يفرقون بينهما ، والشافعية يطلقونه ، أي يسمون الباطل فاسداً والعكس فهما بمعنى واحد عندهم ولا فرق بينهما (٢) .

١ - تراجع : كشف الأسرار عن أصول البزدوي للبغاري ٢٨٠/١ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ٢١٤ : ٢١٦ - مباحث الحكم لمذكور ص ١٥٩ ، ١٦٠
٢ - تراجع : شرح الجلال لمطفي على جمع الجوامع مع حاشية لابن أبي ١٠٧/١ - غاية الوصول للأئصوري ص ١٦ - غاية الوصول ١٠٧ / جلال الدين عبد الرحمن ص ٢٣١ .

الفصل الثالث

في أركان الحكم الشرعي

" تمهيد "

المقصود بأركان الحكم ما لا بد للحكم منه ، وقد سبق أن عرفنا الحكم بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء أو التخيير أو الوضع .

ومن هنا يتبين لنا أن أركان الحكم ثلاثة هي :

- ١ - الحاكم . ٢ - المحكوم عليه . ٣ - المحكوم عليه (١) .

فالحاكم هو : من صدر منه الخطاب وهو الله تعالى فهو الذي ينشئ الحكم ويصدره ، وعمل الرسول " صلى الله عليه وسلم " وهو تبليغ الحكم إلى الناس وعمل المجتهدين من بعده هو اقتباس هذا الحكم من الأدلة التي نصبها الشرع لمعرفة .

والمحكوم فيه : هو فعل المكلف الذي يتعلق به خطاب الشارع كإقامة الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والوفاء بالعقود ، والكف عن الزنا التي تعلق بها الخطاب في قوله تعالى " وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة " وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ " وقوله تعالى " ولا تقربوا الزنا " .

١ - ينظر : نهاية السؤل للسئوي ١٥٤/١ - الإحكام للأئدي ٧٩/١ - أصول الفقه ١/د/ لهو النور زهير ١٤٧/١ .

وأما المحكوم عليه : فهو المكلف الذي تعلق الخطاب بفعله ففي قوله تعالى " وأقيموا الصلاة " المحكوم عليه هو من طلب منه إقامة الصلاة ، أو من تعلق الطلب بفعله ، وفي قوله تعالى " ولا تاكلوا الربا " المحكوم عليه هو من طلب منه الكف عن الربا ، أو هو من تعلق طلب الكف عن أكل للربا بفعله (١)

١ - يُنظر : أصول الفقه لصين حامد ص ١٣٤ - أصول الفقه لبدان أو المصنفين ص ٢٤٨ .
 أصول الفقه لأبي زهرة ص ٢٢٠ .

المبحث الأول

في

أولاً : الحاكم

لا خلاف مطلقاً بين علماء المسلمين على أن الحاكم بمعنى منشى الحكم ومشرعه وهو الله تعالى بديل قوله عز وجل " قال تعالى: إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ " (١) وقوله تعالى " وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ " (٢) .

فهو سبحانه وتعالى وحده هو الذي يأمر وينهى ، ويوجب ويحرم ، ويثيب ويعاقب ، وتلك الأحكام منها ما ظهر للعباد ينزل الوحي به أو نطق الرسول به أو عمله ، ومنها ما اهتدى إليه المجتهدون باستنباطهم ووصلوا إليه مستعينين بأمارات وأدلة شرعها الله وتل عباد عليها والدليل على ذلك أيضاً ما قاله الأمدى في الإحكام " اعلم أنه لا حاكم سوى الله تعالى ، ولا حكم إلا ما حكم به " (٣) .

وما قاله البيضاوي : " أن الحاكم هو الشرع دون العقل " (٤) .

١ - من الآية ٥٧ من سورة الأنعام .

٢ - من الآية ٣٦ من سورة الأحزاب .

٣ - يُنظر : الإحكام للأمدى ٧٩/١ .

٤ - يُنظر : منهاج الوصول مع نهاية السؤل ١٥٣/١ .

وما قاله صدر الشريعة : " أن الحاكم هو الله تعالى لا العقل (١) .
وما قاله الإمام الغزالي : " لا حكم ولا أمر إلا الله ، أما النبي والسلطان
والسيد والأب والزوج فإذا أمروا وأوجبوا لم يجب شيء بإيجابهم بل
بإيجاب الله تعالى طاعتهم ، ولو لا ذلك لكان كل مخلوق أوجب على غيره
شيئا كان للموجب عليه أن يقلب عليه الإيجاب إذ ليس أحدهما أولى من
الأخر فإذا الواجب طاعة الله تعالى وطاعة من أوجب الله تعالى
طاعته (٢) .

هذا وقد اختلف العلماء في معرف الحكم ومظهره على مذاهب :
المذهب الأول : وهو مذهب الأشاعرة : قالوا بأن المعروف للحكم
والمظهر له هو الشرع وليس العقل كما قالت المعتزلة ، فإن العقل لا
يستطيع أن يتعرف على حكم الله تعالى إلا بواسطة الرسل المرسلين
والكتب المنزلة وذلك لأن العقول مختلفة المدارك فبعضها يستحسن ما
يستقبحه البعض الآخر ، بل إن الشخص الواحد قد يتغير حكمه على الشيء
الواحد ، وكثيرا ما يظلب الهوى على العقل ، فلهذا كان الحاكم على الفعل
الواحد بالحسن أو القبح هو الشرع لا العقل ، فلا يكلف الشخص من الله
بفعل أو ترك إلا إذا بلغته الدعوة ، وعرف ما شرعه ربه ، فلا ثواب على

١ - ينظر : التوضيح على التنقيح ٧٠/٣ .

٢ - ينظر : المستصفي ٨٢/١ .

فعل ولا عقاب إلا على ترك إلا إذا علم ذلك عن طريق رسل الله ، وعرف ما يجب عليه فعله ، وما يجب عليه تركه ، قال تعالى " وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا " (١) وقال تعالى: "رَسُولًا مَبْتَرِينَ وَمُنْذِرِينَ لئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرَّمْلِ " (٢) وعلى هذا فما أمر الله به كان حسناً يمدح فاعله عليه ويثاب ، وما نهى عنه كان قبيحاً يذم على فعله ويعاقب فلا تكليف في رأيهم إلا بالشرع .

المذهب الثاني : وهو مذهب المعتزلة قالوا بأن المعرف للحكم والمظهر له إنما هو العقل لا الشرع ، وذلك لأن العقل مستقل بدرك حكم الله تعالى في أفعال المكلفين بنفسه من غير وساطة رسل الله تعالى وكتبه وهؤلاء قد أسسوا مذهبهم على أن الأفعال تنصف بالحسن والقبح لذاتها وأن يوسع العقول أن تدرك ما في هذه الأفعال من حسن أو قبح فتميز بين القبيح منها ، ثم ادعوا زيادة على ذلك أن أحكام الشرع تأتي حتماً على وفق ما أدركه العقل فيها ، فما أدرك العقل حسنه وجب أن يكون مطلوباً وما أدرك العقل قبحه لزم أن يكون منهياً عنه ، وعلى ذلك فالعقل يدرك الأحكام الشرعية التي يجب أن تعطى الأفعال العباد قبل ورود الشريعة ، وبعد ورودها فإنها تأتي مؤكدة وموافقة لما أدركته العقول .

١ - من الآية ١٥ من سورة الإسراء .

٢ - من الآية ١٦٥ من سورة النساء .

المذهب الثالث : وهو مذهب الماتريدية ، وهؤلاء وافقوا الأشاعرة في النتيجة ، ولكنهم خالفوهم في المقدمات فقالوا : إن الأفعال لا توصف بحسن ولا قبح قبل ورود الشرع ، والشرع يراعى في أحكامه مصالح العباد ، والعقل قد يستقل بدرك ما في العقل من حسن أو قبح إلا أنه لا ثواب ولا عقاب ولا تكليف ولا حكم إلا بالشرع ، وهذا لأن العقول مختلفة المدارك مهما نضجت ، كما أنها قد تخطئ ، فلذا لا يلزم أن يكون ما حسنه العقل حسناً قبل ورود شرع يدل عليه ، فلا تلازم بين أحكام الله تعالى وما تدركه العقول .

واستدلوا على ذلك بالسمع والعقل

أما الدليل السمعي فهو قوله تعالى : " وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا " (١)

فالآية الكريمة تنفي صراحة أن يكون تعذيب من الله إلى غاية هي بعث الرسول .

وقوله تعالى : " رَسُولًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ " (٢) فإن الآية تفيد أن علة إرسال الرسل هي قطع معذرة الناس ، ولئلا يقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير .

١ - من الآية ١٥ من سورة الإسراء .

٢ - من الآية ١٦٥ من سورة النساء .

واستلوا من العقل : بأن إدراك الحسن أو القبح في الأفعال أمر غير مستطاع لجميع البشر ، لأنهم ليسوا جميعاً في درجة واحدة من النظر والتفكير بل هم متفاوتون ، ومنهم من لا يستطيع الإدراك فهؤلاء من غير المعقول أن يعاقبوا من ربهم على ترك أمر لم يدركوا حسنه .

المذهب الراجح : بعد عرض هذه المذاهب يتبين لنا أن الراجح منها هو مذهب الماتريدية لأنهم قد اعتدلوا في مذهبيهم بمعنى أنهم أعملوا الشرع ولم يهملوه كما هو الحال والشأن عند المعتزلة وأعملوا العقل ولم يهملوه كما هو الحال عند الأشاعرة ويؤيد ذلك ما قاله الشيخ عبد الوهاب خلاف حيث قال وهذا المذهب وسط معتدل وهو الراجح في رأيي .

ويظهر أثر هذا الخلاف : في حكم تكليف من نشأ في ذروة جبل منفرداً في صحراء ، فالمعتزلة قللوا بتكليفه بما هداه إليه عقله ، ويمدح وينم ، ويثاب ويعاقب ، والأشاعرة والماتريدية لم يروا تكليفه وإن أدرك في بعض الأفعال حسناً أو قبحاً فلا يترتب على إدراكه هذا ثواب ولا عقاب لعدم بلوغ الدعوة إليه .

وأيضاً تظهر ثمرة الخلاف في حق أهل الفترة ، وهم الذين وجدوا بعد موت رسول ، وقبل مبعث رسول ، فهم يثابون على فعل الطاعات

ويعاقبون على ارتكاب المحرمات عند المعتزلة ولا يثابون ولا يعاقبون عند
الآخرين (١) .

١ - يراجع : الإحكام للأمدي ٧٩/١ - نهاية السؤل للأمنوي ١٥٤/١ - التنتيخ لمصدر الشريعة
٣٢٧/١، ٢٢٨ - فرائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ٢٥/١ - أصول الفقه لإبراهيم أبو العنين
ص ٢٤٩، ٢٥٠ - أصول الفقه لحسين حماد حسان ص ١٢٥ - علم أصول الفقه لخلاف ص ٩٧: ٩٩ .

المبحث الثاني

في

المحكوم عليه

المحكوم عليه هو : المكلف الذي تعلق حكم الشارع بفعله ، لأن الحكم إنما يتعلق بالأفعال لا بالنوايا فقد سبق أن قلنا بأن الحكم خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير .

والمراد بالتكليف هو : طلب ما فيه كلفة ومشقة ، والمقصود منه هو قطع اعتذار المعتذر ، وإثبات الحجة على الخلق وإصلاح أحوال الناس في معاشهم ومعادهم .

شروط التكليف :

للتكليف شرطان وهما :

- ١ - القدرة على فهم التكليف .
- ٢ - أهلية المكلف للتكليف (١) .

الشرط الأول : القدرة على فهم التكليف

ومعناه أن يكون في استطاعة المكلف أن يفهم ما يوجه إليه من الكلام حتى يستطيع الامتثال والتوجه إلى مقصود الشرع ، وذلك يقتضي أمران :

١ - يُنظر : الأحكام للأمدى ١٥٠/١ - شرح الكوكب المنير ٤٩٩/١ - أصول الفقه لأبي زهرة ص ٣٠٥ - أصول الفقه لصين حامد ص ١٢٧ - علم أصول الفقه لخلف ص ١٢٤

أ - أن يكون المكلف عاقلاً ، لأن العقل أداة الفهم والوسيلة إلى الإدراك وبدونه ينتفي ذلك .

ب - أن يكون المكلف عارفاً باللغة العربية حتى يمكنه فهم النصوص الدينية ، فمن جهل العربية من الناس لا يوجه إليه خطاب ولا يكلف بشيء (١) .

الشرط الثاني : أهلية المكلف للتكليف

معنى الأهلية هي : صلاحية الشخص للإلزام والالتزام بمعنى أن يكون الشخص صالحاً لأن تلزمه حقوق لغيره ، وتثبت له حقوق قبل غيره ، وصالحاً لأن يلتزم بهذه الحقوق .

وتنقسم الأهلية إلى قسمين وهما :

٢ - أهلية أداء .

١ - أهلية الوجوب .

أما أهلية الوجوب فهي : صلاحية الإنسان لوجوب الحقوق المشروعة له أو عليه أي صلاحيته للإلزام والالتزام ، ومنطقت هذه الأهلية عند الفقهاء هي النعمة .

١ - أصول الفقه الإسلامي ليدران أبو العنين ص ٣١٥ ، ٣١٦ .

وتنقسم أهلية الوجوب إلى قسمين :

أ - أهلية وجوب كاملة : وهي صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له وعليه وتثبت بمجرد الولادة حياً ، فهو في جميع حياته له أهلية وجوب فيرث ، ويورث ، ويجب له النفقة ، وتجب عليه في ماله .

ب - أهلية وجوب ناقصة : وهي صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له فقط دون أن تلزمه حقوق لغيره ، وتثبت هذه للجنين قبل الولادة ، وبها يكون صالحاً لثبوت بعض الحقوق له وهي التي تكون له فيها منفعة ولا تحتاج إلى قبول كثبوت النسب من أبويه ، والإرث والوصية ، أما الحقوق التي تكون له فيها نفع ولكنها تحتاج إلى القبول كالشراء والهبة فلا تثبت له ، لأن الجنين ليست له عبادة ، وكذلك لا يثبت عليه شيء من الحقوق التي لغيره فلا يجب عليه في ماله شيء من نفقة أقربه المحتاجين .

على أن أهلية الوجوب لا أثر لها في إنشاء العقود ، فقد تكون كاملة ولا يكون صاحبها أهلاً لإنشاء أي عقد كالصبي غير المميز فإن له أهلية وجوب كاملة ولكن لا يصح منه تصرف أصلاً .

٢ - أهلية الأداء : هي صلاحية الشخص لصدور التصرفات منه على وجه يعتد بها شرعاً وتترتب عليها الأحكام ، فإذا أقام الإنسان الصلاة أو فعل واجباً عليه كان فعله مسقطاً عنه الواجب ومعتبراً شرعاً ، وإذا

اقترب جنابة على نفس أو مال أو عرض أخذ بجنابته وعوقب على فعله
بدنياً ومالياً .

ومناطق هذه الأهلية التمييز والعقل ، فلا تثبت للإنسان وهو جنين في
بطن أمه ، ولا تثبت له عند ولادته ، وإنما تثبت له إذا بلغ سن التمييز ،
وهو السابعة من عمره .

وهذه الأهلية نوعان : كاملة ، وناقصة

فأهلية الأداء الكاملة : هي صلاحية الشخص لصدور بعض
التصرفات منه دون البعض الآخر ، أو لصدور أفعال وتصرفات يتوقف
نفاذها على رأي غيره ، وتثبت هذه الولاية للصبي إذا بلغ سن السابعة فلا
يشترط لها البلوغ (١) .

وبعد أن عرفنا المحكوم عليه ، وعرفنا شروطه كان لابد من التعرض
لبعض المسائل المتعلقة به وهي :

- ١ - جواز الحكم على المعلوم .
- ٢ - الإكراه الملجئ يمنع التكليف .

١ - يراجع : أصول الفقه لابن أبي العزيم ص ٣١٧ ، ٣١٨ - أصول الفقه لأبي زهرة
ص ٣٠٧ : ٣١٢ - علم أصول الفقه لخلاف ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

المسألة الأولى

في جواز الحكم على المعدم

اختلف العلماء في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : وبه قال الأشاعرة ، وجمهور أهل السنة ، أنه يجوز الحكم على المعدم بمعنى أن الشخص في حال عدمه يوجه إليه الخطاب بأنه يفعل إذا وجد وكان مستوفياً شروط التكليف وليس معنى تعلق الحكم بالمعدم أنه في حال عدمه يكون مطالباً بالإتيان بالفعل أو بعدم الإتيان به فإن ذلك غير معقول ولم يقل به أحد فإن المعدم أسوأ حالا من الصبي والمجنون ، وقد اتفقت كلمة العقلاء على أنهم غير مكلفين فيكون المعدم أولى منهما بعدم التكليف .

المذهب الثاني : وبه قالت المعتزلة أن المعدم لا يتعلق به الحكم ولا يتعلق الحكم إلا بالموجود بعد استيفاء شروط التكليف من البلوغ والعقل وفهم الخطاب (١) .

منشأ الخلاف :

ويرجع سبب الخلاف بين الأشاعرة والمعتزلة إلى اختلافهم في قدم الحكم وحدوثه .

١ - ينتظر : الأحكام للأندلسي ١٥٣/١ - المحصول للرازي ٣٢٨/١ - نهاية النصول للأسنوي ١٧٨/١ - أصول الفقه لأبي النور زهير ١٦٩٢/١ إرشاد الفحول ص ١٧ .

فالأشاعرة يقولون : بأن الحكم قديم لأنه خطاب الله تعالى ، وخطابه كلامه النفسي الأزلي ، وكلامه قديم فيكون الحكم قديماً ، وحيث إن الحكم يتعلق بفعل المكلف تعلقاً بالمعوم بالمعنى الذي قلناه .

أما المعتزلة : فإنهم يقولون بأن الحكم حادث ، لأنه الكلام اللفظي فلا يتعلق بالمكلف إلا بعد وجوده ، ويقولون ليست هناك لله صفة أزلية تعرف بصفة الكلام ، بل بمعنى كونه متكلماً ، وأنه خلق الكلام في شجرة أو في غيرها (١) .

الأئمة :

استدل الأشاعرة على تعلق الحكم بالمعوم بما يأتي :

أولاً : إن الوالد لو وصى عند موته لمن سيوجد بعده من أولاده بوصية فإن الولد بتقدير وجوده وفهمه يصير مكلفاً بوصية والده حتى أنه يوصف بالطاعة والعصيان بتقدير المخالفة والامتثال .

واستدلوا أيضاً :

بأنه لو لم يتعلق حكم الله بالمعوم لما تعلق حكم الرسول " صلى الله عليه وسلم " بالمعوم ، ولكن حكم الرسول " صلى الله عليه وسلم " يتعلق بالمعوم فإن لم يوجد من المكلفين في عهد الرسول فإنه مخاطب بالخطاب الذي صدر من الرسول " صلى الله عليه وسلم " فنحن الآن ملمورون

١ - ينظر : أصول الفقه لأبي النور زهير ١٦٢/١ .

بأوامر الرسول ، ومنتھون بنواھیه مع أننا لم نكن موجودین فی عہدہ صلی
اللہ علیہ وسلم .

واعترض هذا الدلیل : بأن هناك فرق بین حکم اللہ تعالیٰ ، وحکم
رسولہ لأن رسول اللہ "صلی اللہ علیہ وسلم " لا یعتبر أمراً وإنما یعتبر
مبلغاً عن اللہ بأوامرہ ونواھیه ، فإذا صدر من الرسول أمرٌ أو نہی كان
معناه الإخبار عن اللہ تعالیٰ بأن من سیوجد فی المستقبل مستکماً لشروط
التکلیف مأموراً بهذه الأوامر ومنہی بتلك النواھی بخلاف صدور الأمر أو
النہی من اللہ تعالیٰ فإن معناه الطلب وبذلك ظهر أن الأمر من الرسول لم
یتعلق بالمعذور بل متعلق بالموجود بخلاف أمر اللہ تعالیٰ ونہیہ فإنه متعلق
بالمعذور .

واجیب علی هذا الاعتراض : بأن أمر اللہ تعالیٰ ونہیہ فی الأزل
معناه أيضاً الإخبار بأن من سیوجد فی المستقبل مستوفياً شروط التکلیف
یکون مأموراً بهذه الأوامر ومنہی بتلك النواھی فلیس هناك فرق بین أمر
اللہ تعالیٰ ونہیہ وأمر رسولہ ونہیہ (١) .

١ - تراجع : نہایۃ السؤل للأسنوی ١/ ١٧٨ ، ١٧٩ - المحصول ١/ ٣٢٨ ، ٣٢٩ - الإحکام للأمدی
١/ ١٥٣ - إرشاد الفحول ص ١٨ - أصول الفقه ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ .

وهذا الجواب مشكل من وجهين كما قال الإمام في المحصول :

أحدهما : أنه لو كان الأمر عبارة عن هذا الإخبار لتطرق التصديق والتكذيب إلى الأمر ، ولا تمتنع العفو عن العقاب على ترك الواجبات ، لأن الخلف في خير الله تعالى محال .

ثانيهما : أنه لو أخبر في الأزل لكان إما أن يخبر نفسه وهو مفسد أو يخبر غيره ، وهو محال لأنه ليس هناك غيره (١) .

وأجاب الأشاعرة على هذا الإشكال من وجهين :

١ - القول بالعبث والمفسد مبني على التحسين والتقيح العقليين وقد أبطلناهما فيبطل ما بني عليهما .

٢ - وإذا سلمنا التحسين والتقيح العقليين فلا مفسد في صدور الأوامر والنواهي من الله أزلا ، لأننا لا نعني من الأوامر والنواهي الأوامر اللفظية والنواهي اللفظية ، وإنما نعني بهما الطلب النفسي ولا مفسد في قيام الطلب النفسي بذاته تعالى أزلا كما أنه لا مفسد في قيام طلب التعليم من شخص سيولد بذات الطالب ، بل أن قيام الطلب بذاته تعالى أولى بالقبول من قيام طلب التعليم بالحادث ، لأن الله علمه شامل فهو عالم بمن سيوجد حتماً في المستقبل مكلفاً فيوجه إليه الطلب ، أما الحادث فمعه قاصر فهو لا يدري أنه سيولد له من يتوجه إليه طلب التعلم .

١ - ينظر : المحصول ٣٢٩/١ - نهاية السؤل ١٧٩/١ .

وكل من هذين الوجهين مردود :

أما الأول : فيرد بأن صدور الأمر من غير أن يوجد مأمور يسمعه
ويبلغه قبيح بمعنى أنه صفة نقص ونحن متفقون على أن العقل يدرك في
الأفعال قبحاً بهذا المعنى ، كما يدرك فيها حسناً بمعنى صفة الكمال .
وأما الثاني : فيرد بأن المعتزلة لا تعقل من الأوامر والنواهي إلا
الأوامر اللفظية أو النواهي اللفظية ، ولا شك أن التلفظ بالأوامر أو النواهي
لمن لم يمثلها ولا من يسمعها يكون عبثاً ينتزه عنه المولى سبحانه
وتعالى (١) .

١ - يُنظر : المصنوع ٢٧٩/١ - أصول الفقه ١٠٠/د/زهر ١٦٤/١ .

المسألة الثانية

الإكراه الملجئ يمنع التكليف

الإكراه هو : إجبار الشخص غيره على ما لا يرضاه من قول أو فعل بحيث لو خلى ونفسه لم يفعله ولم يباشره .
والإكراه نوعان :

١ - إكراه ملجئ : وهو الذي لا يبقى للشخص معه قدرة ولا اختيار كالقضاء الشخص من أعلى الجبل .

٢ - إكراه غير ملجئ : وهو الذي لا يبقى معه اختيار وإن بقيت معه القدرة مثل أن يكره شخص غيره على قتل آخر فيقول له أقتل فلانا وإلا قتلتك ويعلم المكره أنه إن لم يقتل ذلك الشخص قتل هو، ويتحقق الإكراه بقتل النفس أو بذهاب عضو من الأعضاء أو بغير ذلك (١)
شروط الإكراه : يشترط لتحقيق الإكراه الشروط الآتية :

١ - أن يكون المكره (بكسر الراء) قادراً على تنفيذ ما هدد به سواء أكان حاكماً أو غيره .

٢ - أن يظلب على ظن المكره (بفتح الراء) إيقاع ما هدد به في الحال إذا لم يمثل .

١ - ينظر : أصول الفقه ٥٠/١ أبو النور زهير ١٧٠/١ - أصول الفقه لابن أبي العزيم ٣٢٩ .

٣ - أن يكون الشيء المهتد به مما يشق على المكروه تحمله .

٤ - أن يكون الإكراه بغير حق وهو ما لا يقصد منه الوصول إلى غرض مشروع ، فإن الإكراه مما يقصد منه ذلك لا يكون إكراهاً معتبراً كإجبار المدين على بيع ماله للوفاء بدينه ، وكإجبار المالك على بيع أرضه لتوسيع المسجد أو الطريق العام عند الحاجة إلى ذلك (١) .

محل الاتفاق :

اتفق الأصوليين على أن الإكراه الملجئ يمنع التكليف بالمكروه عليه وينقيضه ، لأن من شروط التكليف أن يكون الفعل مقدوراً للمكلف بمعنى أنه يأتي له فعله كما يأتي له تركه ، والإكراه الملجئ لا يبقى معه قدرة المكلف لا على المكروه عليه لأنه أصبح واجب الصدور عقلاً ولا على ضده ، لأنه ممتنع الوقوع عقلاً ، وكل من الواجب العقلي والممتنع العقلي لا يدخل تحت قدرة المكلف إلا إذا قلنا بجواز التكليف بما لا يطاق .

وفي هذا يقول الإمام في المحصول : " فإن انتهت إلى حد الإلجاء امتنع التكليف ، لأن المكروه عليه يعتبر واجب الوقوع ، وضده يصير ممتنع الوقوع ، والتكليف بالواجب والممتنع غير جائز " .

ويقول الأمدى في الأحكام : " والحق أنه إذا خرج بالإكراه إلى حد الاضطرار ، وصار نسبة ما يصدر عنه من الفعل إليه نسبة حركة

١ - ينظر : أصول الفقه لبدان أبو العنين ص ٢٢٠ ، ٢٢١ .

المرتفع إلى أن تكليفه به إيجاباً وعدمه غير جائز إلا على القول بتكليف ما لا يطلق ."

ويقول الإمام الأستوي : " فالأول (أي الإكراه الملجئ) يمنع التكليف أي بفعل المكروه عليه وينقضه وهذا هو معنى قول المصنف لزوال القدرة لأن القادر على الشيء هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك وهذا القسم لا خلاف عليه (١) .

محل الخلاف : هو النوع الثاني من أنواع الإكراه وهو الإكراه غير الملجئ فقد اختلف الأصوليون فيه على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأشاعرة ، إن الإكراه غير الملجئ لا يمنع التكليف بالمكروه عليه كما لا يمنع التكليف بضد المكروه عليه بل إن المكروه قد يكون مكلفاً بعين المكروه عليه ، وقد يكون مكلفاً بضده ، فإذا أكره مثلاً على شرب الخمر بحيث لو لم يشرب قتل وجب عليه أن يشرب لأن الشرب في هذه الحالة يكون مباحاً لأنه مضطر إليه ، والله تعالى يقول " إلا ما اضطررتم إليه " وقيل المباح متى ترتب عليه ترك الحرام كان واجباً في هذه الحالة يكون مكلفاً بعين المكروه عليه .

١- ينظر في ذلك : المصنوع للرزقي ٢٣٢/١ - الإحكام للعسدي ١٥٤/١ - نهاية الصول الأستوي ١٨٦/١ - البحر المحيط ٢٥٥/١ - أصول الفقه ٥٠/١ أبو القور زهير ١٧٠/١ .

وإذا أكره على قتل المسلم بحيث لو لم يقتله قتل هو كان مكلفاً بضد المكروه عليه وهو عدم القتل ، لأن قتل المسلم بغير حق منهي عنه ولا يجوز الإبقاء على نفسه بذهاب حياة غيره .

وامتثل الجمهور على مذهبه : بأن الفعل مقدور للمكلف إن شاء فعله وإن شاء تركه ، والمكلف متمكن من الفعل ببلوغه ، وعقله ، وقطعه ، وعلمه بالخطاب ، فالمقتضي للتكليف موجود وهو البلوغ والعقل ، وفهم الخطاب ، والمانع ، وهو عدم القدرة على الفعل منتف وبذلك يكون التكليف جائز لوجود مقتضي وانتفاء المانع .

المذهب الثاني : هو مذهب المعتزلة ، أن الإكراه غير الملجئ يمنع

التكليف في عين المكروه

عليه دون نقوضه ، لأنهم يشترطون في المأمور به أن يكون بحال يثاب

على فعله ، وإذا أكره

على عين المأمور به فالإتيان به لداعي الإكراه لا لداعي الشرع فلا يثاب

عليه فلا يصح التكليف به .

أما إذا كان المكروه عليه معصية كالقتل أو السرقة أو النصب كان

المكروه مكلفاً بضد المكروه عليه لأن ترك المكروه عليه في هذه الحالة أبلغ في

إجابة داع الشرع والثواب عليه أعظم فالإكراه في هذه الحالة لا يمنع من التكليف بضد المكروه عليه (١) .

ويتضح من ذلك أن المعتزلة لم يمنعوا التكليف بالمكروه عليه لكونه غير مقدور للمكلف سواء أكان المكروه عليه طاعة أم معصية وإنما الذي منعهم من القول بالتكليف بالمكروه عليه إذا كان طاعة هو عدم الثواب عليه لكونه أتى به لداعي الإكراه فتذهب فائدة التكليف به وذهب فائدة التكليف بقضي بذهاب التكليف ، وبذلك لم يكن مكلفاً بالمكروه عليه (٢) .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ١٨٦/١ - المحصول ٣٣٤/١ - الإحكام للآمدي ١٥٤/١ - المستصفي للغزالي ٩٠/١ - أصول الفقه ١٠٠/١ - ليو النور زهير ١٧١/١ .
٢ - يُنظر : أصول الفقه ١٠٠/١ - ليو النور زهير ١٧٢/١ .

المبحث الثالث

في

المحكوم به

المحكوم به : هو المأمور به من أفعال المكلفين (١) ، وقد يُعبر عنه بالمحكوم فيه وهو فعل المكلف الذي تنطق حكم الشارح اقتضاءً أو تخييراً أو وضعاً (٢) ، وفيه مسائل هي :

١ - التكليف بالمحال • ٢ - تكليف الكفار بالفروع • ٣ - امتثال المر

يوجب الإجزاء •

المسألة الأولى

التكليف بالمحال

قبل الكلام على هذه المسألة نوذ أن نبين الفرق بين التكليف المحال والتكليف بالمحال :

فالتكليف بالمحال : لا خلل فيه من جهة المكلف لكونه أهلاً للخطاب من حيث بلوغه وعلمه بالخطاب ، لكن الخلل فيه يرجع إلى الفعل الذي

١ - ينظر : مناهج العقول للبهنشي ١٩٤/١ - أصول الفقه ١٠٠/١ لمرآة العقول ١٧٨/١ .
٢ - مناهج العقول للبهنشي ١٩٤/١ - أصول الفقه ١٠٠/١ - تهذيب الأصول للمجالي ٢٧٤ - أصول الفقه لمرآة العقول ١٧٨/١ - مبدع الحكم لمذكور ١٨٥ .

كُلف به لكونه ليس في مقدور المكلف مثل التكليف بحمل الجبل أو الجمع بين الضدين أو الصعود في السماء .

أما التكليف المحال : فالخلل فيه يرجع إلى المكلف نفسه لكونه ليس (١) أهلاً للخطاب لعدم فهمه له مثل النائم والمسكران والمأهول .
شروط صحة التكليف بالفعل :

يشترط في الفعل الذي يصح شرعاً التكليف به ثلاثة شروط :
أولها : أن يكون الفعل المكلف به معلوماً للمكلف علماً تاماً حتى يستطيع المكلف القيام به كما طلب منه .

وعلى هذا فنصوص القرآن المجعلة أي التي لم يبين المراد منها لا يصح تكليف المكلف بها إلا بعد أن يلحق بها بيان الرسول عليه الصلاة والسلام فقوله تعالى " وأقيموا الصلاة " لم يبين النص القرآني أركان الصلاة وشروطها ، وكيفية أدائها ، لذلك بين الرسول " عليه الصلاة والسلام " هذا المجمل وقال " صلوا كما رأيتموني أصلي " (٢) .

١ - يُنظر : فيهر المحيط ٢٩٤/١ - نهاية السؤل للأسنوي ١٨٢/١ - أصول الفقه ٥٠١/د/ أبو النور

زهير ١٦٦/١ م

٢ - الحديث رواه البخاري بلفظه في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة ، ورواه ابن حبان في كتاب الصلاة باب فرض متابعة الإمام .

يُنظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ١٢١/٢ - رقم ٦٢١ - صحيح ابن حبان ٥٠٢/٥ - رقم ٢١٣١ .

ثانيها : أن يكون معلوماً أن التكليف صادر ممن له سلطان التكليف
وممن يجب على المكلف إتباع أحكامه لأنه بهذا العلم تتجه إرادته على
امتثاله .

ثالثها : أن يكون الفعل المكلف به ممكناً ، أو أن يكون في قدرة
المكلف أن يفعله أو أن يكف عنه (١) لأنه لو لم يكن الفعل المكلف ممكناً
وفي استطاعة المكلف أن يفعله لكان تكليفاً بما لا يطاق والتكليف بما لا
يطاق محال لقوله تعالى : " لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا " (٢)

هذا وقد قسم الإمام الأسنوي المحال إلى خمسة أقسام :

١- محال لذاته ويعبر عنه أيضاً بالمحال عقلاً ، وذلك كالجمع بين
الضدين والتقيضين ، والحصول في حيزين في وقت واحد .

٢ - محال عادي أي اقتضت العادة عجم حصوله وإن كان ممكناً
عقلاً كطيران الإنسان في السماء ، وحمل الجبل العظيم ، وخلق الأجسام .

٣ - محال لطرور مانع وذلك كتكليف المقيد بالجري أو الزمن

المقعد للمشي .

١ - يُنظر : أصول الفقه لخلاف ١٢٨ : ١٣٠ - أصول الفقه لإبراهيم أبو العنين ص ٣٠٠ ، ٣٠١ -
شرح الكوكب المنير ١/ ٤٩٠ ، ٤٩١ - أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ٢١٨ - يوشد الأصول
ص ١٤٥ .

٢ - من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٤ - محال لتعلق علم الله تعالى بعدم حصوله كتكليف من علم الله تعالى أنه لا يؤمن ، فالإيمان باعتبار ذاته ممكن ولذلك وقع ، ولكن حصوله ممن علم الله أنه لا يحصل منه محال ، لأنه لو وجد منه لانتقلب علم الله تعالى جهلاً وذلك محال .

٥ - محال لعدم القدرة حالة التكليف مع أنه مقدور عليه حال الامتنان مثل التكاليف كلها على رأي الأشعري ، فإنه يقول القدرة على الفعل لا توجد إلا عند المباشرة ، ويقول مع ذلك أن التكليف يتوجه قبل المباشرة فيكون الشخص مكلفاً بغير المقدور (١) .

تحرير محل النزاع :

ومحل النزاع بين العلماء في الأقسام الثلاثة المذكورة أولاً وهي المحال لذاته ، والمحال العادي ، والمحال لطرو مانع .
أما القسمين الآخرين وهما المحال لتعلق علم الله تعالى بعدم حصوله والمحال لعدم القدرة عليه وقت التكليف فهما خارجان عن محل النزاع فالتكليف بهما جائز عقلاً ، وواقع سمعاً بالإجماع (٢) .

١ - يراجع : نهاية السؤل للأسنوي ١٩٧/١ ، ١٩٨ - شرح الكوكب المنير ٤٨٤/١ ، ٤٨٥ - أصول الفقه لأبي القزير زهير ١٧٨/١ ، ١٧٩ - أصول الفقه لبدردان أبو العنين ص ٣٠١ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٢٧٥ .

٢ - ينظر : المراجع المذكورة في الفقرة السابقة .

مذاهب العلماء في التكليف بالمحال

اختلف العلماء في التكليف بالمحال على ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : التكليف بالمحال جائز عقلاً ، وغير واقع سمعاً وهو

المختار لجمهور الأشاعرة ، ومنهم القاضي البيضاوي .

المذهب الثاني : التكليف بالمحال جائز عقلاً ، وواقع سمعاً وهو

اختيار الإمام الرازي .

المذهب الثالث : التكليف بالمحال ممتنع عقلاً ، وبالضرورة غير

واقع شرعاً ، لأنه لا يقع شرعاً إلا ما كان جائزاً عقلاً وهو رأي المعتزلة

ومختار الشافعي وابن الحاجب (١) .

الأئمة :

أئمة المذهب الأول :

استدل أصحاب المذهب الأول على الجواز العقلي بما يأتي :

أنه لا يترتب على فرض وقوعه محال ، وكل ما يترتب على فرض

وقوعه محال فهو جائز عقلاً ، لأن غاية ما يلزم التكليف به أنه يكون

مجرداً عن الفائدة ، وليس ذلك محالاً ، لأن أفعال الله تعالى لا تعطل

بالأغراض أما القول بأن التكليف بما ليس فيه فائدة يكون عبثاً والعبث

١ - يرجع : نهاية المول للسوي ١٩٨/١ - الإيهام لابن السبكي ١٧٠/١ ، ١٧١ - المحصول للرازي ٣٠٢/١ - شرح الكوكب ٤٨٥/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ٩/٢ - أصول الفقه للشيخ زهير ١٨٠ ، ١٧٩/١ .

محال على تعالى فإنه لا يُنظر إليه ، لأنه قول مبني على التحسين والتقييد
المعطين والأشاعة لا تقول بهذا •

واستلوا على عدم الوقوع بدليلين :

أحدهما : الاستقراء (١) وهو أننا استقرأنا وتبعنا التكليف الشرعية
فتبين لنا أن الله تعالى لا يكلف عباده إلا بما هو مقدور لهم •
وثانيهما : استدلوا بقول الله تعالى : " لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا
وُسْعَهَا " (٢) •

وجه الدلالة من الآية :

إن ظاهر هذه الآية يدل على أن التكليف بما ليس في الوسع والطاقاة
غير واقع فوجب العمل بهذا الظاهر ، وهو المطلوب •
فإن قيل : أن الآية باعتبار ظاهرها تدل على نفي الجواز أيضا فلما لم
تعملوا بها في نفي الجواز وعملت بها في نفي الوقوع فقط •

١ - الاستقراء : هو الاستدلال بثبوت الحكم في الجزئيات على ثبوته للقاعدة الكلية لو هو عبارة عن
تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات •
يُنظر : نهاية السؤل للسؤل ٢٠٠/١ - المستصفى للقرآني ٥١/١ - شرح تنقيح الفصول ص ٤٤ •
٢ - من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة •

أجيب عن ذلك : أن ظاهر هذه الآية قد خصص بالدليل العقلي الدال على جواز التكليف بالمحال فعل بالآية في نفي الوقوع فقط ولم يعمل بها في نفي الجواز لوجود الدليل العقلي على الجواز .
لدليل المذهب الثاني :

استدلوا على الجواز العقلي بما استدل به أصحاب المذهب الأول .
واستدلوا على الوقوع سمعاً بما يأتي :

إن الله تعالى كلف أبا لهب بالإيمان بما أنزل على محمد " صلى الله عليه وسلم " ، لأنه فرد من أفراد المكلفين ومن جملة ما أنزل الله على رسوله أن أبا لهب لا يؤمن وفي ذلك تكليف لأبي لهب بالجمع بين الضدين ، فإن مقتضى تكليف أبي لهب بالإيمان بكل ما أنزل على رسول الله أن يكون مكلفاً في تصديقه في أنه لا يؤمن ، وتصديقه للرسول بأنه لا يؤمن يقتضي بعدم تحقيق الإيمان منه فيكون مكلفاً بالإيمان ويترك الإيمان وهو جمع بين الضدين ، والجمع بين الضدين محال لذاته وبذلك يكون التكليف بالمحال لذاته قد وقع ، وأولى بالوقوع التكليف بالمحال لغيره ، فثبت ما ندعيه (١) .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٢٠٠/١ ، ٢٠١ - الإبهاج لابن السبكي ١٧٤/١ - شرح المضد على مختصر المنتهى ١١١/١ - المصنوع ٢٠٧/١ - الإحكام للأمني ١٣٤/١ - أصول الفقه ١٠١/١ - نور زهير ١٨١/١ .

نوقش هذا الدليل من وجوه :

١ - أن هذا الدليل في غير محل النزاع ، لأن تكليف أبي لهب بالإيمان تكليف بما علم الله بأنه لا يقع ، ونحن متفقون على وقوعه ، لأنه لو لم يقع التكليف به ما عذب من مات على كفره وهو خلاف ما نطقت به السنة والقرآن .

٢ - أن تكليف أبي لهب بالإيمان بما أنزل على محمد " صلى الله عليه وسلم " الذي من جملته أنه لا يؤمن ، لا يقتضي أن يكون مكلفاً بتحقيق عدم الإيمان بل يقتضي تصديقه للرسول في هذا الخبر وهو أنه لا يؤمن ، وتصديقه لهذا الخبر لا يجعله مكلفاً بتحقيق مضمونه حتى يقال أنه مكلف بعدم الإيمان بعد أن كلف بالإيمان فليزِم الجمع بين المتناقضين ، بل إن تحقيق هذا الخبر منهى عنه فإن الله لا يأمر بالفحشاء ولا بالمنكر وبهذا ظهر أن أبي لهب مكلف بالإيمان قط وليس مكلفاً بعدم الإيمان وظهر بأنه لا جمع بين الضدين كما يقول المستدل (١) .

دليل المذهب الثالث :

استدل أصحاب المذهب الثالث القائلين بأن التكليف بالمحال ممتنع وغير واقع شرعاً بما يأتي :

١ - يُنظر : نهاية السؤل ٢٠١/٢ - الإبهاج لابن السبكي ١٧٤/١ - الإحكام للأندلسي ١٣٦/١ - أصول الفقه ٥٠٠/١ أبو النور زهير ١٨١/١ ١٨٢ .

أولاً : إن المحال لا يمكن وجوده في الخارج ، وكل ما لا يمكن وجوده في الخارج لا يجوز التكليف به فالمحال لا يجوز التكليف به .
لدليل الصغرى ، فلأنه لو أمكن وجوده في الخارج لم يكن محالاً ، لأن المحال هو الذي لا يتصور العقل وجوده .

لدليل الكبرى ، فلأن كل ما لا يمكن وجوده في الخارج يكون التكليف عبثاً لخلوه عن الفائدة والعبث على الله تعالى محال .

ويجيب عن ذلك : بمنع المقدمة الثانية إذ هي محل النزاع فلا يصح أخذها في الدليل لأنه يؤدي إلى إثبات الشيء بنفسه وهو باطل .

ثانياً : المحال لا يتصور العقل وجوده ، وكل ما لا يتصور العقل وجوده لا يجوز عقلاً التكليف به ، فالمحال لا يجوز عقلاً التكليف به .

لدليل الصغرى : أن كل ما يتصوره العقل فهو معلوم ، وعلمه يقتضي تميزه فيكون ثابتاً ، لأن التميز صفة وجودية فلا بد لها من موصوف موجود لاستحالة قيام الموجود بالمعدوم ، فلو كان المحال متصوراً لكان ثابتاً لكنه غير ثابت فلا يكون متصوراً .

لدليل الكبرى : فلأن كل ما لا يتصور العقل وجوده يكون مجهولاً وطلب الشيء مع الجهل به محال .

وأجيب عن ذلك : بمنع المقنعة الصغرى ، لأن المحال لو كان غير متصور لامتنع الحكم عليه بأنه محال ، لأن الحكم على الشيء فرع تصورهِ ، وحيث أنه قد حكم عليه بأنه محال لزم أن يكون متصوراً (١) .

المسألة الثانية

تكليف الكفار بفروع الشريعة

إن الشريعة الإسلامية لها أصول ولها فروع ، فأصول الشريعة هي الإيمان بالله تعالى وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، واليوم الآخر ، والقضاء والقدر خيره ، وشره ، خلقه وممره .

وفروع الشريعة هي التكاليف التي شرعها الله لعباده من صلاة ، وصوم ، وزكاة ، وحج ، وبيع ورهن ، وإجارة ، وحدود وقصاص وكفارات .

محل الاتفاق :

اتفق العلماء جميعهم على أن الكفار مخاطبون بأصول الشريعة ، فهم مكلفون بالإيمان لأنهم أهل لأدائه ، فكثروا أهلاً لوجوبه عليهم لقوله

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ١٩٩/١ - أصول الفقه ١٠٠ د/ أبو النور زهير ١٨٢/١ ، ١٨٣ - بحوث في أصول الفقه ١٠٠ د/ الحسيني الشيخ ١٢١ ، ١٢٢ .

تعالى " قُلْ يَٰٓأَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَلَمِيتُوا بِاللَّهِ وَرَسُولُهُ " (١) .
والأمر بالإيمان في الواقع لا يكون إلا للكفار ، وأما أمر المؤمنين به
في قوله تعالى " يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا " (٢) .

فالمراد به الثبات على الإيمان .

ولأن تركهم لهذه الأصول يوجب تخليدهم في النار قال تعالى " إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَٰئِكَ هُمْ
شَرُّ الْبَرِيَّةِ " (٣)

واتفلقوا أيضا : على أنهم مكلفون بالمعاملات الشرعية كالبيع ،
والإجارة ، لأن المطلوب فيها مصالح الدنيا وهم أليق بأمور الدنيا من
المسلمين لأنهم أثروها على الآخرة .

وهم مكلفون أيضا : بالعقوبات من الحدود والقصاص ، لأن
المقصود من العقوبات الانزجار عن الإقدام على أسبابها وهم بالانزجار
أليق دفعا للفساد عن العالم ، فلما كان الكفار أهلا لأداء الإيمان والمعاملات

١ - من الآية ١٥٨ من سورة الأعراف .

٢ - من الآية: ١٣٦ من سورة: النساء .

٣ - سورة البينة الآية رقم ٦ .

والعقوبات ، واعتقاد وجوب العبادات ، كانوا أهلاً لوجوبها أيضاً ، فكانوا مكلفين بها فيؤاخذون في الأخيرة بترك (١) . اعتقادات وجوب العبادات .

محل الخلاف :

اختلف العلماء في تكليف الكفار بفروع الشريعة كالصلاة ، والصوم ، والزكاة ، والحج من كل ما يعتبر الإيمان شرطاً في صحته على ثلاثة أقوال :

القول الأول : إن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أداء واعتقاداً . وهو مذهب جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد ، والمشهور عن علماء الحنفية العراقيين .

القول الثاني : إن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع لا أداء ولا اعتقاداً . وهو لعلماء الحنفية السمرقنديين كالديبوسي ، والسرخسي ، وفخر الإسلام البزدوي ، واختاره أبو حامد الإسفراييني من الشافعية .

القول الثالث : إن الكفار مخاطبون بالنواهي ، وليسوا مخاطبين بالأوامر وهذا القول حكاه البيضاوي في المنهاج من غير ذم قائله . وهذه الأقوال الثلاثة تجري في الكافر الأصلي وفي المرتد عن الإسلام لوجود المانع فيهما وهو الكفر وبه قال بعض العلماء .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٢٠٧/١ - شرح الكوكب المنير ٥٠٢/١ - البحر المحيط ٣٩٧/١ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٥٠ - أصول الفقه للشيخ زهير ١٨٤/١ - إرشاد القول للشوكلي ص ١٥٥ .

وذهب البعض الآخر وهم المحققون إلى أن هذه الأفعال خاصة بالكافر الأصلي ولا تشمل المرتد لأنه مخاطب بالفروع اتفاقاً لأنه التزم أحكام الإسلام قبل رتبته (١) .

الأدلة :

أدلة المذهب الأول القائلين بأن الكفار مخاطبون بالفروع مطلقاً :

استدلوا على ذلك بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن الآيات الأمرة بالعبادة متناولة لهم كقوله تعالى "

يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ " (٢) وقوله تعالى " وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ " (٣)

(٣) ونحو ذلك فإن لفظ الناس عام يتناول كل فرد من أفراد الناس المؤمنين

منهم والكافرين ، والكفر لا يصلح أن يكون مانعاً من دخولهم تحت هذه

الآيات ، لأنهم متمكنون من إزالته بالإيمان ، والمانع الذي يمكن إزالته لا

يعتبر مانعاً من توجه التكليف بالفعل ، فإن الحدث مانع من صحة الصلاة

ولم نعتبره مانعاً من التكليف بها لكونه مما يمكن إزالته .

وحيث ثبت أن المقضي للتكليف قائم والمانع منه منتف فوجب

القول بتكليفهم عملاً بالمقضي المسالم عن المعارض .

١ - يُنظر : المحصول للرازي ١/ شرح المضد على مختصر المنتهى ١٢/٢ - الأحكام للأمني

١٤٤/١ - نهضة السؤل للأمنوي ٢٠٧/١ - شرح الكوكب المنير ٥٠٠/١ - البحر المحيط ٣٩٨/١ :

٤٠١ - تسهيل الوصول ٥٤،٥٥ - أصول الفقه للشيوخ زهير ١٨٥/١ - يرشد القبول للشوكاني ١٥٥

٢ - من الآية ٢١ من سورة البقرة .

٣ - من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

الوجه الثاني : أن الكفار لو لم يكونوا مخاطبين بالفروع لما توعدهم الله تعالى بالعذاب على ترك المأمورات وفعل المنهيات ، لكن الله عز وجل توعدهم بالعذاب على ذلك والآيات على ذلك كثيرة منها قوله تعالى " وَذِلَّ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ " (١) وقوله تعالى " قَالَ تَعَالَى " (والذين لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثْمًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا " (٢) وقوله تعالى " قَالَ تَعَالَى: مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنْ الْمُصَلِّينَ (٣) .

فالآية الأولى توعدت المشركين بالويل والهلاك على تركهم الزكاة وهي من المأمورات ، والآية الثانية توعدت من يقتل النفس بغير حق أو يفعل الزنا ويدعوا مع الله إلهاً آخر بمضاعفة العذاب حيث يعذب مرة على كفره ، ومرة على القتل والزنا وكل من القتل والزنا من المنهيات ، والآية الثالثة دلت على أنهم يعاقبون على ترك الصلاة وهي من المأمورات . وإذا ثبت هذا ثبت أنهم مكلفون ببعض الأوامر ، وبعض النواهي فكذلك الباقي

١ - من الآية ٦ ، ٧ من سورة فصلت .

٢ - الأيتان ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

٣ - الأيتان ٤٢ ، ٤٣ من سورة المائدة .

قياساً عليها ، أو لأنه فرق بين ما ذكر من الأوامر وبين غيرها وكذلك
النواهي (١) .

الوجه الثالث : أن الكفار مكلفون بالنواهي بدليل وجوب حد الزنا
عليهم فيكونون مكلفين بالأوامر قياساً عليها بجامع الطلب في كل منهما أو
بجامع حصول المصلحة فيهما فإن التكليف بالنواهي فيه مصلحة هي دفع
المفاسد ، والتكليف بالأوامر فيه مصلحة هي جلب المنافع وبذلك يثبت أن
الكفار مخاطبون بالأوامر والنواهي من غير تفرقة بينهما .

نوقش هذا الدليل من قبل القائلين بالفرق بين الأوامر والنواهي
أولاً : بوجود الفارق بين الأمر والنهي ، فإن الأمر قصد منه الإتيان
بالفعل وهو غير ممكن من الكافر لا في حال كفره لوجود المانع من الأداء
وهو الكفر الذي لا تصح معه نية الفعل ، ولا يعد إسلامه ، لأنه بالإسلام
سقط عنه الفعل لقوله - عليه الصلاة والسلام - الإسلام يجب ما قبله " (٢)
أما النهي فقد قصد منه ترك الفعل ، والترك ممكن من الكافر ولذلك كلفناه
بالنهي ولم نكلفه بالأمر لوجود الفرق السابق .

١ - ينظر : نهاية السؤل للسؤي ٢٠٨/١ ، ٢٠٩ - المحصول للرتزي ٣١٧/١ - الإحكام للأدي
١٤٥/١ ، ١٤٦ - شرح الكوكب ٥٠٢/١ - إرشاد الفحول ص ١٥ - أصول الفقه للشيخ زهير ١٨٦/١
٢ - الحديث رواه أحمد والبيهقي وغيرهما في قصة إسلام عمرو بن العاص .
ينظر : مسند الإمام أحمد ١٩٨/٤ - السنن الكبرى للبيهقي ١٢٣/٩ .

وأجيب عن هذه المناقشة من وجهين :

١ - الإتيان بالفعل مجرداً عن قصد الامتثال ممكن من الكافر كما أن ترك الفعل مجرداً عن الامتثال ممكن منه كذلك ، والإتيان بالفعل امتثالاً غير ممكن من الكافر لاشتراط النية فيه كما أن ترك الفعل امتثالاً غير ممكن من الكافر كذلك فلا فرق بين الأمر والنهي .

٢ - لا نسلم أن الإتيان بالفعل غير ممكن من الكافر بل نقول أنه ممكن من الكافر لتمكّنه من إزالة المانع بالإسلام ، وكون الفعل يسقط عنه بالإسلام لا يجعله غير ممكن ، لأنه سقط تخفيفاً عليه وترغيباً له في الإسلام وفي الحديث ما يشعر بتكليف الكافر فإن سقوط الشيء فرع ثبوته ووجوبه وبذلك يكون الحديث حجة لنا وليس حجة علينا .

ثانياً : إن هذا الدليل منقوض بالأوامر التي لا تشترط فيها النية كالأوامر المتعلقة بقيم المتلفات والنفقات فإن الإتيان بمقتضاها ممكن من الكافر كالنواهي ومع ذلك لم تقولوا بتكليفه بها (١) .

أدلة المذهب الثاني : وهم القائلين بأن الكفار ليسوا مخاطبين بالفروع مطلقاً .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للأسنوي ٢٠٩/١ - ٢١٠ - المصنوع للرازي ٣٢٠/١ ، ٣٢١ - أصول الفقه للشيخ زهير ١٨٨/١ ، ١٨٩ .

استتلوا بما يأتي :

أولاً : ما رواه أصحاب السنن من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : " ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله قد افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم (١) " .

وجه الاستدلال من الحديث : أنه - عليه الصلاة والسلام - أمر معاذاً بأن يدعوهم إلى التوحيد فإن امتثلوا دعاهم إلى غيره من الفروع ، ويفهم من هذا أنهم إن لم يمتثلوا لا يدعوهم لا إلى الصلاة ولا إلى الزكاة ، وهذا يقضي بأنهم غير مكلفين بها عند كفرهم إذ لو كانوا مكلفين بها حال كفرهم كما هم مكلفون بها حال الإسلام لأمرهم بها وإن لم يجيبوه إلى الإيمان لأنهم مكلفون بكل من الإيمان والفروع استقلالاً ولا يصح ترك الأمر بشيء لعدم امتثال أمر آخر .

واعترض على هذا الدليل من وجهين :

١ - لا نسلم دلالة الحديث على ما تقولون به من الترتيب وإلا للزم أن يكون الحديث دالاً على أنه لا يؤمر الشخص بالزكاة إلا إذا أجابه إلى

١ - الحديث متفق عليه من حديث ابن عباس عن معاذ بن جبل .
ينظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٣/٢١١ - رقم ١٢٩٥ كتاب الزكاة - صحيح مسلم بشرح النووي ١/١٩٥ - رقم ٢١ - باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام .

الصلاة ويكون هناك ترتب في الدعوة بين الصلاة والزكاة ولا قتل بذلك ، والغرض من الحديث إنما هو التسهيل في الدعوة ومراعاة أنجح الطرق فيها ، فإن من شأن من لم يجب الداعي إلى الإيمان أنه لا يجيبه إلى غيره من الفروع .

٢ - سلمنا لكم دلالة الحديث على ما تقولون من الدعوة إلى الإيمان فإن استجابوا دعاهم إلى الصلاة والزكاة ، ولكن الحديث يدل على ذلك بطريق مفهوم المخالفة ، والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق وهو ما سبق من الآيات الدالة على مخاطبة الكفار بالفروع فترك العمل به أي بهذا المفهوم (١) .

ثانيا : لو صح تكليف الكفار بالفروع لصحت منه إذ أداها ، لأن الصحة هي موافقة الأمر أو لأمكن الامتنال لأن الإمكان شرط ولا يصح منهم لأن الكفر مانع ، ولا يمكن الامتنال حال الكفر لوجود المانع ولا بعده وهو حال الموت لسقوط الخطاب .

وأجيب عن ذلك : بأنه في غير محل النزاع لأن حالة الكفر ليست قيداً للفعل في مرادهم بالتكليف به مسبوقاً للإيمان ، والكافر يتمكن من أن يسلم ويفعل ما وجب عليه كالجنب والمحدث فبثما مأموران بالصلاة مع

١ - ينظر : أصول الفقه للشيخ زهير ١٨٩/١ ، ١٩٠ - تسهيل الوصول للمحلاوي ص ٥٥ .

تلبسهما بمنازع عنها يجب عليهما إزالته لتصح منه والامتناع الوصفي لا ينفي الإمكان الذاتي .

ثالثاً : لو كان الكافر مكلفاً لوجب القضاء عليه لبقاء الوجوب لعدم تفرغ النمة ولا يجب اتفاقاً .

وأجيب : بمنع الملازمة لأنه لم يكن بينه وبين وقوع التكليف وصحته ربط عقلي لاسيما على قول من يقول إن القضاء لا يجب إلا بأمر جديد .

أدلة المذهب الثالث : وهم القائلين بأن الكفار مخاطبون بالنواهي دون الأوامر بما بقي :

أولاً : أن الصلاة مثلاً ولو كانت واجبة عليهم لكانت مطلوبة منهم ، لأن الوجوب مطلب الفعل مع المنع من الترك ، ولكن لا يصح أن تكون مطلوبة منهم سواء كان في حال الكفر أو بعد الإسلام ، أما في حالة الكفر فلعدم صحتها ويستحيل من الشارع مطلب تعاطي الفاسد ، وأما بعد الإسلام فلعدم وجوب قضائها عليهم لقوله - صلى الله عليه وسلم - " الإسلام يجب ما قبله " فإذا تعذر الوجوب تعذر أن تكون مطلوبة منهم قبل على أن الكفار غير مخاطبين بالأوامر .

ثانيا : لو وجبت هذه العبادات على الكافر لوجب عليه قضاؤها كما
في حق المسلم ، والجامع تدارك المصلحة المتعلقة بتلك العبادات ولما لم
يجب قضاؤها في حق الكافر للحديث المتقدم علمنا أنها غير واجبة .

ويجاب عن ذلك بجوابين :

الأول : لننا بيننا أنه لا تظهر فائدة هذا الخلاف في الأحكام الدنيوية ،
وإنما تظهر في الأحكام الأخروية وهي أنه يضاعف العذاب عليهم في
الآخرة إذا لم يسلّموا يدل عليه قوله تعالى " يضاعف له العذاب يوم القيامة
ويخلد فيه مهانا " .

الثاني : أن الإتيان بالمأمورات ممكن من الكافر بأن يزيل الكفر
المانع من صحة العبادة وهو أمر مقدور له ، فهو مكلف حال كفره بفعل
المأمورات وإيجادها بعد الإتيان بشرطها وهو الإسلام ، فالإتيان يكون بعد
الإسلام والتكليف قبله .

وأما سقوط القضاء فكان ترغيبا في الإسلام على أن ما ذكرتموه من
الأدلة على سقوط القضاء يدل على أنه كان واجبا ثم سقط ، ووجوبه فرع
وجوب الأداء .

وإن فوجب القول بتكليفهم بناء على هذا الدليل ، وعلى الأدلة
السابقة وإن انتفتت الفائدة ، ولا يلزم عليه العبث لأن أهل السنة لا يرون

وجوب تعليل أفعاله تعالى فله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا معقب لحكمه ولا راد لقضائه (١) .

المسألة الثالثة

" الامتنال بوجوب الإجراء "

معنى الامتنال : هو الإتيان بالمأمور به على الوجه المطلوب شرعاً .
والإجزاء : يطلق بإطلاقين :

أحدهما : الأداء الكافي لسقوط الطلب ، أي الإتيان بالفعل إتياناً يكفي في سقوط الطلب المتعلق بالفعل .

قال الإمام في المحصول : " وهو الأصح ، ثم قال وإنما يكون كافياً إذا كان لجميع الأمور المعتبرة فيه من حيث وقوع الأمر به " .

ثانيهما : سقوط القضاء ، أي عدم المطالبة بالفعل مرة ثانية سواء كان في الوقت أو بعده (٢) .

١ - يُنظر : المحصول للرازي ٢٢١/١ ، ٢٢٢ - نهاية السؤل للأسنوي ٢١١/١ - بحوث في أصول

الفتا ١٣٠ ، ١٣١ .

١ - يُنظر : المحصول للرازي ٢٢٢/١ - نهاية السؤل للأسنوي ٢١٢/١ - تسهيل الوصول للمحلاوي

ص ٤٩ - أصول الفتا ١٣٠/١ - لبو النور زهير ١٩٢/١ - مباحث الحكم عند الأصوليين لمنكور ص ٢٢١

اختلف العلماء في امتثال الأمر هل يوجب الإجزاء أم لا يوجبه ؟

محل الاتفاق : اتفق العلماء على أن امتثال الأمر والإتيان به على الوجه المطلوب شرعاً يكون مسقطاً للطلب ، ولم يبق الشخص مكلفاً بالإتيان بما أمر به إلا لكان طالباً لحصول الحاصل وهو عبث .

ومحل الخلاف : في أن براءة ذمة المكلف وقد امتثل ما أمر به وأتى به على وجهه هل هي راجعة إلى الامتثال الذي وقع منه بالأداء الواجب أم هي راجعة إلى البراءة الأصلية ؟ اختلف العلماء في ذلك على مذهبين :

المذهب الأول : وهو مذهب جمهور الأصوليين قالوا : إن امتثال الأمر هو الذي اقتضى الإجزاء وعدم المطالبة بالمأمور به ، لأن المكلف إذا أمر بلاء الشيء شغلت ذمته بإدائه ، فإذا أدى كان الأداء مجزئاً ، أي سبباً في براءة للذمة .

المذهب الثاني : وهو مذهب أبو هاشم والقاضي عبد الجبار فيقولان :

إن الإجزاء وعدم المطالبة إنما يرجعان إلى البراءة الأصلية ويقرران أن ذمة المكلف قبل التكليف بريئة غير مشغولة بشيء ، فإذا كلف بفعل شيء وأداء على وجهه الشرعي عادت ذمته إلى البراءة الأصلية .

فالاخلاف بينهم منحصر في أن براءة الذمة هل ترجع إلى الامتثال أو
البراءة الأصلية التي يعبر عنها ، باستصحاب الأصل (١) .
الأئلة :

استدل الجمهور على مذهبه بما يأتي : أنه لو لم يكن الامتثال موجباً
للإجزاء أي سقوط الطلب للزم أحد أمرين إما أن يكون الطلب متعلقاً بنفس
الفعل الذي أتى به المكلف أو متعلقاً بغيره . فإن كان الأول لزم تحصيل
الحاصل وهو باطل ، وإن كان الثاني لزم أن لا يكون المكلف ممثلاً بما
فعله لأنه لم يأت بكل ما طلب منه بل ببعضه وهو خلاف المفروض لأننا
فرضنا أنه ممثل ، وإذا امتنع بقاء الطلب بعد الامتثال كان مسقطاً للطلب
فيكون الامتثال موجباً للإجزاء وهو ما ندعيه .

نوقش هذا الدليل : بأنه في غير محل النزاع ، لأن الخصم لا يقول
ببقاء الطلب متعلقاً بالفعل ولا بغيره ، بل يقول إن الطلب قد سقط وبرئت
ذمة المكلف ، ولكن الأمر لا يدل على تلك البراءة ، وإنما استغيدت البراءة
من غيره ، والدليل لا يفيد ذلك لا من قريب ولا من بعيد .

١ - يُنظر : المحصول ٣٢٢/١ - نهاية السؤل ٢١٤/١ ، ٢١٥ - أصول الفقه ٥٠١/د/ أبو القور زهير
١٩٢/١ - تسهيل الوصول للمعلوي ص ٤٩ - ميلعت الحكم لمنكور ص ٢٢٢ .

واستدل أصحاب المذهب الثاني على مذهبهم بما يأتي :

إن الأمر كالنهي بجامع الطلب في كل منهما ، والنهي يدل على ترك الفعل فقط ولا إشعار له بضاد المنهي عنه إذا أتى به المكلف مخالفاً مقتضى النهي كما لا إشعار له بصحته فيكون الأمر مثله يدل على طالب المأمور به ولا إشعار له ببراءة النمة على تقدير الإتيان به فلا يدل على البراءة ، وإنما استقيمت من عدم وجود دليل يدل على إعادة مع أن الأصل عدم شغل النمة ، فإذا شغلت بشيء بواسطة طلبه ثم قطعه على الوجه المطلوب فقد زال الشغل وعادت البراءة الأصلية عملاً باستصحاب الحال .

نوقش هذا الدليل : بأن هناك فرق بين الأمر والنهي ، فإن مقتضى الأمر الإتيان بالفعل فإذا حصل مقتضاه فقد سقط الأمر ، أما النهي فمقتضاه عدم الإتيان بالفعل ، فإن خالف المكلف النهي وفعل لم يوجد في اللفظ ما يدل على حكم هذا الفعل لا من جهة الصحة ولا من جهة الفساد ولا منافاة بين المنع من الفعل وقول الشارع فإن فعلت كان الفعل سبباً لما يترتب عليه ، ومثل ذلك لا يتأتى في الأمر لانتهاء المقصود منه وهو الفعل .

وهذا الخلاف شبيهه بالخلاف في مفهوم الشرط في أن أداة الشرط هل تدل على عدم المشروط عند عدم الشرط أو لا تدل عليه بل استغنى عدم المشروط من الأصل .

فإذا قال شخص لزوجته إن دخلت الدار فأنت طالق فلم تدخل لم يقع عليها الطلاق اتفاقاً لعدم وجود المعلق عليه وهو دخول الدار ولكن هل عدم الطلاق عند عدم الشرط استغنى عن أداة الشرط وهي " إن " أو استغنى عن غيرها وهو بقاء العصمة المستندة إلى العقد ، فمن قال بمفهوم الشرط يقول إن عدم الطلاق قد استغنى عن الأداة ، ومن لم يقل به قال إن عدم الطلاق استغنى عن بقاء العصمة استصحاباً للأصل (١) .

١ - يُنظر : نهاية السؤل للألماني ٢١٤/١ ، ٢١٥ - المصنوع ٣٢٤/١ - أصول الفقه ٨/٣٠١ أبو القور زهير ١٩٤/١ .

الفصل الرابع

في

الكتاب وتقسيم دلائل اللفظ

المبحث الأول : في الكتاب

المراد بالكتاب : هو القرآن الكريم ، وهو حبل الله المتين ،
والصراط المستقيم والنور الهادي إلى الحق وإلى الطريق المستقيم ، فيه نبأ
ما قبلكم وحكم ما بعدكم ، وهو الفصل ليس بالهزل من تركه من جبار
قصمه الله ، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله ، من قال به صدق ، ومن
حكم به عدل ومن دعا إليه فقد هدى إلى صراط مستقيم .

عرفه الإمام الغزالي فقال : " وحد الكتاب ما نقل إلينا بين دفتي
المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نفلاً متواتراً .

هذا : وقد عرفه بعض العلماء فقالوا : هو الكلام المنزل للإعجاز

بصورة منه (١) .

شرح التعريف :

" الكلام " جنس في التعريف يشمل الكلام النفسي والكلام اللفظي ،

كما يشمل كلام الله وكلام البشر .

١ - أنظر : المستصفى ١/١٠١ - نهاية السؤل للأمنوي ١/٢١٨ - الإحكام للأمنوي ١/١٩٥ - شرح
الحمد على مختصر المتقي ١/١٩٢ .

وقولنا : " المنزل " قيد أول يخرج به الكلام النفسي وكلام البشر
فإن كلا منهما لا يوصف بأنه منزل .

وقولنا : " للإعجاز " قيد ثان يخرج به الحديث التقسي ، والحديث
النبوي ، كما يخرج به كل من التوراة والإنجيل والزيور فإن هذه لم يقصد
بها إعجاز ، والإعجاز معناه قصد إظهار صدق النبي في دعوى الرسالة
بفعل خارق للعادة عند التحدي .

وقولنا : " بسورة منه " معناه أن أي سورة من سور القرآن
ولو كانت قصيرة كسورة الإخلاص ، والكوثر مثلا يحصل بها الإعجاز فلا
يستطيع كلن من كان أن يأتي بمثلا .

وعرفه البعض فقالوا : هو كلام الله تعالى المنزل على رسوله -
محمد صلى الله عليه وسلم - باللفظ العربي والمنقول عنه بالتواتر حفظا
وكتابة ، والمكتوب في المصاحف المبصرة بسورة الفاتحة والمختوم بسورة
الناس (١) .

خصائص القرآن الكريم :

بعد أن عرفنا للقرآن الكريم نجد أنه يتميز بالخصائص الآتية :

١ - يُنظر : أصول الفقه لأزكي الدين شعبان ص ٢٩ - علم أصول الفقه لأخلاف ص ٢٢ - أصول الفقه
لحسين حامد حسن ص ٢٦١ - تسهيل الوصول ص ٣٥ .

١ - إن القرآن نزل من عند الله على رسوله باللفظ والمعنى ، فالقرآن كما يقول الأصوليون هو النظم والمعنى جُمُيعاً ، وعلى ذلك تخرج السنة من التعريف لأنها نزلت على الرسول بالمعنى دون اللفظ ، فالوحي ينزل على الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالمعنى ، والرسول يبلغ هذا المعنى بالفاظ من عنده .

٢ - إن القرآن هو الألفاظ العربية قال تعالى : " إنا أنزلناه قرآناً عربياً " وقال تعالى " كتابٌ فصلت آياته قرآناً عربياً " فإذا أدبت معاني القرآن يغير اللفظ العربي الذي نزلت به فإنها لا تسمى قرآناً ، ولا تأخذ حكمه من جواز التعبد بتلاوتها وصحة الصلاة بها واعتبارها حجة في الإسلام فترجمة معاني القرآن ليست قرآناً بلتقائق الفقهاء .

وقد ادعى بعض الكتّاب أن ترجمة معاني القرآن ينبغي أن تسمى قرآناً وتأخذ حكمه اعتماداً على ما روي عن أبي حنيفة أنه كان يجوز القراءة في الصلاة بالفارسية لمن يعرف العربية ، وهذا غير صحيح لأن الثقات في المذهب الحنفي قد نقلوا رجوع أبي حنيفة عن هذا الاجتهاد . وعلى فرض أنه لم يرجع عنه فإنه قد أجاز ذلك رخصة لمن لم يحسن قراءة القرآن ، وإن كان يستطيع الكلام كالأعاجم الذين دخلوا الإسلام حديثاً ويستطيعون النطق بالعربية ولكنهم لا يحسنون تلاوة القرآن بها ، وعلى ذلك فإنه يقتصر في هذه الرخصة على موضع الحاجة لأن الضرورة

تقدر بقدرها فلا ينبغي إطلاق القول بأن ترجمة معاني القرآن تعد قرآناً ،
 فلا تجزئ الصلاة بها لغير حاجة ولا يتعبد بتلاوتها ، ولا تعد مصدراً في
 اقتباس الأحكام ، بل إن المصدر هو اللفظ العربي وحده ، ولذلك ينص
 الشافعي في الأم على وجوب تعلم العربية لكل من يدخل في الإسلام حتى
 يتمكن من فهم القرآن والتعبد بتلاوته والقراءة في الصلاة .

٣ - أن القرآن هو المنقول إلينا بالتواتر كتابة في المصاحف وحفظاً
 في الصدور ومعنى التواتر أنه قد نقله جمع عن جمع بمنع العقل تواطؤهم
 على الكذب أو الوهم أو الخطأ ، والقرآن في أعلى درجات التواتر لأن
 الأمة قد تلقته جيلاً بعد جيل دون أن يختلفوا على شيء منه ، والتواتر
 بهذا المعنى يفيد العلم والقطع بصحة النقل والرواية ، ولذلك يقول علماء
 الأصول أن القرآن كله قطعي الثبوت وإن كانت بعض ألفاظه ظنية
 الدلالة^(١) .

ويترتب على أن القرآن هو المنقول بالتواتر ، أن القراءة المتواترة
 هي المعتمدة من القرآن دون القراءات الشاذة التي لم يتوافر لها شرط
 التواتر فلا تسمى قرآناً وذلك مثل كلمة " متتابعات " التي زادها عبد الله بن

١ - يُنظر : أصول الفقه لصين حماد ص ٢٦٠ : ٢٦٢ - أصول الفقه الإسلامي لركي الدين
 شعبان ص ٢٩ ، ٣٠ - علم أصول الفقه لخلاف ص ٢٣ ، ٢٤ - أصول الفقه لبدان أبو العنين
 ص ٥٨ : ٦٠ .

مسعود في المصحف الذي كتبه لنفسه في قول الله تعالى الوارد في كفارة اليمين " فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام (متتابعات) .

وكلمة (ذي الرحم المحرم) التي زادها في مصحفه في الآية الكريمة الواردة في نفقة الوالدات المرضعات " وعلى الوارث " (ذي الرحم المحرم) مثل ذلك " ولم يختلف العلماء في أن هذه الكلمات التي لم تنقل بطريق التواتر وإنما نقلت بطريق الأحاد والشهرة لا تسمى قرآناً ولا تصح الصلاة بقراءتها فيها ولا يحكم بكفر من أنكر قرائنتها ، وإنما الخلاف بينهم في أمر آخر وراء هذا وهو صحة الاحتجاج بها والاعتماد عليها في استنباط الأحكام .

فقال الحنفية يصح الاحتجاج بها واستنباط الأحكام منها ، وقال المالكية والحنابلة وبعض الشافعية لا يصح الاحتجاج بها ولا الاعتماد عليها في استنباط الأحكام ووجهة الحنفية فيما ذهبوا إليه أن المنقول بغير طريق التواتر كتبه الصحابي وأثبتته في مصحفه الذي كتبه لنفسه وهو يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون الصحابي سمعه من النبي - صلى الله عليه وسلم - تفسيراً وبياناً لبعض نصوص القرآن .

وثانيهما : أن يكون الصحابي قال من عنده بناءً على رأيه واجتهاده لكن الاحتمال الأول هو الأرجح ، لأن جرح الصحابي على قراءة هذه

الكلمات عند التلاوة وإثباتها في مصحفه يدل دلالة واضحة على أنه سمعها من النبي تفسيراً وبيانا للآية التي وردت فيها .

ومادام الراجح في هذه الكلمات أنها مسموعة من النبي - صلى الله عليه وسلم - والصحابي الذي سمعها ونقلها عن الرسول عدل ، وليست قرأنا لعدم تواترها فإنها تكون سنة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وردت على سبيل التفسير والبيان لبعض نصوص القرآن التي رأى أنها في حاجة إلى بيان وإيضاح ، والسنة يصح الاحتجاج بها والاعتماد عليها في استنباط الأحكام .

ووجهة المالكية ومن معهم من الحنابلة والشافعية في عدم الاحتجاج بها إنها ليست بقرآن لأنها لم تتواتر والاتفاق قائم أن غير المتواتر ليس قرأنا وهذه الزيادة تحمل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهباً فلعنه اعتقد التابع حملاً لهذا المطلق على المقيد بالتتابع في الظاهر .

وما استند إليه الحنفية من أنه وإن لم يكن قرأنا فلا أقل من كونه خبراً والعمل بخبر الواحد واجب ، قال عنه الغزالي أنه ضعيف ، لأن خبر الواحد لا دليل على كذبه وهو وإن جعله من القرآن فهو خطأ قطعاً ، لأنه وجب على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم وكان لا يجوز منجاة الواحد به ، وإن لم يجعله من القرآن احتمل أن يكون مذهباً له بدليل قد دلّ عليه ، واحتمل أن يكون خبراً

، وما تردد بين أن يكون خبراً أو لا يكون فلا يجوز العمل به ، وإنما يجوز العمل بما صرح به الراوي عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .
وبعد عرض هذه المذاهب وأدلتهم يتبين لنا رجحان مذهب المالكية ومن معهم من الشافعية والحنابلة وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها وخلوها عن المعارضة (١) .

٤ - إن القرآن معجز للبشر وإعجازه يظهر من تحدي العرب به وعجزهم الكامل عن الإتيان بأقصر سورة منه مع شدة حرصهم على معارضته والإتيان بمثله حتى يتم لهم ما يريدون من تكذيب النبي فيما ادعاه من الرسالة ، لأن القرآن هو دليل صدقه وآية نبوته ، فهذا العجز مع التحدي يقطع بأن هذا القرآن من عند الله ، وليس من عند محمد - صلى الله عليه وسلم - (٢) .

حجية الكتاب :

أجمع علماء المسلمين على أن القرآن الكريم حجة ويجب العمل بما ورد فيه من أحكام ، وبلغه المصدر الأول من مصادر التشريع ، وبلغه يجب

١ - يُنظر : المستقصى للقرافي ١/٢٠١ - شرح المعتمد على مختصر المفتي ٢/٢١١ - أصول الفقه الإسلامي لزمي الدين شعبان ص ٣٢ ، ٣٣ - أصول الفقه للخصري ص ٢٠٧ .
٢ - يُنظر : أصول الفقه لحسين حامد حسن ٢٦٠ ، ٢٦٣ - أصول الفقه الإسلامي لزمي الدين شعبان ص ٢٩ ، ٣٠ - علم أصول الفقه لخلاف ص ٢٣ ، ٢٤ .

على النقيض أن يرجع إليه في اقتباس ما يجد من الوقائع وينزل من الحوادث
صوف يجد في هذا القرآن حكماً لكل نازلة إما نصاً وإما استنباطاً .

والدليل على أن القرآن من عند الله تعالى وقد احتوى على الأمر
الصريح بوجوب إتباعه والعمل بما تضمنه من أحكام هو قوله تعالى "إنا
أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله" (١) . وقال
تعالى : فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق
لكل جفلاً منكم شريعة ومنهاجاً " (٢) .

وفي هذا يقول الشافعي رضي الله عنه " فليست تنزل بأحد من أهل
دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيه .

فالقرآن هو المصدر الأصلي الذي نقبس منه الأحكام وغيره من
مصادر الأحكام يعتبر تابعاً له يستمد منه حجته ومرتبته في هذا الاحتجاج
فالسنة تستمد من نص القرآن على وجوب طاعة الرسول والإجماع يعتبر
حجة ودليلاً لأن القرآن قد أسبغ على إجماع المجتهدين هذه الحجية ، ولأن
المجتهدين لا يصدر عن حكماء إلا لما علموه من الكتاب والسنة ، وأما القياس
فليس مصدراً مستقلاً ، لأنه استدل بمقول النص والإجماع فهو طريقة
استدلال بهما لا مصدر بجوارهما .

١ - من الآية رقم ١٠٥ من سورة النساء .

٢ - من الآية ٤٨ من سورة المائدة .

فإذا نص القرآن على وجوب اجتناب الخمر وبحث المجتهد عن علة الحكم فوجدنا الإسكار المفسد للعقول فإنه يحكم بحرمة كل مسكر ولو لم يكن خمرا ، لأنه يشارك الخمر في إفساد العقول التي أمر الشرع بصيانتها ، فالنص يدل بلفظه على حرمة الخمر وبمعقوله ومعناه على حرمة النبيذ وغيره من المسكرات كما تقدم (١) .

وفي هذا يقول الإمام الغزالي : واعلم أنا إذا حققنا النظر بأن أصل الأحكام واحد وهو قول الله تعالى إذا قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - ليس بحكم ولا ملزم بل هو مخبر عن الله تعالى أنه حكم بكذا وكذا فالحكم لله تعالى وحده والإجماع يدل على السنة والمسنّة على حكم الله تعالى وأما العقل فلا يدل على الأحكام الشرعية بل يدل على نفي الأحكام عند انتفاء السمع فتسمية العقل أصلا من أصول الأدلة تجوز على ما يأتي تحقيقه إلا إذا نظرنا إلى ظهور الحكم في حقنا فلا يظهر إلا بقول الرسول عليه السلام لأننا لا نسمع الكلام من الله تعالى ولا من جبريل فالكتاب يظهر لنا بقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فإنّ إن اعتبرنا المظهر لهذه الأحكام فهو قول الرسول فقط إذ الإجماع يدل على أنهم استندوا إلى قوله ، وإن اعتبرنا السبب الملزم فهو واحد وهو حكم الله تعالى لكن إذا لم نجرد

١ - يُنظر : أصول الفقه لصين حماد حسن ص ٢٦٤ - أصول الفقه لهدري أبو العزيم ص ٦٢ - أصول الفقه لزكي الدين شعبان ص ٤٢ .

النظر وجمعنا المدارك صارت الأصول التي يجب النظر فيها أربعة كما سبق (١).

وجوه الإعجاز في القرآن الكريم :

١- ونقطة الإعجاز السنية للعرب ثابتة لا شك فيها ، فلقد عجزوا على أن يأتوا بمثله ، وما ادعوا أن نهم قدرة على الإتيان وقد قال قائلهم عندما قرأه محصاً بوجه العلو فيه عن مستوى كلامهم " والله ما منكم رجل أعرف بالأشعار مني ولا أعرف برجز الشعر وقصيده مني ، والله ما يشبه الذي يقوله شيئاً من هذا : والله إن لقوله لحلاوة ، وإن عليه لطلاوة ، وإنه لمثمر أَعْلَى ، ممدق أسفله ، وإنه ليعطوا ولا يُعطى عليه وإنه ليحطم ما تحته " .

ووجوه الإعجاز في القرآن الكثيرة منها :

الوجه الأول : بلاغة القرآن وارتفاعها إلى درجة لم تعرف في كلام العرب قط . وقد أدرك ذلك الذين كانوا يذوقون البيان العربي وينقدونه ، وقد وازنوا بينه وبين ما كانوا يعرفون من شعر وكلام بليغ ، فوجوه ليست من طبقها بل ليست من نوعها ، ولكنهم رأوا فيه جزالة في الألفاظ ليس لها نظير . في كلامهم : وأسلوباً رائعاً يشتد أحياناً فيكون في قوته كالقارعة العنيفة نهز المشاعر والحواس مثل قوله تعالى "يَأْتِيهَا النَّاسُ انْفِرَاً"

١ - ينظر : المستصفي للقرطبي ١/ ١٠٠ .

رَبِّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ يَوْمَ تُرْوَتْهَا تُذْهِلُ كُلَّ مَرْضِيعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ " (١) .

وكان الأسلوب يرق في مواضع الرفق حتى كأنه النمير العذب ينساب في النفس انسياباً .

الوجه الثاني : إخبار القرآن بأحوال القرون السابقة ، فقد أخبر عن عاد وثمود وقوم لوط ، وقوم نوح وقوم إبراهيم ، وأخبار موسى وقومه ، وفرعون وأمره ، وأخبار مريم وولادتها ، وولادة يحيى ، وولادة المسيح عليه السلام وكانت أخباره صدقاً تتفق مع الصادق المعقول من كتب أهل الكتاب ، وكل هذا جاء على لسان أمي لا يقرأ ولا يكتب ، ولم يجلس إلى معلم ، ولم يقرأ كتاباً ، وما كانت بينته بينة علم وكتاب ولا بينة أهل الكتاب حتى يمكن أن يعلم أخبار النبيين منهم ، فكان إتيان القرآن بهذا الصادق المبين ، والمتحدث به عن الله أمي دليل على أنه من عند الله ، ولذا يقول سبحانه وتعالى " (وَمَا كُنْتَ تَتْلُو مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَارْتَابَ الْمُبْطِلُونَ " (٢) .

١ - الأيتان رقم ١ ، ٢ سورة الحج .
٢ - الآية رقم ٤٨ من سورة التكوير .

الوجه الثالث : إخبار القرآن عن أمور مستقبلية وقعت كما قرره

ومن ذلك إخباره بانتهاز الفرس بعد انهزام الروم وأنهم سوف يغلبون بعد ذلك . فقد قال الله تعالى " ألم * غَلَبَتِ الرُّومُ * فِي بضعِ سِنِينَ * لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بَنَصْرَ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ " (١) . وقد وقع الأمر كما أخبر القرآن ، وقد وعد الله تعالى المؤمنون بالنصر في غزوة بدر الكبرى فقال تعالى " وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم " وقد تحقق النصر .

وقد وعد الله تعالى المؤمنين أن يستخلفهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم ، قال الله تعالى " وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ " (٢) . وقد تحقق ذلك الوعد الإلهي ، فقد استولى المسلمون في حياة النبي - صلى الله عليه وسلم - على كل البلاد العربية وبراها ومدرها ، ولم يبق جزء إلا دان للمسلمين بالطاعة وإن هذه الأخبار الصادقة على المستقبل دليل على أن القرآن من عند الله تعالى وحديثه إلى خلقه .

١ - الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، سورة الروم .

٢ - من الآية ٥٥ من سورة التور .

الوجه الرابع : ما تضمنه القرآن الكريم من علوم كونييه ، وما

اشتمل عليه من حقائق إنسانية مع أن الرسول عليه السلام كان أمياً نشأ في بلد خاليه من معاهد وجامعات ودور ثقافات تلقن العلوم الكونية ، فقد أخبر

القرآن أن السموات والأرض كانتا رتقا أي شيئاً واحداً ثم فصل الله كلا منهما عن الآخر ، قال تعالى : قال تعالى : " أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ " (١) ، وكذلك أوضح القرآن حقيقة التكوين الإنساني وأنه يتحول

من نطفه إلى علقه ثم إلى مضغة مخلقة وغير مخلقه ثم من المضغة عظاماً ثم يكسوا العظام لحماً ، قال الله تعالى " وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ

طِينٍ * ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ * ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ

فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْمَنُ الْخَالِقِينَ " (٢) .

وكذلك تحدث القرآن عن الرياح والسحاب والفلك التي تجرى في

البحر والقمر والنجوم ، والشمس وأنها تجرى لمستقر لها قال تعالى : " لَا

^١ - الآية رقم ٣٠ من سورة الأنبياء
^٢ - الأيت ١٢ ، ١٣ ، ١٤ من سورة المؤمنون

الْقَمَرِ يُنْبِغِي لَهَا أَنْ تَذُرَكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ مَسَاقٍ التَّهَارِ وَكُلَّ فِي قَلْبِكَ
يَسْتَبْخُونُ " (١) •

فكل هذا يدل على أن القرآن من عند الله تعالى خالق الكون سبحانه
وتعالى :

الوجه الخامس : التناسب التام بين جميع ما تضمنه القرآن ظاهراً
وباطناً من غير اختلاف فقد جاء خالياً من التعارض والتناقض على صورة
تحمل كل معاني الإحاطة فكل لفظة فيه هي الصالحة لأن توضع في مكانها
، ولو نزعنا لفظة منه ثم أدير لسان العرب أن يوجد أحسن منها لم يوجد ،
من ذلك أن القرآن الكريم يذكر في آية واحدة أمرين ونهيين ، وخبرين
وبشارتين ، وهذا في قوله تعالى " وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا
خَفَتْ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تُخَافِي وَلَا تُحْزَنِي إِنَّا رَأَوْنَاهُ إِلَيْكَ وَجَاعَلُوهُ مِنْ
الْمُرْسَلِينَ " (٢) كل هذا يدل على القرآن تنزيل من الله الحكيم الخبير (٣)
قال تعالى : وَلَوْ كُنَّا مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٤)

١- الآية رقم ٤٠ من سورة يين •

٢- الآية رقم ٧ من سورة القصص •

٣- يراجع : أصول الفقه لأبي زهرة ص ٧٥: ٧٨ أصول الفقه ليدران أبو العنين ص ٦٢: ٦٤ -
علم أصول الفقه لخلاف ص ٢٧: ٣١ •

٤- من الآية ٨٢ سورة النساء •

المبحث الثاني

في تقسيم دلالة اللفظ

اللفظ إما أن يكون مفرد ومركب ، فالكلام هنا في اللفظ المفرد وحقيقته كما قال الإمام الأمدى هو ما دل بالوضع على معنى ولا جزء له يدل على شيء أصلاً كلفظ الإنسان " فإن إن من قولنا إنسان وإن دلت على الشرطية فليس حينئذ جزء من لفظ الإنسان وحيث كانت جزءً من لفظ الإنسان لم تكن شرطية لأن دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة بقصد المتكلم وإرادته ونعلم أن المتكلم حيث جعل " إن " شرطية لم يقصد جعلها غير شرطية وعلى هذا فبعد الله إن جعل علماً على شخص كان مفرداً وإن قصد به النسبة إلى الله تعالى بالعبودية كان مركباً لدلالة أجزائه على أجزاء معناه (١) .

تعريف الدلالة وأقسامها :

الدلالة : هي كون الشيء بحيث إذا أطلق فهم منه شيء آخر .

وهي تنقسم إلى قسمين :

- ١- دلالة لفظية .
- ٢- دلالة غير لفظية .

فالدلالة غير اللفظية هي كون الشيء إذا أطلق فهم منه شيء آخر .

١ - ينظر : الإحكام للأمدى ١/ ١٤٠ .

وهي تنقسم إلى قسمين :

١- وضعية : أي اصطلاحية كدلالة القصبة أو الذراع على المقدار

المعين ، ودلالة غروب الشمس على وجوب صلاة المغرب .

٢- عقلية : كدلالة المسبب على وجود سببه ، والعلة على المعلوم .

والمشروط على شرطه (١) .

والكلام ليس في هذين القسمين وإنما الكلام في الدلالة اللفظية .

تعريف الدلالة اللفظية : هي كون اللفظ إذا أطلق فهم منه المعنى من

كان عالماً بالوضع .

وأقسامها ثلاثة :-

١- دلالة عقلية : كدلالة المقدمتين في القياسي على النتيجة ، ودلالة

اللفظ على وجود لافظه وحياته .

٢- دلالة طبيعية : كدلالة اللفظ الخارج عند السعال على وجع

الصدر .

٣- دلالة وضعية : وهذه هي المقصودة هنا وقد عرفناها بالتعريف

السابق .

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ - ينظر : نهاية السؤل للسؤل ٢٤٠/١ - الإحكام للأمدى ١٥/١ - أصول الفقه ١٠١/١ - محمد

أبو النور زهير ٥/٢ .

أحدهما : دلالة المطابقة : وهى دلالة اللفظ على تمام مسماه سواء كان المسمى له أجزاء كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، أو ليس أجزاء كدلالة لفظ الجلالة على الباري سبحانه وتعالى .

وسميت بالمطابقة لأن اللفظ يطبق معناه .

ثانيهما : دلالة التضمن : وهى دلالة اللفظ على جزء مسماه وهى لا تتحقق إلا فى مسمى له أجزاء كدلالة الإنسان على حيوان فقط أو على ناطق فقط .

وسميت بذلك لأن اللفظ متضمن إياه .

وثالثهما : دلالة الالتزام : وهى دلالة اللفظ على لازم مسماه كدلالة إنسان على الكتابة أو الضحك ، وكدلالة الأسد على الشجاعة .

هذا : ويشترط فى الدلالة الالتزامية أن يكون اللزوم ذهنياً بمعنى أن الذهن ينتقل من الملزوم إلى اللازم سواء انضم لذلك لزوم خارجي كدلالة السرير على الارتفاع فإن السرير متى وجد فى الخارج يوجد الارتفاع أولم ينضم لذلك لزوم خارجي كدلالة العمى على البصر فإنه لا تلازم بينهما فى الخارج بل بينهما تباين فإن كان اللزوم خارجياً فقط لم توجد دلالة التزامية كدلالة السرير من غير أن يخطر الإمكان بالبال (١)

١- ينظر : نهاية السؤل للأسفوى ٢٤١، ٢٤٢ - المصنوع للرزى ٧٦/١ الإحكام للأمنى ٢٥/١ - أصول الفقه ١٠٠ أبو النور زهير ٧/٢ .

الفصل الخامس

في الحقيقة والمجاز

أولاً: الحقيقة :

فهي في اللغة : مأخوذة من الحق ، والحق هو الثابت اللازم وهو نقيض الباطل ، ومنه قوله تعالى : " وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ " (١) أي وجبت ، وكذلك قوله تعالى " حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ " (٢) أي واجب على (٣)

واصطلاحاً : هي اللفظ المستعمل فيما وضع له في اصطلاح المتخاطب .

شرح التعريف :

قوله : " اللفظ " جنس في التعريف يشمل الماهل ، والمستعمل فيما وضع له وفي غير ما وضع له .

وقوله : " المستعمل " قيد أول يخرج به الماهل ، واللفظ الموضوع لمعنى قبل أن يستعمل فيه فلا يكون حقيقة كما لا يكون مجازاً لعدم الاستعمال .

١ - من الآية رقم ٧١ من سورة الزمر

٢ - من الآية رقم ١٠٥ من سورة الأعراف

٣ - ينظر : الأحكام للامدنى ٢٦ / ١ - نهاية القول للأسنوي ٣٢٨ / ١

وقوله : " فيما وضع له " قيد ثان يخرج المجاز لكونه مستعملا في غير ما وضع له .

وقوله : " في اصطلاح التخاطب " قيد ثالث قصد به إدخال الحقائق الشرعية واللغوية ، والعرفية .

واعلم أن المراد بالوضع في الحقيقة الشرعية والعرفية هو غلبة الاستعمال وفي اللغوية هو تخصيصه به وجعله دليلا عليه (١)
أقسام الحقيقة :

تنقسم الحقيقة إلى أربعة أقسام وهي :

القسم الأول : الحقيقة اللغوية : وهي المستعمل فيما وضع له لغة مثل الإنسان ، والفرس ، والحر ، والبرد ، والأرض ، والسماء .
القسم الثاني : الحقيقة العرفية العامة : وهي اللفظ الذي وضع لمعنى ، ولكن استعمله أهل العرف العام في غير هذا المعنى وشاع عندهم استعماله فيه مثل لفظ دابة فإنه وضع لغة لكل ما يربط على وجه الأرض من إنسان أو حيوان ولكن استعمله أهل العرف فيما له حلف فقط كالفرس والبغل والحصار .

القسم الثالث : الحقيقة العرفية الخاصة : وهي اللفظ الذي وضع لغة لمعنى واستعمله أهل العرف الخاص في غيره وشاع استعماله فيه حتى

١- ينظر : نهاية السؤل للأسنوي ١/ ٢٢٠- أصول الفقه أ ب / أبو فتور زهير ١/ ٢٥١

صار لا يفهم منه عندهم إلا هذا المعنى كالرفع والنصب والجر ، بالنسبة
للنحويين ، والجوهر والعرض بالنسبة للمتكلمين ، والنقض والقلب
للأصوليين .

القسم الرابع : الحقيقة الشرعية : وهي ألفاظ استعملها الشارع (١)
في معان وضعتها لها كالصلاة للأفعال المخصوصة ، والزكاة للقدر المخرج
قال الإمام في المحصول : " المسألة الثالثة في الحقيقة الشرعية وهي
اللفظة التي استفيد من الشرع وضعتها للمعنى سواء كان المعنى واللفظ
مجهولين عند أهل اللغة أو كانا معلومين لكنهم لم يضعوا ذلك الاسم لذلك
المعنى أو كان أحدهما مجهولا والآخر معلوماً (٢) .

ثانيا : " المجاز "

المجاز في اللغة : مأخوذ من الجواز وهو الانتقال من حال إلى حال
، ومنه جاز فلان من جهة كذا إلى جهة كذا .
وقيل المجاز أصله مجوز على وزن مفعول مأخوذ من الجواز بمعنى العبور
يقال جزت النهر يعني عبرته من الشاطئ إلى الشاطئ (٣) .

١- ينظر : نهضة السؤل للأسنوي ٣٣١/١ ، ٣٣٧- الإحكام للأمدى ٢٧/١- المحصول للرازي

١١٨/١- أصول الفقه أ.د/ أبو النور زهير ٥٢/٢

٢- ينظر : المحصول للرازي ١١٩/١- الإحكام للأمدى ٢٧/١ .

٣- ينظر : الإحكام للأمدى ٢٨/١- نهضة السؤل للأسنوي ٣٣١/١- أصول الفقه أ.د/ أبو النور
زهير ٦٠/٢ .

وفي اصطلاح الأصوليين : هو اللفظ المستعمل في معنى غير موضوع له يناسب المصطلح عليه .

شرح التعريف :

قوله : " اللفظ " : جنس يشمل المهمل والمستعمل فيما وضع له أو في غير ما وضع له .

وقوله : " المستعمل " : قيد أول يخرج المهمل والموضوع لمعنى قبل أن يستعمل فيه فلا يكون مجازاً كما لا يكون حقيقة لعدم الاستعمال .

قوله : " غير موضوع له " : قيد ثان يخرج الحقيقة .

وقوله : " يناسب المصطلح عليه " : احتراز به لثلاثة أمور : أحدها : للاحتراز عن العلم المنقول كذكر وكتب فلهذا ليس مجاز لأنه لم ينقل للعلاقة .
الثاني : اشتراط العلاقة .

الثالث : ليكون الحدث شاملاً للمجازات الأربعة المجاز اللغوي ، والشرعي والعرفي العام ، والعرفي الخاص ، فلتى بالإصلاح الذي هو أهم من كونه لغوياً أو شرعياً أو عرفياً ، وهذا الحد يرد عليه المجاز المركب وذلك لأن شرط المجاز أن يكون موضوعاً لشيء ولكن يستعمل في غير العلاقة (١) .

١ - ينظر : المراجع المذكورة في الفترة السابقة .

أقسام المجاز :-

ينقسم المجاز إلى ثلاثة أقسام : وذلك لأن المجاز إما أن يقع في مفردات الألفاظ ، أو في مركباتها ، أو فيهما معا .

فالأول : المجاز المفرد : فهو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في اصطلاح التخاطب لعلاقة وقرينه ، كإطلاق لفظ الأسد على الشجاع والجمار على البليد .

والثاني : المجاز المركب : وهو أن يستعمل كل واحد من الألفاظ المفردة في موضوعه الأصلي لكن التركيب لا يكون مطابقاً كما في الوجود كقوله :

أشباب الصغير وأقنى الكبير • كَرُّ الغداة ومرُّ العشي •

فكل واحد من الألفاظ المفردة التي في هذا البيت مستعمل في موضعه الأصلي لكن إسناد أشباب إلى كَرُّ الغداة غير مطابق لما عليه الحقيقة فإن الشيب يحصل بفعل الله تعالى لا بكر الغداة .

والثالث :- المجاز المفرد والمركب معا كقولك لمن تداعبه : أحياني اكتخالي بطلعتك ، فإنه استعمل الإحياء لا في موضعه الأصلي ولفظ الاكتحال لا في موضعه الأصلي مع أنه غير منتسب إليه (١) .
لماذا يدل عن الحقيقة إلى المجاز .

١ - يُنظر : المحصول للرازي ١/ ١٣٣ .

يعدل عن الحقيقة إلى المجاز لما يأتي :

١- أن يكون لفظ الحقيقة ثقيلًا على اللسان مثل الخنفيق فإنه حقيقة في الداهية وهي نوائب الدهر عدل عنه إلى المجاز كالموت لثقل اللفظ فيقال فلان وقع في الموت مجازًا عن الداهية لوجود المناسبة بين الموت والداهية.

٢- أن يكون معنى الحقيقة حقيرًا كلفظ الخراءة فإنه حقيقة في الخارج المعتاد عدل عنه إلى الغائط أو قضاء الحاجة مع أن كلا منهما مجاز في الخارج المعروف لحقارة معنى الحقيقة .

٣- أن يكون المجاز محققًا لمحسن بديعي كالجناس ، والطباق أو محققًا للقافية في الشعر ولا يكون اللفظ الحقيقي كذلك .

٤- أن يكون في المجاز تعظيم مثل سلام على المجلس العالي أو زيادة تقوية وتأكيد مثل سلام عليكم ، ورأيت شجاعاً يشبه الأسد .

كيف يعرف بأن هذا اللفظ حقيقة ، وكيف يعرف بأنه مجاز

تعرف الحقيقة بأمور هي :

١- أن ينص العرب أو أهل اللغة على أن اللفظ حقيقة في هذا

المعنى .

٢- أن يتبادر المعنى من اللفظ عند عدم القرينة فكلاً ما تبادر المعنى

من اللفظ كان اللفظ حقيقة فيه ولا عكس فقد يكون اللفظ حقيقة في المعنى

ولا يتبخر منه كالمشترك اللفظي وذلك لا يضر لأن العلاقة يجب اطرادها فقط .

٢- أن يستعمل اللفظ في المعنى بدون قرينة ولا يستعمل في غيره إلا بقرينة كلفظ الأسد فإنه يستعمل في الحيوان المفترس بدون قرينة ولا يستعمل في الرجل الشجاع إلا بقرينة فيعلم أنه حقيقة عند عدم القرينة مجاز مع القرينة .

ويعرف المجاز بأمور وهي :-

١- أن ينص العرب أو أهل اللغة على أن هذا اللفظ مجاز في هذا المعنى أو يقولوا أنه حقيقة في كذا فقط فيعلم أنه مجاز في غيره .

٢- أن يسند الأمر إلى شيء لا يمكن حصوله منه فيعلم أن اللفظ مجاز فيه لاستحالة وضع اللفظ له مثل " وأسأل القرية " (١) فإن إسناد السؤال إلى الأبنية محال لكونها لا تجيب فيكون المراد سؤال أهلها مجازاً بالحنف .

٣- أن يطبق اللفظ على معنى قد هجر إطلاقه عليه حتى صار منسياً مثل لفظ الذابة فإنه موضوع لكل ما يدب على وجه الأرض في اللغة ، وخصه أهل العرف بماله حافر ثم هجر أهل العراق استعماله في الحمار حتى صار منسياً ، فإذا استعمل أهل العراق الذابة في الحمار كان مجازاً

١ - من الآية رقم ٨٢ من سورة يوسف .

عرفياً ، أما استعمال اللفظ في غير المنسي فإن تنظر إلى الوضع اللغوي
كان حقيقة ، وإن لم ينظر إليه كان مجازاً (١)

١ - ينظر : أصول الفقه أحمد محمد أبو النور زهير ٢ / ٧٠ ، ٧١

المكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0750528

مطبعة مكاوي بميت ابو خال

٥٥٠ / ٦٠٩٠٣٨٧ ☎

٠١٢٥٦٤٥٩٩٥